

المملكة المغربية

المجلة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2020-2021 : دورة أبريل 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
الإرهاب، بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020 (محال من مجلس النواب)؛	دزرة أبريل 2021
7- مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 شتنبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020 (محال من مجلس النواب).	صفحة
9469 • محضر الجلسة رقم 370 ليوم الثلاثاء 11 ذو القعدة 1442 (22 يونيو 2021) جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "تدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، في ظل الإكراهات الناجمة عن وباء "كوفيد-19"."	9418 • محضر الجلسة رقم 368 ليوم الثلاثاء 4 ذو القعدة 1442 (15 يونيو 2021) جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
9499 • محضر الجلسة رقم 371 ليوم الثلاثاء 11 ذو القعدة 1442 (22 يونيو 2021) جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية: 1- مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات؛ 2- مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات؛ 3- مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصصة ودعائم النباتات؛ 4- مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص بغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص؛ 5- مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأشهر عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية؛ 6- مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري.	9445 • محضر الجلسة رقم 369 ليوم الثلاثاء 4 ذو القعدة 1442 (15 يونيو 2021) جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية: 1- مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية (محال من مجلس النواب)؛ 2- مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية (ودع بالأسبقية لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة)؛ 3- مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019 (محال من مجلس النواب)؛ 4- مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019 (محال من مجلس النواب)؛ 5- مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019 (محال من مجلس النواب)؛ 6- مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا، التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة

محضر الجلسة رقم 368

التاريخ: الثلاثاء 04 ذو القعدة 1442 هـ (15 يونيو 2021 م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: ساعتان وأربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهن.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة المجلس من السيد رئيس الحكومة بمراسلة، يحيط من خلالها أن الاقتراع التشريعي الجزئي الذي جرى يوم الخميس 3 يونيو 2021 لملء المقعد الشاغر بالمجلس برسم الهيئة الناخبة لممثلي المجلس الجهوي لجهة سوس-ماسة قد أسفر عن انتخاب السيد محمد ودمين من حزب الأصالة والمعاصرة.

وتوصلت الرئاسة كذلك بمراسلة إخبارية من السيد رئيس فريق

الأصالة والمعاصرة، يفيد من خلالها بإنهاء انتساب كل من المستشار الحوالمربوح والمستشار محمد الحمامي لهذا الفريق.

كما توصل المجلس من مجلس النواب بالنصوص التالية:

(1) مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات؛

(2) مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات؛

(3) مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصصة ودعائم النباتات؛

(4) مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقاً من أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص، يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص؛

(5) مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية؛

(6) مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية، بعد تعديله ورفضه من طرف مجلس النواب.

كما بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 9 يونيو 2021 إلى تاريخه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 15 سؤالاً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 26 جواباً.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد، مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على 5 مشاريع قوانين، ترمي إلى الموافقة على 5 اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومشروع قانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية، ومشروع قانون متعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي حول "ظروف إجراء الامتحانات الإشهادية"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نسائلكم حول الإجراءات والتدابير المتخذة لحسن تدبير وإنجاح مرحلة الامتحانات الإشهادية بكل مستوياتها في ظل جائحة كورونا للسنة الثانية على التوالي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "تدبير امتحانات البكالوريا لهذه السنة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لطرح السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

للسنة الثانية على التوالي تنجح بلادنا في إنجاح امتحانات البكالوريا رغم ظرفية الأزمة الوبائية وتداعياتها.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول تقييم أجواء هذا الامتحان الوطني وأفاق الإصلاح الجامعي المقبل؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "إجراء الامتحانات الإشهادية للموسم الدراسي 2020-2021".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الإخوان والأخوات المستشارين والمستشارات،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي قامت بها الوزارة خلال الامتحانات الإشهادية لهذه السنة؟

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، وموضوعه "امتحان البكالوريا لهذه السنة".

تفضل السيد المستشار لطرح السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هو تقييمكم للظروف التي مرت بها هذه الامتحانات ومدى فاعليتها من أجل تقييم حقيقي لمردودية العملية التعليمية ببلادنا والمتدخلين فيها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "امتحانات البكالوريا للموسم الدراسي 2020-2021".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمود عبا:

شكرا السيد الوزير.

تمر امتحانات البكالوريا للموسم الدراسي 2020-2021 في ظروف استثنائية، فرضتها ظروف الجائحة للموسم الثاني.

لذا نسائلكم السيد الوزير، عن الأجواء التي مرت بها امتحانات هذه السنة من أجل تنويرنا ومن خلالنا الرأي العام الوطني وطمأنة التلاميذ والآباء وأولياء الأمور.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "الامتحانات الإشهادية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

ترتيبات لضمان اجتياز هذا الامتحان الهام بالنسبة للحالات التي قد تكون مصابة بـ"كوفيد-19" في مكان تواجدها، إلا أنه والله الحمد هذه السنة لم يتم رصد أي حالة.

وبهذه المناسبة، أريد التوجه بأسى عبارات الشكر والامتنان إلى كل المساهمين في إنجاح مختلف محطات هذه الامتحانات، من أطر تربوية وإدارية وكذا السلطات الترابية والصحية والمصالح الأمنية، من أمن وطني ودرك ملكي وقوات مساعدة ووقاية مدنية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة، على تعبئتها وانخراطها لكي تمر هذه الامتحانات في أحسن الظروف، مع متمنياتنا بالتوفيق والنجاح لكل المترشحين والمترشحات.

حضرات السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون، كما تتبعتم جميعاً، فإن اختبارات الدورة العادية للامتحان الوطني الموحد لنيل شهادة البكالوريا برسم دورة يونيو 2021، التي تم إجراؤها خلال الفترة الممتدة من 8 يونيو إلى 12 يونيو، قد مرت في أجواء جيدة وإيجابية، طبعها انخراط جميع الفاعلين بجد ومسؤولية في تفعيل الإجراءات الوقائية التي تم إقرارها والتقييد التام بها، مما ساهم بشكل فعال في إنجاح هاذ الاستحقاق الوطني الهام، حيث بلغ العدد الإجمالي للحاضرين في اختبارات هذه الدورة 444.233 مترشح، بنسبة حضور تحددت في 96.50% لدى المترشحين الممدرسين، و63.20% لدى المترشحين الأحرار، وهي نسب تعكس إقبالا كثيفا على اجتياز اختبارات هذه الدورة، مقارنة مع سابقتها.

كما عرفت هذه الدورة اجتياز 930 مترشحة ومترشحا من نزلء المؤسسات السجنية لهذا الامتحان بـ 40 مركزا أحدث داخل هذه المؤسسات، وتم كذلك إحداث مركزا للامتحان بمستشفى 20 غشت بالدار البيضاء، قصد تمكين تلميذة تتلقى علاجها بذات المستشفى من اجتياز هذا الامتحان في أحسن الظروف.

وفي نفس السياق، بلغ عدد المترشحين في وضعية إعاقة الذين استفادوا من صيغ تكييف الاختبارات وظروف إجرائها 319 حالة، وذلك حسب نوع ودرجة الإعاقة، إلى جانب اتخاذ جميع الترتيبات لتشكيل لجن تصحيح جهوية خاصة بهذه الفئة.

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

قبل التطرق للإجراءات المتخذة لضبط وزجر الغش، لا بد من الإشارة إلى أن الحالات المسجلة عموماً لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على الظروف الجيدة التي مر فيها هذا الامتحان، ولا تمس بروح المسؤولية التي تحلى بها الغالبية العظمى من المترشحات والمترشحين، والذين لا تفوتني هذه الفرصة دون التنويه بانضباطهم واحترامهم التام للإجراءات والتدابير الموضوعية وتفهمهم أن هذه الإجراءات هي في صالحهم، وتحفظ لهم الحق في التنافس النزيه والشريف، وتضمن تكافؤ الفرص فيما بينهم، حيث تميزت هذه الدورة بمواصلة تنفيذ

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي للإجابة، بطبيعة الحال، على الأسئلة المتعلقة بظروف إجراء الامتحانات الإشهادية، في حدود 15 دقيقة، السيد الوزير، بما في ذلك الرد على التعقيب.

تفضل.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

كما تعلمون، تنظم امتحانات البكالوريا ببلادنا للمرة الثانية في ظروف استثنائية صعبة، بسبب تداعيات جائحة كورونا، وقد تمكنا، والله الحمد، من ضمان إجرائها في ظروف ملائمة وجيدة، بفضل التعبئة الوطنية الجماعية.

وأنا أستعرض أمام أنظاركم مختلف التدابير التربوية، التي تم اتخاذها من أجل ضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع بناتنا وأبنائنا، لا بد من التذكير أن الامتحان الوطني للبكالوريا لهذه الدورة هم أكثر من 518.000 مترشحة ومترشح، مما يتطلب تنظيماً محكماً واستعدادات تنطلق منذ بداية الموسم الدراسي، أخذا بعين الاعتبار الوضعية الاستثنائية التي تعيشها بلادنا، والتي فرضت علينا اعتماد عدة إجراءات تنظيمية استثنائية، أذكر منها على وجه الخصوص:

(1) اعتماد مبدأ الأقطاب: قطب الشعب العلمية والتقنية والمهنية، وقطب الشعب الأدبية والتعليم الأصيل؛

(2) ثم فرض بروتوكول صحي صارم، خاصة من خلال عدم تجاوز عشرة (10) مرشحين داخل كل قاعة، واستعمال المنشآت الرياضية والمدرجات الجامعية؛

(3) ثم الرفع من عدد مراكز الامتحان لتصل هذه السنة إلى أكثر من 2400 مركز؛

(4) ثم برمجة امتحانات على عدة فترات: الامتحان الجهوي للأحرار، ثم الامتحان الجهوي الخاص بالسنة الأولى باكوريا، ثم الامتحان الوطني الموحد للسنة الثانية باكوريا.

كما تجدر الإشارة أنه من بين الاحتياطات التي تم اتخاذها هو وضع

على انخراطهم التام في ضمان إجراء اختبارات هذا الاستحقاق الوطني الهام في ظروف جيدة وبأجواء التعبئة التربوية لشركاء ورفقاء المدرسة المغربية وكذا بالدعم النوعي الكبير، الذي تلقتة من وزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة الثقافة والشباب والرياضة ومن مختلف السلطات الأمنية والمحلية، في تأمينه وتنظيمه ومن وسائل الإعلام في مواكبته، وندعو الجميع إلى مواصلة العمل بنفس روح المسؤولية من أجل ضمان نجاح باقي المحطات المقبلة لهذا الاستحقاق التربوي الهام. وهذه المناسبة أتمنى مجدداً التوفيق والنجاح لكل المترشحين والمترشحات الذين سيجتازون الدورة الاستدراكية.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد وزير التربية الوطنية، أعطى الكلمة في البداية للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية. تفضل السي الحسن.

المستشار السيد الحسن سليفو:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كل ما تقدمتم به مهم جداً، ويحتاج إلى أن ندعوكم للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية من أجل تدارس الأسباب الحقيقية للوضعية الحالية.

كلنا في هذه القاعة وخارجها نتفق على أن الشأن التعليمي والتربوي لا يدخل في منطق الحسابات السياسية الضيقة، ونتفق كذلك أن كل إصلاح يجب أن ينطلق من هزة قوية ليجد صداه ويحقق المطلوب منه للإجابة على أسئلة تكاد تكون بسيطة، لكنها مركبة تهم المنظومة التربوية، من قبيل:

ما هو السبب الحقيقي في تراجع المستوى الدراسي للتلاميذ؟ هل في التلميذ الذي ينتقل من مستوى إلى آخر دون أن يتمكن من المستوى الأسبق؟ أم في تطبيق المنهاج؟ أم في تنزيل رؤية 2030؟

هل الأستاذ مرتاح نفسانياً؟ وهل هو راضٍ على الواقع التعليمي؟

أم هل في تفشي ظاهرة الغش التي أصبح التلاميذ يجاهرون بها أمام الجميع؟

أم هل في تراجع دور الأسرة والمدرسة العمومية على حد سواء؟

أم الخلل في الاعتماد على صيغة توظيف جديدة، عملت الوزارة من خلالها على توفير الموارد البشرية اللازمة للمنظومة دون أن تمكن

الإجراءات التي أقرتها الوزارة في مجال تأمين الامتحانات والحد من الغش، إذ عملت الأكاديميات الجهوية على تنظيم حملات تحسيسية مكثفة بخصوص هذه الظاهرة ومواصلة اعتماد فرق متنقلة وأخرى قارة بمراكز الامتحان، وكذا اعتماد لجن لليقظة وخلايا تتبع ومراقبة الامتحانات مركزياً وجهوياً ومحلياً.

وبفضل هذه الإجراءات والتدابير الصارمة وروح المسؤولية، التي أبان عنها السيدات والسادة الأساتذة المشرفون على الحراسة والفرق والخلايا المحدثة لهذا الغرض، تم التصدي لهذه الظاهرة من خلال ضبط 4235 حالة غش، وإن كانت تمثل نسبة ارتفاع بلغت 116% مقارنة مع دورة السنة الماضية، إلا أنها تبقى نسبة جد ضئيلة، ولا تتعدى 1% من عدد الحاضرين في هذه الاختبارات، وتم تحرير محاضر للغش بشأن الحالات التي تم ضبطها، وستعرض للبت فيها من طرف اللجان الجهوية لاتخاذ العقوبات التأديبية المنصوص عليها في القانون 02.13 المتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية، حيث تمت إحالة 133 حالة على السلطات الأمنية، نظراً لحيازتهم وسائل إلكترونية غير مسموح بها داخل مراكز الامتحان أو بسبب عنف لفظي اتجه الأساتذة المكلفين بالحراسة.

كما واجهت الوزارة حملة تضليلية، حاولت عبثاً النيل من مصداقية هذه الامتحانات ومن أجواء التعبئة الوطنية المسؤولة، وقد لاحظتم استنكار وتصدي العديد من الفاعلين والمؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي لمثل هذه الممارسات اللا أخلاقية.

فيما يتعلق بالإعلان عن النتائج، فقد انطلقت عملية تصحيح إنجازات المترشحات والمترشحين بجميع مراكز التصحيح البالغة حوالي 337 مركزاً، يشارك فيها حوالي أكثر من 34.000 أستاذة وأستاذ مصحح، تمت تعبئتهم للقيام بهذه العملية، مع التقيد بالإجراءات الاحترازية الصحية، وستجرى المداولات ابتداء من يوم 18 يونيو 2021، وسيتم الإعلان عن النتائج حسب الجدولة التالية:

بالنسبة للدورة العادية سيتم الإعلان عنها يوم 20 يونيو 2021 والدورة الاستدراكية سيتم الإعلان عن نتائجها يوم 11 يوليوز 2021، وذلك لتمكين جميع الحاصلين على البكالوريا من اجتياز مباريات ولوج مؤسسات ومعاهد التعليم العالي.

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

كلنا أمل أن يرفع الله عن بلادنا وعن الإنسانية جمعاء هذا الوباء وأن تعود الحياة إلى وضعيتها العادية، حتى نتمكن من تنظيم الدخول المدرسي المقبل في وضعية عادية، والذي انطلق التحضير له منذ شهور، من خلال تأهيل المؤسسات التعليمية وإعداد المقرر السنوي لتنظيم السنة الدراسية المقبلة ومواكبة وتتبع عملية التكوين وتأهيل الأطر التربوية والإدارية.

وختاماً، أجدد شكري وامتناني الخالصين لنساء ورجال التعليم

كذلك، مشكل معدلات الانتقاء لولوج مؤسسات التعليم العالي، والتي كالعادة تكون جد مرتفعة، وهو المشكل الذي يطرح نفسه بحدة ويزيد من الضغط النفسي للتلميذ، سواء أثناء الإعداد أو أثناء اجتياز امتحانات البكالوريا، خاصة الذين ينتمون للأسر الفقيرة، والتي تعمقت حدتها مع ظروف الجائحة واللجوء للتعليم عن بعد، في ظل غياب الدعم المادي وعدم تزويدهم بالمراجع والأجهزة الإلكترونية اللازمة في عملية الدراسة، خاصة عن بعد، ولا من حيث الدعم التربوي والنفسي.

كما أن هناك مشاكل مرتبطة بالمقرر وإنجاز التمارين، التي لا تكفي لوحدها في غياب المرافقة والدعم النفسي، كما سبق الذكر، وغياب حصص منهجية تدير الوقت والتعامل مع مختلف الاختبارات، بحيث يتم التركيز على الجانب المعرفي دون إعطاء أهمية للجانب الصحي والنفسي للتلميذ، وهو ما يخلق وضعية صعبة ومقلقة، تترك التلميذ أثناء اجتياز الامتحانات، وهو ما يحول دون إعطاء التقييم الحقيقي لكثير من التلاميذ، وجب إعادة النظر في تقييم نجاح التلاميذ عن طريق إيجاد أساليب بديلة للامتحانات التقليدية المعتمدة، التي تستنزف طاقة الآباء والأبناء.. (كلام غير مسموع).. في إطار إعطاء مصداقية لشهادة البكالوريا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة ديالك.

ويعني استمعنا بإمعان المجهودات اللي قمتو بها، كنشكروكم على العمل اللي كتقومو به، وهذا ليس بغريب عليكم.

السيد الوزير،

أنا من هذا المنبر كنبغي نشكر السادة الأستاذات والأساتذة على المجهودات اللي قامو بها والعمل اللي قامو به في هذه الأيام ديال الامتحانات اللي كان واحد الإشكال ديال الامتحان كان فيه 3 أيام، اليوم أصبح فيه 12 يوم، كان عندهم واحد التعب واللي تحملوه هذه المسؤولية وقبلو وبذلو واحد المجهود، هذا كيبين الروح الوطنية وحب البلاد باش هادوك كلهم على هاذ الوليدات باش..

إذن هاذ الأساتذة كيستحقو التنويه، وأعتز بهم وأفتخر بهم على المجهودات اللي كيقومو بها، ثم ندعو لهاذ الوليدات إن شاء الله، الله

هؤلاء المدرسات والمدرسين من تكوين لائق وعميق يسلمهم بالمعطيات التربوية والمنهجية، التي تساهم في تطبيق المناهج الدراسية بما يؤدي إلى التنزيل السليم لرؤية 2030؟

ألم نستطع رغم كل هذه الإنفاقات والمخصصات ومكاتب الدراسات الوطنية والدولية أن نخرج من المستويات المخجلة التي نحتلها في الترتيب العالمي مقارنة مع الدول الأخرى؟

ألم يحن الوقت للتعامل بجدية مع قضيتنا الوطنية الثانية بعد الوحدة الترابية من خلال اعتماد استراتيجيات ناجحة تساهم في إخراج منتوج تربوي لمواطن مغرب الغد؟

السيد الوزير،

لا يمكن للحكومة أن تغير شيء من هذا الواقع الذي يدمي القلب، خصوصا وهي في نهاية ولايتها، أمام توغل بعض مؤسسات القطاع الخاص وجعل رصيده يقتصر على عدد الناجحين بدل المتفوقين دون الاهتمام بمنتوج المؤسسات التربوية والمنظومة التعليمية عموما.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي دائما في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد محمود عبا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

امتحانات البكالوريا للموسم الدراسي 2020-2021 مرت في ظروف استثنائية فرضتها ظروف الجائحة، وهنا لا بد من التنويه بالمجهودات التي قامت بها الوزارة المعنية، من خلال توفير الوسائل اللوجيستية الضرورية والموارد البشرية اللازمة واتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية، في إطار البروتوكول الصحي المعمول به لضمان صحة وسلامة المترشحات والمترشحين والأطر التربوية والإدارية، خاصة استعمال المنشآت الرياضية والقاعات والمدرجات لضمان احترام مسافة التباعد الجسدي بين المترشحات والمترشحين، بما يضمن مرور هذه العملية في أحسن الأحوال.

ورغم المجهودات المبذولة على المستوى التنظيمي، إلا أن هناك مشاكل جوهرية تقض مضاجع كل من التلاميذ والآباء وأولياء الأمور، أهمها ظاهرة الغش التي استفحلت في السنوات الأخيرة، لاسيما مع تطور تقنيات التواصل الحديثة، حيث عرف تطورا سريعا وأصبحت مادة إعلامية مستهلكة وظاهرة مجتمعية تتزايد حدتها وتجلياتها، وتحول دون تكافؤ الفرص وتشجع على النجاح بالغش.

الاستحقاقات.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، كما تعلمون تشكل امتحانات البكالوريا لهذه السنة اللحظة المفصلية التي ستفصل بين مرحلة النظام البيداغوجي الحالي، بإيجابياته وسلبياته، والنظام البيداغوجي الجامعي الجديد، نظام "البكالوريوس"، الذي يأتي تنزيلا لمضامين القانون الإطار 51.17 للتربية والتكوين والبحث العلمي، نظام نعتبره في الفريق الحركي من الأهمية بمكان، سيساهم لا محالة في تجويد وتطوير النظام الحالي، وجاء استجابة لمتطلبات المجتمع وسوق الشغل.

ونحن على مشارف تنزيل هذا النظام الجديد في الدخول الجامعي المقبل، نسئلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات المتخذة لإنجاح هذه العملية؟

ثالثا، انسجاما مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية، التي تجعل من تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية وتحقيق العدالة المجالية في جميع القطاعات على رأس أولوياتها، وإنصافا لساكنة المجالات المهمشة، نجدد التأكيد على مطالبنا المتعلقة بإحداث جامعات قائمة الذات بالجهات التي تفتقر إلى هذه البنيات المؤسساتية الهامة، كجهة درعة-تافيلالت وجهات الصحراء المغربية، منوهين بمجهوداتكم لتعميم النواة الجامعية والمعاهد المتخصصة على جميع أقاليم المملكة، ونتطلع في هذا الإطار إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بإحداث كليتي تنغير وزاكورة.

أما بخصوص المنح، فننتطلع، السيد الوزير، إلى تعميمها ومنحها وفق معايير اجتماعية ومجالية منصفة، على أن يكون على رأس القائمة الطلبة المنحدرين من المناطق القروية والجبلية والجهات والأقاليم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة للفريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد مبارك حميلي:

شكرا، السيد الوزير، على ردكم على السؤال الذي طرحناه، واحنا نتكلم على الامتحانات الإشهادية البكالوريا والثالثة إعدادي والسادسة ابتدائي، هاذ المنظومة كلها ديال السنوات الإشهادية.

الشكر والتقدير لكل العاملين في هذا القطاع، بدءا من الوزارة إلى آخر متدخل في هاذ العملية التربوية، وكذلك القطاعات التي ساهمت معكم في استتباب الأمن والاستقرار حتى تمر هذه الامتحانات في ظروف

يسهل عليهم والله يكمل عليهم هاذ المترشحين والمترشحات، الله يكمل عليهم في هذه الامتحانات، إن شاء الله، ويكونو النتائج ويفرحو بهم اوليادهم، ونفرحو بهم احنا كمغاربة وليداتنا كلنا.

السيد الوزير،

كنشكركم على المجهودات اللي قمتو بها في هذا الامتحانات ومحاربة الغش، بذلتو واحد المجهود كبير اللي زعما كنشكركم بزاف، ولكن كايين هاذ الغش اللي كايين بعض الناس اللي هوما ما فهمش الروح الوطنية وما فهمش الحب ديال البلاد، اللي بغاويديرو واحد الإفلاس للمغاربة ووليدات المغاربة، حشومة وعار لهاذ المشكل اللي خلقو هاذ الناس هاذو، وكنبغيو نطلبو منك، السيد الوزير، باش تبذل واحد المجهود مرة ثانية، إن شاء الله، مرة أخرى باش تحرصو على هاذ الناس اللي تيديرو الغش، وكنتأسفو بزاف على هاذ الشي اللي وقع وفي المواقع التواصلية، وهوما تيفتخرو الوليدات تيخرجو تيفتخرو بهاذ الغش اللي كايين.

وأطلب من السيد الوزير على التعويضات ديال هاذ الأساتذة اللي هوما تيبذلو واحد المجهود كبير ما تيخذوشاي التشجيعات ديالهم، ما تياخذوشاي مثلا الغذاء ديالهم، ما تياخذوشاي، خاصهم تعويضات، لأنهم تيستحقوها وتيضربو تمارة وتيخدمو فإذن خاصهم حتى هم باش تجازيهم..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم على جوابكم القيم، وتفاعلا مع توضيحاتكم الهامة، نسجل في الفريق الحركي بعض الملاحظات والاقتراحات:

أولا، في البداية لا بد أن ننوه بالأجواء الإيجابية والعادية التي مرت فيها امتحانات البكالوريا في دورتها العادية، في ظرفية وبائية استثنائية غير عادية، وهي مناسبة سانحة لنا مجددا للإشادة بمجهودات وتضحيات الموارد البشرية القطاعية الإدارية والتربوية، مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا، تحت إشرافكم السيد الوزير المحترم، وسيكون التقييم الحقيقي والموضوعي للامتحانات البكالوريا عبر إسدال الستار على كافة المراحل ودورات الامتحانات والإعلانات والإعلان عن النتائج. ونتمنى النجاح والتوفيق لجميع المترشحات والمترشحين في هذه

عادية.

ورغم ذلك، السيد الوزير، لدينا بعض الملاحظات نقدمها بين أيديكم حتى نتداركها فيما تبقى من الامتحانات الإشهادية وفي الدورة الاستدراكية إن أمكن:

أولاً، السيد الوزير، هل استحضرت الوزارة في صيغتها للأطر المرجعية، نزلت أطر مرجعية، حددت المواد والمقرر الذي يتم فيه إجراء الامتحانات، إلا أن في بعض الجهات أن بعض الأسئلة ما احترمتش هذه الأطر المرجعية:

ثانياً، السيد الوزير، خصوصاً وأن التقليل ديال الزمن الدراسي تقلص إلى النصف في هذه السنة؛

ثالثاً، هل أخذت الوزارة بعين الاعتبار وتيرة إنجاز وإتمام المقررات؟ خصوصاً بالسلك الإعدادي والابتدائي، خصوصاً أن هذه السنة عرفت مجموعة من الاحتجاجات، احنا نتنكلمو على أطر الأكاديميات، وتعرفو أن بعض الجهات ببعض الأكاديميات وبعض المديريات تيبليغ - أنا عندي بعض المعطيات - أطر الأكاديميات 56% وكانت القطاعات يجب استحضار هذه الانقطاعات عن الدراسة في وضع الأسئلة والامتحانات.

ما هو تصور الوزارة.. السيد الوزير، نتنكلمو على المترشحين الأحرار، السيد الوزير قبل قليل ذكرت على أن 63.2% اللي حضرو، هاذ الغياب ديال المترشحين الأحرار يجب أن يعاد فيها النظر، كيفاش يمكن نوقفو بين حضور هاذ المترشحين الأحرار وبين هاذ الغيابات اللي تتوقع، يمكن تبتكرو شي وسيلة باش يمكن نضمونو الإدارة تتوجد القاعات، تتوجد المراقبين، تتوجد الأوراق وتتوجد... إلخ وبالتالي تلقى 63% اللي حاضرين، خصنا شي مقاربة اللي يمكن بها نضمونو بأن هاذ الأحرار، حيث يحط الملف ديالو باش يترشح يضمن يحضر، لأن هناك هدر للمال وهدر لمجموعة ديال الحوايج.

السيد الوزير،

أيضاً، تكلمتم على ظاهرة الغش، ظاهرة الغش هذا فيها قانون، قانون رقم 02.13 فيه مجموعة من البنود ومن المقتضيات اللي فيها الزجر إلى درجة السجن لعدة سنوات، هاذ استعمال القانون بين بأنه غير كافي، يجب أن نعيد النظر في معالجة ظاهرة الغش، خصوصاً أن إذا كانت المنظومة التربوية فيها الغش راه باقي الإدارات غادي تضرر.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

انتهى الوقت.. شكراً.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود الوقت المتبقى، أعتقد 3 دقائق السيد الوزير.

تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

أريد في البداية أن أشكركم على تفاعلكم القيم ومقترحاتكم وأيضا التفاعل مع بعض الأسئلة.

أولاً، أن بعض المستشارين تطرقوا إلى تقييم المدرسة المغربية، التقييم اللي فيه تراجع، أنا غير متفق بتاتا بهذا الطرح، لأن اليوم، الحمد لله، يمكن لنا نقولو يمكن نفتخرو بأن كايين تقدم، المغرب كانت عنده العزيمة باش يشارك في تقييمات دولية، (PISA¹) و(PIRLS²) (TIMSS³) ولاحظنا من 2011، 2015، 2018 كايين واحد التقدم كبير لا على مستوى النقط المحصل عليها أو على مستوى التصنيف، وهذا في حد ذاته تقدم أساسي.

أيضاً، اعتماد العتبة في الانتقال من سنة من مستوى إلى مستوى آخر، 5/10 في الابتدائي و10/20 في الإعدادي، وهذا واحد المقتضى اللي درناه بطريقة تدريجية منذ 2015 ولكن في 2018 ولي الاعتماد على العتبة وما يمكنلناش نمحوها في الانتقال بدون احترام العتبة.

أيضاً، النتائج ديال التلاميذ الحاصلين على البكالوريا أو الأقسام التحضيرية، النتائج الباهرة على المستوى الدولي، هاذ السنة رقم قياسي في الدخول إلى مدارس (polytechnique) بفرنسا، 38 اللي ولجو هاذ المدارس العليا، ما بالك مدارس أخرى اللي عندها واحد الصيت كبير على المستوى الدولي.

أولمبياد الرياضيات اللي، الحمد لله، استطاعو تلاميذ المدرسة المغربية باش يحققو أعلى المراتب على المستوى القاري، وهذا أيضا واحد الدليل بأن كايين الحمد لله واحد الطاقات كثيرة وواحد الانتقال للأحسن.

اليوم، عندنا واحد الإطار تعاقدي هو قانون إطار تعاقدي ملزم على الجميع، السيد المستشار قال بأن خص منظومة التربية والتكوين خصها ترتفع وما تكونش تدخل في أمور سياسية أو حسابات أخرى، هذا واحد المسؤولية ديال الجميع، مسؤولية الأسر ومسؤولية الدولة، لهذا كندعو كل واحد من الموقع ديالو باش يساهم للارتقاء بالمدرسة المغربية.

المشكلة ديال الغش، كما جاءت على لسان السيد المستشار، هذه ظاهرة اللي كنجاربوها ومنذ إصدار القانون في 2016، النسب ديال الحالات المضبوطة كترتفع، علاش؟ لأن الانخراط ديال الأساتذة والزجر

¹ Programme International pour le Suivi des Acquis des élèves

² Progress in International Reading Literacy Study

³ Trends in International Mathematics and Science Study

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير في البداية، أريد أن أذكر بأن النهوض بالتعليم في المجال القروي هو من بين أولويات الوزارة، والحمد لله اليوم عندنا القانون الإطار 51.17 الذي منح واحد التمييز إيجابي لهذا المجال، وكندشتغلو باش نعطيو ونمنحو الأطفال المنحدرين من العالم القروي جميع الحظوظ ديال النجاح وجميع الظروف ديال النجاح، أسوة مع التلاميذ في المجال الحضري.

تحقيقا لهاذ مبدأ تكافؤ الفرص وديال الإنصاف قمنا بواحد العدد ديال المبادرات:

أولا، هوتوسيع العرض المدرسي على المستوى ديال المجال القروي، واليوم الحمد لله مشينا بواحد النسب هائلة في الابتدائي 100% ديال التلاميذ ممدرسين، بالنسبة للإعدادي تغطية الجماعات القروية وصلنا تقريبا لواحد 75%.

اليوم احنا كنعملو باش كل جماعة قروية يكون عندها واحد المؤسسة إعدادية، ولكن كايين بعض المعايير التي خصنا نحترموا باش يمكن لينا نفتحو ولاسيما العدد ديال التلاميذ المعنيين.

أيضا، برامج الدعم والحماية الاجتماعية واستهداف المجال القروي، واليوم 100% ديال التلاميذ على المستوى القروي في الابتدائي وفي الإعدادي كيستافدو من برنامج "تيسير"، وهذا واحد التوسيع الذي تم في 2018 بعد الخطاب الملكي السامي ديال العرش ديال 29 يوليوز 2018 بواحد الكلفة مالية التي رفعها 2.1 مليار درهم.

أيضا، الإيواء، الداخليات عندنا تقريبا اليوم واحد 986 داخلية على المستوى الوطني، 64% توجد في العالم القروي، ولكن موازاة مع هاذ الداخليات كايين ما نسميه بالمدارس الجماعية التي كيشكل واحد النموذج تربوي مبتكر التي كيقلص من تشتيت هذه الفرعيات وكيجمع التلاميذ وكيوفر لهم واحد البنية مواتية للنجاح وللتحصيل الدراسي، والحمد لله لأن كنوفرو فيها الإيواء والإطعام واحد العدد ديال الخدمات بالنسبة لالتلاميذ لا للأستاذة، ولاسيما السكن.

أيضا، النقل المدرسي، الإطعام: 1.4 مليون وجبة غذائية التي تتعطى، مليار و500 مليون ديال الدرهم غير بالنسبة للإطعام، 89% هوما أطفال منحدرين من العالم القروي التي كيستافدو منها، لهذا، السيد المستشار المحترم، الحمد لله الوزارة مواكبة لهذا الطلب ديال التمدرس على المستوى القروي، وسنة بعد سنة كترفع من وتيرة هذه الامتيازات.

شكرا لكم.

4300 هاذ السنة و116% ديال الارتفاع، أيضا إحالة 133 ملف على القضاء، لأن اليوم ولي واحد الطريقة جديدة مبتكرة للغش هو الغش الالكتروني، الحل الوحيد الذي كايين هو (le brouillage)، خصنا نبرويو فين ما كان، احنا كنقلبو التلاميذ قبل ما يدخلو للقاءات ولكن لقينا مكانة فيها (l'appareil photo) فيما (la carte sim) لقينا (les cartes) وفيها واحد العدد ديال الأمور، وهذه أيضا مسؤولية الأسر، لأن للأسف لقينا كايين تواطؤ بين بعض الأسر والتلاميذ دياهم باش يستعملو هاذ الطرق ديال الغش.

بالنسبة للأمور الأخرى، الأحرار، الأحرار هاذي واحد المشكلة لأن كانوا 46% ديال الارتفاع ديال النسب المنصرمة لهاذ السنة، فاش كتشوف الحضور كتلقى غير 63%، أشنو كنا غنديرو؟ كنا غادي نفرضو الأداء على الترشيح، ولكن هاذي خصها شوية ديال النضج ونشوفو كيفاش يمكن يتم هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت.

ونمر إلى السؤال الموالي موضوعه "محدودية الولوج للداخليات بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال.

تفضل الحاج.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول مجهوداتكم لضمان ولوج التلاميذ بالعالم القروي للداخليات وتجاوز مختلف الصعوبات التي تساهم في ارتفاع نسب الهدر والانقطاع المبكر عن التمدرس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضلو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في الواقع لا أحد ينكر على أن هناك تطور كبير جدا فيما يخص المنظومة التربوية في بلادنا، وكذلك الاهتمام اللي تعطى للعالم القروي في هذا الموضوع، والمجهود كما قلتو، السيد الوزير، هذا مجهود جماعي، فيه الوزارة، فيه المجتمع، لأن قضية التربية والتكوين هي قضية مجتمعية ماشي قضية وزارة التربية الوطنية، حكومية مجتمعية.

جميع المسؤولين لا بد أن ينخرطوا للدفع بهذه المنظومة إلى الأمام، ولكن بالرغم من هذا المجهود، ونقول لكم بكل صدق، بالرغم من أن مجهود كبير قمتم به وقامت به بلادنا في هذا الموضوع، باقي الهدر المدرسي يؤرق هذه المنظومة ديالنا.

نقول لكم مثلا حسب، هذه إحصائيات رسمية، حسب نجاعة سنتي 2020-2021 نسبة الاستفادة من الدعم الاجتماعي والابتدائي في الداخليات فيه 29.8 منها، 50% في العالم القروي.

فيما يخص استفادة المطاعم المدرسية بالنسبة للإعدادي فيه تقريبا 6.5 فقط 14.7% منها بالعالم القروي.

إذن كايين في الواقع خصاص فيما يخص هذا الدعم، وأنا الدعم كنقول ماشي الدعم.. خلي "تيسير" وهذه المواضيع كلهم، راه المغرب عاطي فيه، بلادنا انتقلت من بعض الإمكانيات لـ 2 الملاير ديال الدرهم، إذن كايين إمكانيات كبيرة موضوعة لهذا الموضوع، ولكن احنا كنقولو فيما يخص باش نحاربو الهدر المدرسي لا بد باش إما تكون كل.. نمشيو نطورو هادوك المدارس الجماعية اللي تكلمتو عليها اللي هي هذه 7 سنين كنتكلمو عليهم، ولكن العدد باقي قليل، اللي فيها مدرسة، فيها فين كياكل، فيها فين.. مدرسة مجموعة باش نشدو هادوك الناس اللي في الدواير نشدوهم في مدرسة جماعية، ولكن هذا مشروع يمشي ولكن ببطء كبير جدا، خصنا ننخرطو باش نطورو هذا الموضوع.

كذلك نطورو الداخليات واخا كايينة 900، فايت 900، 970 داخلية بالعالم القروي، زيدها واحد العدد كبير ديال دور الطالب والطالبة اللي انخرطو فيها الجماعات المحلية بقوة، لأن جميع الجماعات المحلية دايرين هذا الدور، وبالرغم من تفاوت الإمكانيات اللي كايينة داخل دور الطالب وداخل الداخليات فيما يخص التأطير، فيما يخص المساحة، فيما يخص واحد العدد ديال المسائل، كتلعب دور كبير باش نحاربو هذا الهدر، إذا ما حاربناش هذا الهدر المدرسي، السيد الوزير المحترم، راه هذاك الشي ديال محاربة انتشار الأمية في بلادنا وجميع البرامج اللي

دارتهم بلادنا وكثا باش نحاربو الأمية، راه ما غنحاربوهاش، لأن كل خطرة كندخلو 160.. 400.000، راه 400.000 سنويا كتخرج على برا، الهدر المدرسي، 400.000 غادي تصبح أمية، إذن إلى كل عام تخرجنا 400.000 أمي إذن غادي ندخلو في واحد الحلقة مفرغة فيما يخص محاربة هذه الأمية اللي تنتشر في بلادنا والي هي آفة بالنسبة للمجتمع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتمى الوقت.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا رغبتم في ذلك.

بقات لك واحد 10 ديال الثواني.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد المستشار.

غير القضية ديال البطء مرتبطة بالتمويل.

السيد المستشار، سنويا كايين واحد المجهود من طرف الدولة ديال 5 المليار ديال الدرهم، 3 المليار ديال الإحداث و2 المليار للتأهيل، زيدونا الفلوس غادي نزيدو المدارس الجماعية بوتيرة أسرع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "تأثير التحولات الرقمية على مستقبل أبنائنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبطس السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الأخوات، الإخوة،

التحولات الرقمية أو تأثير التحولات الرقمية على مستقبل أبنائنا، ولما لا نقول تأثير التحولات الرقمية على مستقبلنا، لأننا اليوم، السيد الوزير، أمام ثورة ذكاء جديد، ذكاء متطور، هاذ الذكاء التكنولوجي الذي أصبح أبنائنا ماهرين فيه، والحمد لله، الشيء الذي يتطلب

الأكاديميات مهمة، جد هادفة اللي خصنا لابد نثمنوها ونرصدها باش نأسسولواحد النموذج ديال المدرسة المغربية ديال الغد.

اليوم، الحمد لله بفضل هاذ الأنماط التربوية ديال التناوب بين الحضور والتعلم الذاتي، بين إدماج التكنولوجيات الحديثة في الأنشطة الفصلية ما بغيناش الأستاذ يبقى يستعمل الحاسوب بطريقة ظرفية، ولكن يكون في صلب الأنشطة الصفية، وهذا هو اللي أساسي.

اليوم، الحمد لله بغينا نكثفو تكوين الأساتذة، بغينا نواكبو هاذ التجهيزات ديال المؤسسات التعليمية والربط بالأنترنيت، وبغينا أيضا نسهلو الولوج ديال هاذ التقنيات لكل المغاربة.

عندنا واحد الإطار تنظيمي هو المرسوم اللي كينزل أحكام المادة 33 للقانون الإطار اللي غيعطينا هاذ القوة القانونية لمأسسة التعليم عن بعد.

كاين واحد العدد ديال المبادرات كنقومو بها، ولاسيما لتحسيس التلاميذ على أهمية هاذ الطرائق، هوما البرمجيات، كنقومو بواحد العدد ديال المبارات على المستوى المغربي اللي كيكون عندو واحد الإشعاع قاري، هو الأسبوع الإفريقي للبرمجيات، واحد العدد من المبادرات مع شركات أجنبية "سامسونغ" ومع "هواوي" اللي كيرزو الكفاءات ديال هاذ التلاميذ ديالنا وأيضاً ديال الأساتذة ديالنا.

على مستوى التعليم العالي تلقينا واحد طلب العروض ديال الذكاء الاصطناعي، 50 مليون ديال الدرهم، 83 مشروع اللي تم الانتقاء ديالو في صلب الذكاء الاصطناعي، واللي أيضا غيرفع القدرات ديال الأساتذة الباحثين وغيكون عندنا واحد القوة على المستوى الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر للسؤال الأخير في قطاع التربية الوطنية، موضوعه "اتفاقيات الشراكة للنهوض بالتعليم الأولي بهدف إحداث 600 حجرة خلال الفترة 2019-2023".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد ودمين:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن مآل البرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي الذي انطلق منذ يوليو 2018 في إطار تفعيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

من كمدرسه ويتطلب منكم، السيد الوزير، كمربي، أولا، وكمفكر، ثانيا، للبحث عن مؤهلات جديدة، عن دروس جديدة، لأن بهاذ الثورة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية سنرى بعض الحرف، بعض المهن تندثر وستولد لدينا حرف جديدة.

هل نحن بمقدورنا اليوم أن نواكب التطور التكنولوجي أم سنبقى كمتفجرين؟ ولا أعتقد ذلك، نظرا للعزيمة، عزيمة المغاربة على الابتكار والإبداع، ولا نشك في مقدرتكم، السيد الوزير، لمواكبة هذا التطور، سيما بكفاءات عالية، وقد علمتنا "كوفيد-19"، علمتنا دروس، رغم أن في كل نقمة نعمة، سوف لن نردها، وقانا الله من هذا الوباء، ولكن استطعنا أن نضمن مقاربة بيداغوجية اللي ما عمرنا كنا نتخيلو أننا غادي نقراو في الدار، رغم الإمكانيات، ورغم كاي بعض السلبيات، ولكن استطعنا تدارك الموقف وحافظنا على الزمن المدرسي، الشيء الذي نرغب اليوم في أن الوزارة تترقب أو تتطلع إلى مستقبل أفضل في ظل التطورات التكنولوجية الحالية، وليس هذا بعزيز عليكم، السيد الوزير، وأنتم كما قلت، المفكر والأستاذ، لأننا في حاجة إلى تنمية الوعي التكنولوجي في صفوف أبنائنا.

الله الموفق.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للإجابة على السؤال السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

نشكرك على الكلمات الرقيقة اللي قلتها، وتبني نبدا باش أنهيت هو نستخلص الدروس من هاذ الوضعية الوبائية اللي مرت منها البلاد ديالنا، واللي أعطت واحد المناسبة سانحة للأساتذة والأطر الإدارية والتربية باش يبرزو المهارات ديالهم والقدرات ديالهم والطاقات ديالهم، والحمد لله، كانوا في الموعد، لأن بفضلهم استطعنا في ظرف وجيز باش نضمنو هاذ الاستمرارية البيداغوجية، باش نضمنو واحد النموذج بيداغوجي اللي قدمناه للمغاربة واللي بفضلها، الحمد لله، رفعنا رأسنا على المستوى الدولي ونجحنا هاذ الموسم الدراسي لا الماضي لا الحاضر.

الحمد لله، اكتسبنا من مهارات، اكتسبنا من قدرات، وتمكنا باش نرفعو من الوتيرة ديال إنجاز ديال هاذ الموارد الرقمية بتقنيات عالية، واليوم، الحمد لله، المبادرات المبتكرة في جميع الجامعات، في جميع

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بغيت أيضا ننطلق من 18 يوليوز 2018، كإين الانطلاقة ديال البرنامج الوطني لتعميم تعليم أولي ذي جودة، رسالة ملكية هادفة، توجهات سامية صارمة للارتقاء بالتعليم الأولي، لأن هو المدخل الحقيقي لإصلاح المدرسة المغربية ولدعم التمدرس وللحد من الهدر المدرسي.

هاذ البرنامج ابدينا كنفعلوه ابتداء من شتنبر 2018، بإحداث واحد العدد ديال البنيات، ولاسيما 4000 حجرة اللي كان الهدف ديالنا في 2018-2019، التمدرس ديال 100.000 طفل بواحد الكلفة مالية ديال مليارو 350 مليون ديال الدرهم من طرف الدولة، علما أن كإين الشركاء معنا اللي هوما أيضا ساهمو في بناء حجرات إضافية، ولاسيما "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" في الحلة ديالها الثالثة ابتداء من 2019.

أيضا، بغيت نذكر بأن هذالك اليوم 18 يوليوز كان توقيع واحد العدد ديال الاتفاقيات بالأكاديميات والجمعيات وبين أيضا مؤسسات ومنظمات اللي كتشتغل في التعليم الأولي، اللي الترمو باش يديرو معنا هاذ تطوير التعليم الأولي، والحمد لله بفضل هاذ الشراكات اليوم بدينا في 2018 بـ 700.000 اللي كان متمدرس على مستوى ديال الطفولة المبكرة، اليوم تقريبا مليون ديال الأطفال اللي في التعليم الأولي، اليوم احنا كإين واحد التقدم بالنسبة للتعليم الأولي العمومي 10 نقط، كنا في 13%، اليوم 23%، التعليم الأولي الخصوصي 22% وكإين 50% ديال التعليم الأولي التقليدي أو غير المهيكل، وهذا هو الهدف ديالنا، هو تأهيل هاذ التعليم الأولي غير المهيكل، أولا، بتحسين الفضاء، بتكوين المربيات وباعتماد الإطار المنهجي اللي أصدرنا باش يكون عندنا واحد التعليم أولي ذي جودة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد محمد ودمين:

شكرا السيد الوزير.

سمعنا للأجوبة ديالك. فعلا أجوبة مقنعة، وحتى واحد ما كينكر هنا المجهودات اللي كتقومو في الوزارة ديالك، وخاصة في هذه الأواخر، ولكن، السيد الوزير، راه ذكرتي واحد الرقم مهم جدا لابد نسطرو عليه، 53% ديال التعليم الأولي التقليدي باقي كيسيطر على التعليم الأولي في المغرب، 53% وهنا كنطرحو عدة أسئلة، لابد نطرحو هذه الاسئلة لأنه ما كإيناش التكوين للمربيات والمربيين، الوضعية الإدارية ديالهم ما واضحا كإين غموض، ثم بعض الأحيان كإين الغموض في هذا.. وعدم الخبرة والتكوين.

نقول لك، السيد الوزير، المشكل فين كإين؟ في العالم القروي هذا القطاع هو اللي مهيم، هو اللي مسيطر، وفي العالم القروي غالبا تتلقى عالم قروي جبلي أمازيغي، التلميذ تيدخل للمدرسة الابتدائية ما تيعرفش حتى العربية، ما عندو حتى باش يتواصل مع الأستاذ ديالو، تضيع عام أو عامين قبل، أنا مستعد نقري ولدي بـ 1500 درهم للشهر، ولكن هذالك اللي تيقري في هذا التعليم الأولي بـ 100 درهم للشهر ما عمرو يتقاد مع ولدي، ما عمرو يتقادو، حتى ما وراء الباكالوريا.

إذن، الله يخليك نطلبو منكم، السيد الوزير، باش تعمم هذا التعليم الأولي، يشمل جميع المدارس، لأن نعطيك مثل أنه غير في جهة سوس-ماسة الترمو باش تديرو 1981 حجرة دراسية على الشكل التالي:

- 2018-2019: 588 (حجرة)؛

- 2019-2020: 631 (حجرة)؛

- 2020-2021: 665 (حجرة).

اليوم، احنا راه مازال بعيدين على هذه الأرقام، السيد الوزير، وكنتمنى تداركو، إن شاء الله هذا الخصاص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد المستشار على هذه المعلومات كاملة اللي اعطيتونا، إن شاء الله غادي نواكبوها ونشوفو مدى تقدم هذا الورش هذا، غير

التعميم في 2030، في أفق 2030 الحمد لله اليوم استطعنا باش هاذ الفترة هذه كنا خصنا نوصول ل67% وصلنا ل72.5%.

الأمر الآخر، هو هذا التراجع ديال التعليم الأولي التقليدي كنا، في 63% في بداية الانطلاقة ديال المشروع، اليوم احنا في 50%، لأن ذيك 3% هو ما الجمعيات اللي ما ذكرتش، وأيضا بالنسبة للغة الأمازيغية اليوم في إطار المنهجي هو اعتماد اللغة الأمازيغية في المناطق الأمازيغية كلفة استقبال التلاميذ، الأطفال قبل ما يمكن لنا نلقنهم اللغة العربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

ونشكركم على المساهمة القيمة في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل للأسئلة الموجهة للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، الموضوع "عملية مرحبا 2021"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

فالبداية مع السؤال الأول، سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "تدبير الحكومة لعودة مغاربة العالم لأرض الوطن في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي الإجراءات التي ستقومون بها لتسهيل عودة مغاربة العالم إلى أرض الوطن؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "عملية عبور 2021".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل الحاج أحمد.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس الإطار نسائلكم، السيدة الوزير المحترمة، حول الإجراءات والتدابير المستعجلة المزمع اتخاذها بخصوص استعداد الحكومة لإنجاح وتيسير عملية "عبور 2021".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه "تدبير عملية مرحبا لسنة 2021".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي شد تفضل.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

بعد تردد كبير أطلقت الحكومة عملية "مرحبا".

وعليه، نسائلكم السيدة الوزيرة عن التدابير المتخذة لإنجاح هذه العملية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "الإجراءات المتخذة لاستقبال مغاربة العالم لهذه السنة".

والكلمة لحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد الصمد.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة هذه السنة لتسهيل مجيء الجالية المغربية إلى أرض الوطن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه "عملية مرحبا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

عملية "مرحبا" السيدة الوزيرة، ما هي التدابير التي ستقومون بها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال السادس موضوعه "عملية مرحبا 2021" كذلك.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

عملية استقبال المغاربة المقيمين بالخارج تعتبر استثنائية بكل المقاييس، أولا، لأنها الأولى بعد سنة ونصف من مواجهة انتشار وباء كورونا وإغلاق الحدود والمطارات وإعلان حالة الطوارئ التي حرمت المغاربة المقيمين بالخارج من القدوم إلى بلدهم.

ثانيا، استثنائية لأنها تتم في ظروف يمكن القول إنها جيدة، لكن يجب تامين المكاسب الصحية لبلادنا، واستثنائية أيضا لما تعرفه العلاقات المغربية الإسبانية من توتر قد يخيم بظلاله على عملية العبور، ولاسيما المغاربة المقيمين بأوروبا، والذين يشكلون نسبة كبيرة من الذين يعبرون الجارة الإسبانية.

السيدة الوزيرة،

كيف تعملون كحكومة لرفع هذه التحديات وإنجاح عملية "مرحبا"

هذه السنة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والسؤال السابع موضوعه "عملية عبور "مرحبا 2021".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الاسعدادات التي قامت بها الحكومة

لإنجاح عملية "مرحبا 2021".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة المنتدبة لدى السيد وزير شؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بعملية "مرحبا 2021"، بطبيعة الحال في حدود الوقت أو في حدود 21 دقيقة تقريبا، بما في ذلك الرد على التعقيب.

تفضلي السيدة الوزيرة المنتدبة المحترمة.

السيدة نزهة الوفي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤونالخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفةبالمغاربة المقيمين بالخارج:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، بداية أشكر الفرق البرلمانية على طرحها هذا السؤال، وأتقدم أيضا بهذه المناسبة بكل عبارات الترحيب، بكل عبارات الفرحة، لأن اليوم ستبدأ عملية "مرحبا"، وخلال هذا اليوم ستكون رحلات، إن شاء الله، استقبال المغاربة المقيمين بالخارج، كما قلت، بعد سنتين.

السنة الماضية لم يستطع أغلبية المغاربة المقيمين بالخارج الولوج إلى التراب الوطني، بحكم الإكراهات التي كتعرفها بلادنا والتي يعرفها العالم، وهي تفشي جائحة كورونا.

هذه السنة أيضا، والحمد لله، الالتفاتة المولوية السامية تجاه المغاربة المقيمين بالخارج، التي لها رمزيتهما في هذه الظرفية بالذات، والتي كما تعرفون أن هي التفاتة الأب الحنون، التفاتة الدولة القوية،

وبمهنية ومهارة كبيرة جدا وتدابير وإجراءات مبتكرة.

ثم كان أيضا دراسة مختلف الإجراءات الكفيلة بمكافحة انتشار وباء كوفيد، خصوصا أثناء السفر في العبور، في كل مسارات العبور، بالإضافة إلى كما تتعرفو خاصة بالنسبة للنقل البحري وجب أيضا أن يؤطر بالبروتوكول الصحي المعتمد من طرف المملكة المغربية فيما يخص تكثيف الفرق الطبية على متن البواخر في جميع المسارات ديال البواخر في المسارات ديال العبور، سواء فيما يتعلق بتجهيز البواخر بمختبرات الكشف عن الفيروس وإحداث أيضا مختبرات بالموانئ بالنسبة للرحلات القصيرة، ثم اعتماد الاختبارات السريعة للكشف عن داء "كوفيد-19"، بالإضافة لكل ما يتعلق بالبروتوكول الصحي اللي هو اليوم.. أنا أركز على هذه الأمور لأنها أساسية، لأننا احنا اليوم خصنا نجحو واحد المعادلة فيها محورين، عندها قطبين أساسين: أن ننجح عملية عبور لولوج المغاربة المقيمين بالخارج بأمان وبشروط جيدة، وفي نفس الوقت أن نحفظ على المكتسب الأساسي اللي هو مكتسب الحفاظ على التحكم في الوباء نسبيا اللي نجحت فيه الحمد لله بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وبالتالي، وفقا وعلى أساس المعطيات ديال منظمة الصحة العالمية وأيضا المعطيات الرسمية لدول الاستقبال وأيضا توصيات وزارة الصحة والمعطيات الرسمية للجنة العلمية، تم تصنيف البلدان التي غتأمن منها هاذ الرحلات إلى صنفين اللائحة (أ) واللائحة (ب)، اللائحة (أ) اللي هي بين لانتحتين هناك شروط للولوج إلى التراب الوطني، بالنسبة لللائحة (أ) كيف ما قلت في مجلس النواب وأيضا كما شفتو فالبلانج الأول وأيضا البلاغات الأخرى علاش؟ لأن هاذ الشروط المتعلقة بالبروتوكول الصحي هي تعرف تحيينا مستمرا، بالنظر إلى تطور الوضع الوبائي من جهة، وأيضا عملية التسهيل اللي كنديروها للإخوان ديالنا والأخوات ديالنا المغاربة المقيمين بالخارج.

وبالتالي بالنسبة لللائحة (أ) شروط الولوج إلى التراب الوطني إما أن يكون الحصول على جواز صحي ديال التلقيح، أن يكون المواطن أو المواطنة المغربية أو المسافر بشكل عام دار التلقيح ديالو بشكل كامل أو إما جواز التلقيح أو (PCR⁴) كشف الاختبار الصحي؛ أيضا بالنسبة للأطفال أقل من 11 سنة هم معفيين من اختبار (PCR).

بالنسبة لللائحة (ب)، فهي لائحة حصرية اللي أنتم اطلعتو عليها التي تم الإعلان عنها في البلاغ الأول لوزارة الشؤون الخارجية، واللي هي تم تصنيفها كيف ما قلت بناء على المعطيات الرسمية لمنظمة الصحة العالمية، بناء على المعطيات الرسمية لهذه الدول، وبناء أيضا على توصيات وزارة الصحة واللجنة العلمية.

هاذ اللائحة (أ) واللائحة (ب) التصنيف سيتم تحيينه بشكل دوري كل أسبوعين، ثم كيبقى أيضا التحيين كلما كانت اللجنة العلمية عندها

التفاتة الدولة الحاضنة، التفاتة أيضا في سياق استثنائي، حيث تعيش حقيقة الهجرة عموما والهجرة المغربية من بينها سياق استثنائي، وتعيش أيضا لحظات صعبة، كل المهاجرين في بلدان الاستقبال اليوم، لا تتقاذفهم فقط جائحة كورونا، وإنما تتقاذفهم جائحة العنصرية، جائحة الإسلاموفوبيا، وجائحة كل.. أصبحت الهجرة للأسف الشديد.. كما تواكبون أنها أصبحت كرة تتقاذفها كل الاستعمالات السياسية والانتخابية.

ولهذا، فهذه الالتفاتة المولوية السامية للأب الحنون للدولة القوية الحاضنة تجاه المغاربة المقيمين بالخارج لها رمزيتهما، والتي ستكتب بدون شك بماء من ذهب في تاريخ الهجرة المغربية، والتي ستحفر أيضا ذاكرة الأجيال الصاعدة.

في هذا الإطار، نحن معبؤون، الحكومة بكل مؤسساتها وقطاعاتها الوزارية معبأة، مجندة من أجل إنجاز عملية "مرحبا" وعملية "عبور 2021" بكل التدابير والإجراءات اللازمة.

في هذا الإطار، أؤكد لكم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، بما أننا ما استعناش نظمو.. كنا دائما كتكون عملية "مرحبا" كعملية استثنائية تجسد واحد الرابط قوي بين المغاربة المقيمين بالخارج والوطن ديالهم وصله الرحم ولم الشمل في سنة 2020، بحيث نظمنا فقط عملية استثنائية انطلقت في 15 يوليوز 2020، هذه السنة طيلة أشهر كان الاستعداد والتحصير من طرف كل القطاعات الحكومية وكل المؤسسات الوطنية، من خلال اللجنة الوطنية لعملية "عبور" التي تترأسها وزارة الداخلية، وهي كتدير واحد العمل التقائي وتنسيقي بين كل القطاعات، اشتغلت تقريبا هذه شهور من أجل أننا تكون عندنا جميع السيناريوهات لتنظيم عملية "عبور" وعملية "مرحبا" أو أي عملية أخرى.

والحمد لله كان القرار أننا استأنفنا الرحلات انطلاقا من وإلى المملكة المغربية، بحيث أن هذا العمل اللي كان باللجنة الوطنية لعملية "عبور" كان تم فيه اتخاذ التدابير والقرارات اللازمة، أولا للتحضير لمخططات الملاحة البحرية، ماشي اليوم اللي خدمنا، اشتغلنا منذ أشهر والبدء في تجهيز البواخر بالآليات التي تراعي الظروف الاستثنائية الحالية، وخاصة فيما يتعلق بفترات الذروة في الدخول وفي الخروج.

أيضا، تربيء البنيات التحتية واللوجيستكية للموانئ، للفضاءات ديال المطار، خاصة وأن هذه العملية مؤطرة بتدبير وبيروتوكولات صحية، أيضا تم التخطيط والتنفيذ لبرنامج يهدف إلى تطوير آليات الاستقبال وتوفير كل الخدمات المقدمة لمغاربة العالم فيما يتعلق بالخدمات الطبية، وهذا العمل كان على مستوى من طرف كل المؤسسات الوطنية والقطاعات، وفي مقدمتهم مؤسسة محمد الخامس للتضامن، والتي تقوم بعمل مقدر ومجهود كبير جدا فيما يتعلق بإنجاح، كما دأبت ورصدت ونجحت في العمليات السابقة، لأن تنجح هذه العملية بذكاء

⁴ Polymerase Chain Reaction

و3 سفن مخصصة للمسارديال اللي غادي يوصل لميناء الناظور ويربط بين ميناء الناظور وميناء سيت بفرنسا.

كيفما تم أيضا في البلاغ أن كما قلت أن المباحثات مستمرة بين السلطات المغربية والسلطات البرتغالية من أجل جعل ميناء أيضا في البرتغال يكون أيضا ميناء للعبور، وأيضا فتح خطوط ملاحية جديدة في هذا الميناء باتجاه ميناء طنجة المتوسط.

هناك أيضا كان عمل واللي هو الحمد لله كيفما شفتمو في البلاغ ديال وزارة التجهيز أنه تم أيضا الإعلان على تقليص الأئمة المرجعية المذكورة فيما يتعلق بالنقل البحري، واللي هي عندكم.

من المرتقب أن الكلفة اللي رصدتها الحكومة تصل إلى ملياري درهم فيما يتعلق بالنقل البحري وأيضا البلاغات التي اطلعتتم عليها فيما يتعلق بالنقل الجوي.

نبغي نأكد هنا أن فيما يتعلق بهذا التخفيض هو كهم كل المطارات وكل الوجهات اللي مؤمنة فيها رحلات من وإلى المغرب، بالتالي ما كانش شي بلدان مستثنية عن الآخر، بالتالي مثلا بدون أن أعطي أمثلة لأن عندكم اطلعتو على مجموعة من البلاغات، السعودية الأئمة ذات الصلة بالسعودية، غادي يتم الإعلان عليها وأيضا الخليج، إفريقيا أيضا تم الإعلان عليها وغادي يتم الإعلان على البلدان التي لم يتم الإعلان عليها سيتم الإعلان عليها قريبا.

بالطبع تنظيم عملية عبور والعودة معاً لها، كما قلت، كل المؤسسات الوطنية والقطاعات الحكومية، هناك تدابير وإجراءات استثنائية لإنجاح هذه العملية، هناك برنامج اشتغال فيما يتعلق بوزارة الشؤون الخارجية، بحيث أنه هناك سيكون فتح وكالات قنصلية متنقلة في موانئ العبور من بداية العملية إلى نهايتها، غادي تكون لجنة يقظة في وزارة الشؤون الخارجية تشتغل 24/24، بشكل مداوم طيلة أيام الأسبوع باش يمكن أنها تؤمن العملية من أولها إلى آخرها.

ثم أيضا الحضور والمشاركة اليومية في المكتب المركزي للتنسيق المحدث على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية بالرباط لتتبع سير العملية وتنسيق الجهود لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التي قد تعرض السير العام لتنظيم هذه العملية، الحضور بشكل مداوم من أجل التنسيق وأن تمر هذه العملية في شروط وظروف جيدة.

ثم متابعة التنسيق مع سلطات بلدان الاستقبال والسلطات المغربية المختصة، خاصة وزارة الداخلية والإدارة العامة للأمن الوطني، لضمان مرور آمن وفيه انسيابية والاستجابة لجميع الاحتياجات وطلبات المغربية المقيمين بالخارج.

ونأكد لكم بأن أيضا على مستوى وزارة الشؤون الخارجية والوزارة المنتدبة هناك برنامج، لا على المستوى المراكز القنصلية ولا على المستوى

معلومات، مثلا اليوم انضافت السعودية للائحة (ب)، وهاد التمرين نخوضه من أجل دائما حماية المكتسب الأساسي أو التحكم في الوضع الوبائي في بلادنا، على أساس المعطيات الرسمية للجنة العلمية.

بالتالي، أنا نرجع بالنسبة للائحة (ب) اللي هي.. وجب أن اللائحة (ب) ما بقاوش التراخيص كما كان في الإعلان الأول بالنسبة للمغاربة المقيمين في الخارج ما يطلبو حتى شي ترخيص استثنائي باش أنهم يولجو للتراب الوطني، هوما كلهم معنيين واخا يكونو ملقحين ولا غير ملقحين معنيين بالاختبار (PCR) ثم بحجر صحي لمدة 10 أيام في الفنادق اللي غادي نعلن عليها حاليا في كل ربوع المملكة المغربية.

بالطبع، الحاصلون على شهادة التلقيح الأجنبية سيكون عندهم نفس الامتيازات اللي عند الناس الحاصلين على شهادة التلقيح الوطنية فيما يتعلق بالتنقل داخل التراب الوطني.

بالنسبة للفنادق اللي تم تحديدها من قبل السلطات المغربية إلى اللحظة هي موجودة بكل جهات المملكة المغربية، توجد بكل من الدار البيضاء، طنجة، أصيلة، تطوان، الصويرة، إنزكان، آيت ملول، الداخلة، ورزازات، الناظور، وجدة، أكادير والعيون والحسيمة ومراكش والرباط وفاس، وسيتم نشر بشكل رسمي لائحة هذه الفنادق، وأيضا سيتم إبلاغ شركات الطيران بهذه الفنادق، ويشمل الحجر أيضا النقل من المطار إلى الفندق المحدد.

ويبقى شرط الحجر الصحي - كما قلت - ساري المفعول إلى حين التحيين الدوري لللائحتين واللي الإخوان ديالنا المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج يبقاوا على تواصل مباشر مع وزارة الشؤون الخارجية للإطلاع على المواقع الرسمية، سواء الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، الموقع ديال الوزارة المنتدبة، وأيضا موقع وزارة الصحة، وأيضا البلاغات الرسمية اللي تصدرها وكالة المغرب العربي للأنباء.

فيما يتعلق ب... كما واكتبتم جميعا أن الالتفاتة المولوية السامية الحمد لله أعطت.. جلالة الملك حفظه الله أعطى تعليماته من أجل أن يكون كل المتدخلين سواء على مستوى النقل الجوي أو النقل البحري أيضا أن يتم دعم ويتم تخفيض الأسعار بما يمكن أن يسهل ولوج المغاربة المقيمين بالخارج، بحيث كما واكتبتم مجموعة من البلاغات، سواء في البلاغات ذات الصلة بشركة الخطوط الملكية المغربية أو بلاغ يوم أمس، بلاغين يوم أمس واليوم فيما يتعلق بذات الصلة بالنقل البحري اللي الحمد لله مازالت أيضا التواصل مستمر كان قبل ومازال التواصل مستمر من أجل تأمين أكبر عدد من السفن لعبور المغاربة المقيمين بالخارج.

اليوم، مؤمنة 8 سفن مخصصة للمسارديال ميناء "طنجة المتوسط-سيت"، وميناء "جنوة" بإيطاليا ثم "مرسيليا".

احنا في تواصل مع البرتغال باش نتفحو أيضا المسارديال البرتغال، ثم سفينتين مخصصتين لمسار ميناء طنجة وميناء مرسيليا كما قلت،

هذا الملك الشهم الإنسان المواطن.

السيدة الوزيرة المحترمة،

عودة إلى جوابكم وبالرغم من واقعيته وموضوعيته، إلا أنه يبقى غير كافي وغير مقنع لمغاربة العالم الذين يعانون أكثر من مغاربة الداخل، بفعل الآثار النفسية التي تركتها الجائحة والبعد عن العائلة لمدة ناهزت السنتين، والعطالة والنقص الحاد في المداخيل، وضعية اقتصادية هشّة يعيشها مغاربة العالم.

في الخميس الماضي أعلنت الحكومة في بلاغ لها عن استئناف الرحلات في إطار تراخيص استثنائية، مؤكدين أن هذا البلاغ جاء متأخرا وأثر بشكل سلبي على استعدادات الجالية من أجل العودة، كما أن مضمون البلاغ وتقسيم الدول أربك حسابات البعض من أبنائنا، علما أن برنامج تمنيع المغاربة من الوباء عبر مواصلة عملية التلقيح يسير بخطى إيجابية جدا، وحققت فيه بلادنا، بفعل الحنكة وتبصر جلالة الملك، نتائج إيجابية ومريحة، جعلت بلادنا والله الحمد في مصاف الدول الرائدة، مقترحين عليكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حذف مدة 10 أيام للحجر كإجراء غير عادل يستحيل ضبطه مع التشديد في الإجراءات الاحترازية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

الناس جايين ملقحين بـ (PCR) بكذا كيفاش غادي يجي عندو 10 أيام، عندو 20 يوم في (congé) وغادي يجلس في الدار 10 أيام؟ على هذا الأساس خصنا نحنوهم ويجلسو في الديور، هاذ الشي راه الحمد لله كاين (PCR) وكاين كذا، يجيو، كيفاش واحد 20 يوم وغادي يجلس 10 أيام في الدار راه ماشي معقول، هذه راه ما مقبولاش والناس ديال الخارج كيفاش غادي يضبطو، الناس متشوقين يدورو في بلادهم، (les masques) كاينين، التلقيح كاين داروه، (PCR) كاين، كيفاش غادي يجلس في الدار؟ هذه صراحة ما مقبولاش. نتمنى أنكم تعيدو فيها النظر.

السيدة الوزيرة،

بالرغم من كل ذلك، أعلنتم عن إجراءات العودة والاستقبال، ولكن تبين لنا من خلال الجواب أنكم لم تأخذوا بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية للجالية، والتي تبقى مزرية، حيث كان السفر إلى المغرب شبه مستحيل بالنسبة للعديد من الأسر، فلولا التدخل الملكي الحازم الذي جاء في وقته لكانت الكارثة ولما استطاع مغاربة العالم العودة إلى أرض الوطن بعد سنتين من الشقاء والعزلة، رغم كل هذه المجهودات التي عبرتم عنها نراها ضئيلة ومقارنة مع هذه التضحيات..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار، معذرة.

الوزارة بشكل استثنائي، بشكل يومي ومداوم للمواكبة الإدارية للمغاربة المقيمين بالخارج، غدا إن شاء الله سيتم إطلاق لأول مرة بشراكة مع النيابة العامة، المجلس الأعلى للقضاء وأيضا وزارة العدل خدمة قضائية عن بعد، بحيث أن عبئت لها أكثر من 25 قاضي غادي يكونو حضوريا بالوزارة المنتدبة وغادي يقدمو الخدمات القضائية عن بعد خلال المقام الصيفي للمغاربة المقيمين بالخارج، لأن كما نعرفو جميعا سنتين والمغاربة، الإخوان ديالنا ما جاوش للمغرب، وبالتالي عندهم الكثير من القضايا التي يمكن لهذا في إطار تقريب الخدمات القانونية والقضائية.

كاين هاذ الخدمة القضائية، إن شاء الله، اللي غادي يتم الإطلاق ديالها غدا في منصة كان الإعداد ديالها من وكالة التنمية الرقمية، مشكورة وجميع الشركاء ديالنا، الحمد لله، معبئين مشكورين على العمل الجيد والتميز المبتكر اللي قامو به.

بالطبع عدنا برنامج متعلق بالعرض الثقافي لمواكبة.. خاصة الأجيال الصاعدة والإخوان ديالنا. وعندنا برنامج يتعلق أيضا في شقه الاقتصادي والاستثماري من أجل أيضا تقوية المساهمة ديالهم فيما يتعلق بالأوراش الاقتصادية الوطنية الكبرى.

هذا الامتحان الذي نخوضه جميعا، والجميع معبأ له تنزيلًا للتعليمات الملكية السامية، هو امتحان من أجل أن نحمي وأن نحفي المكتسب الأساسي اللي هو التحكم الوبائي، اللي الحمد لله، المملكة المغربية نجحت وأنها اليوم عندها محصلة إيجابية، المسألة الأولى والمسألة الثانية هو بالفعل أننا نواكب كل احتياجات المغاربة المقيمين بالخارج بكل تفرعاتها.

وشكرا لكم السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المنتدبة.

وننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيدة الوزيرة، والبداية مع فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بداية باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لا بد أن نثمن موقف جلالة الملك النبيل الإنساني والحازم، حيث تدخل في الوقت المناسب لرفع الغبن والضيق الذي لحق رعايا جلالته المقيمين بالخارج، موقف لا يسعنا إلا أن نهني أنفسنا عليه كمغاربة، حيث ترك ارتياحا واسعا في الداخل والخارج، جاء ليعزز التميز المغربي وينضاف إلى سجل حسنات

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة دائما في إطار التعقيب.

السي تويزي تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في الواقع، هاذ عملية "عبور"، المغرب راكمت فيها التجربة 30 سنة واحنا كنديرو هذه العملية ماشي شي حاجة جديدة، ولكن هذه السنة كما قلت فهذه عملية استثنائية، استثنائية بكل المقاييس، استثنائية لأن المغاربة عامين ما جاوش يشوفو عائلاتهم، عامين المغاربة قاعدين تما وتحملوا ما تحملوه في جائحة كورونا، (chômage) واحد العدد ديال الإشكاليات المرتبطة بالعمل، إذن واحد العدد ديال العائلات أصبحت في هشاشة في الدول الأوروبية، تحملوا كذلك ذلك الشيء اللي قلتي، السيدة الوزيرة المحترمة، نمو التيار اليميني المتطرف العنصري ضد المغاربة اللي خاضوهذا الملف ديال الهجرة كملفات داخل المباراة السياسية بين الأحزاب في عدد كبير جدا من الدول الأوروبية، تحملوا كل هذا، ولكن عندهم الآن واحد الشوق كبير جدا باش يجيو لبلاده، م عامين يشوفو عائلاتهم، ويساهمو كذلك عن طريق هذه المشية اللي غادي يجيو، يساهمون في تطوير البلاد، لأن عدد كبير جدا من العائلات المغربية تنتظر أولادها وأعمامها اللي جاين من الخارج اللي جايبين إمكانيات كبيرة جدا للعائلات على مستوى ربوع المملكة.

إذن هذه "عملية عبور" استثنائية، جاء الحمد لله، كنا كاع ما لاقين فين نديرو هذا السؤال، الحمد لله لأن جلالته الملك أعطى التعليمات ديالو بالالتفاتة إلى أبنائه في الهجرة، التفاتة كريمة جدا، وشفنا التفاعل ديال المغاربة في جميع أنحاء العالم بهذه الالتفاتة المولوية ديال الأب العطوف على أبنائه في الخارج اللي أعطى التعليمات الحكومية باش يمكن في تسهيل هاذ عملية العبور، تسهيل الطيران، خفض التذاكر، خفض التذاكر فيما يخص الملاحه، كل هاذ العملية وهاذ الالتفاتة المولوية نتمناو على أنها أن تقع، أنتم حكومة يجب أن تنزلوا هاذ توجيهات جلالته الملك على أرض الواقع، الملك أعطى تعليماته، اعطى إشارة للمواطنين داخل أوربا كاملين، إذن الحكومة عليها الواجب باش يمكن تنزلها وتوفر الآليات وتوفر الإمكانيات الكبيرة جدا باش يمكن لهاذ المغاربة اللي مشتاقين لبلادهم لعائلاتهم باش يوصلو في حرية.

كذلك، ما ننساوشاي على، كما قلت، متفق معك على أنه لا يمكن لهاذ العملية أن تنسينا أن كاين هناك جائحة، لا بد من أن تكون هناك إجراءات احترازية اللي كبيرة جدا، ولكن احترازية لا تمس في الجوهر، كما قال الأخ الجديد لا تمس في الجوهر هذالك الراحل اللي جاي باش يشوف عائلته إلى كان دار (PCR) كما قال الأخ ودار جميع الاحتياطات اللازمة، ما يمكنشاي، من غير المنطقي ومن غير المعقول باش واحد جاي بـ 20 يوم من الخارج ونسدو عليه في الفندق 10 أيام إلى عندو

الضمانات..

ولكن، احنا تنقولو الضمانات الفعلية باش نحيمو بلادنا، لأن بلادنا والحمد لله بفعل تعليمات جلالته الملك مبادرة جلالته الملك حمينا بلادنا، احمينا المواطنين ديالنا من هاذ الجائحة وبغينا نستمر...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتمى الوقت.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السي شد في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

نشكركم على جوابكم.

وفي إطار التفاعل مع التوضيحات، نود في الفريق الحركي التطرق لبعض الملاحظات والاقتراحات:

- أولا، لا يسعنا في البداية إلا أن ننوه بالتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بتخفيض تكلفة نقل مغاربة العالم إلى وطنهم الأم، وهو ما يتطلب تعبئة لمختلف المتدخلين لترجمة هذه التوجيهات الملكية الحكيمة على أرض الواقع برؤية شمولية، تستحضر إلى جانب تخفيض أسعار تذاكر الطيران والبواخر وتنوع شركات النقل، بغية تغطية الطلب الكبير والمتزايد.

مراجعة أسعار النقل الداخلي وكراء السيارات لتأمين وصول أبناء الجالية إلى مقرات إقامتهم. في هذه اللحظة، السيدة الوزيرة، تتطلب منا جميعا تغليب روح المواطنة؛

- ثانيا، لا بد كذلك، السيدة الوزيرة، من استحضار وضعية الجالية المغربية بإسبانيا، قصد تمكينهم من وسائل نقل ميسرة للدخول إلى الوطن، خاصة بعد تخصيص ميناء سبت بفرنسا و (Genova) بإيطاليا كنقطة عبور بحري، وأنتم تعلمون التكاليف الإضافية لذلك، وحتى لا نبقى دائما تحت رحمة شركات الملاحة البحرية الأجنبية، نقترح إيجاد حلول لمعالجة هذه الإشكالية على المدى المتوسط عبر تحفيز المستثمرين المغربية للاستثمار في هذا القطاع الإستراتيجي؛

- ثالثا، السيدة الوزيرة، كما تعلمون، يروج في أوساط الإتحاد الأوروبي أن هذه الأخيرة تفرض على الملحقين بلقاحات غير معتمدة لديها كاللقاحين الصينيين "سينوفارم" و"سينوفاك" ضرورة التوفر على اختبار (PCR) يحمل تاريخ لا يتعدى 48 ساعة قبل الدخول إلى أراضيهم.

الرحلات الجوية، ولا فيما يخص الرحلات البحرية، هذا الأمر يحتاج إلى تتبع ومواكبة، كي لا يخضع للمضاربة والتدخلات التي يمكن أن تعرقل هذا المجهود، تدخلات من الحكومة لتثبيت وصون هذه الأثمنة، لاسيما بأن الفترة التي يمكن أن يتم فيها الحجز بالنسبة إلى الجالية هي فترة ضيقة وصغيرة جدا.

كما نود منكم، السيدة الوزيرة، أن تؤكدو مجددا وبشكل واضح للمواطنين والمواطنات الساكنين في المهجر المعنيين بالحجر الصحي، بالإضافة إلى شهادة (PCR) لأن هذا الأمر يحتاج إلى توضيح.. لا الذين ينتمون للدول المصنفة في القائمة (أ) أو في القائمة (أ)..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. تفضل السيد الرئيس، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عملية "مرحبا" لهذه السنة جاءت والحمد لله بنفحة خاصة، نفحة كريمة من جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

هذه المبادرة التي قادتنا إلى أئمنة تفضيلية، أئمنة في متناول الجميع، هذا الكرم الملكي الكريم، هذا الكرم النادر والطبيعي والعادي لجلالة الملك وهو يعتني برعاياه، سواء في الداخل أو في الخارج، يجب أن تستثمر بجدية وأن تستثمر بطريقة شريفة ونبيلة.

يجب على الحكومة أن تجتهد لكي لا تعكس صفو الجو، ما معنى أنا جاي هذه عامين ما جيت للمغرب وعندني 10 أيام ولا 12 يوم ندوز 10 أيام في الأوطيل؟! إذن تقول لي ما تجيش مبدئيا.

الله يجازيكم بخير الناس اللي عندهم.. كنضم صوتي لجميع مكونات المجلس، راه احنا رافضين وأنا كنسمع كلشي رافض أن الإنسان يجي ويجلس في الأوطيل 10 أيام، هذا راه غير مقبول، السيدة الوزيرة المحترمة، إذا كان عندو الشواهد ديالو تثبت سلامته لا داعي بأن يقبر في الفندق خلال 10 أيام وهو عندو 15 يوم ولا 20 يوم ديال (congé) يدوز نصفها، هذا غير مقبول، وما جزاء الإحسان إلا الإحسان.

كرم ملكي حاتمي يجب أن يوازيه اجتهاد حكومي في مستوى تطلعات جلالة الملك، احنا مقدرين الظروف ولكن احنا عندنا الصحة ديال المواطنين ديالنا سواء في الداخل أو في الخارج لها قيمتها ولها أهميتها، ولكن السيدة الوزيرة راه احنا ما يمكنش اللي كبحس براسو سليم

وفي هذا الإطار، نتساءل عن الجدوى من التلقيح مادامت الدولة في إطار مجهوداتها لإنقاذ السياحة الصيفية تفرض التوفر على اختبار (PCR) رغم التوفر على شهادة التلقيح؟

وما هي الأسباب التي جعلت العديد من الدول لم تعترف باللقاحات الصينية ك"سينوفارم" المعتمدة بالمغرب، رغم اعتمادها من طرف منظمة الصحة العالمية؟

كما نود استفساركم عن مآل التأشيرات المتعلقة بالمغاربة..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب.

السي عبد الصمد، تفضل.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا.

نشكر جلالة الملك على توجهاته التي تجاوزت وبددت مخاوف الجالية المغربية الراغبة في المجيء لأرض الوطن.

نشكر السيد رئيس الحكومة والوزراء على تنفيذهم لهذه التوجيهات الملكية بالسرعة اللازمة والمطلوبة وتوسيع الطاقة الاستيعابية والموازنة بين الرفع التدريجي للإجراءات الاحترازية وتحقيق رغبة وطموح المغاربة الموجودين في المهجر للرجوع إلى بلدهم الأصلي.

نعم، السيدة الوزيرة، صلة الأرحام والرجوع إلى الأوطان رغبة وطموح لدى الجالية لا يقدر بالأثمان، هذه الرغبة التي غابت لمدة سنتين بسبب الإجراءات الاحترازية المرتبطة بـ"كوفيد-19"، لا بد أن نؤكد، السيدة الوزيرة، بأن الإجراءات التي قامت بها الحكومة برفع عدد الرحلات البحرية لأرض الوطن من جنوة بإيطاليا، وسيت بفرنسا، والبحث عن خط جديد يربط البرتغال بالمغرب، هذا يعكس المجهود القوي والصادق لتيسير رحلات كي يتمكن المغاربة الموجودين في المهجر للرجوع إلى بلدهم.

هذا المجهود بطبيعة الحال لا يثنينا عن أن نلتمس منكم فتح حوار ومفاوضات مع شركات حافلات النقل الدولي، التي بإمكانها أن تساهم في هذه العودة بتوسيع الطاقة الاستيعابية وبتمكين غير أصحاب المركبات والذين يتعذر عليهم المجيء من خلال الرحلات الجوية أن يلجوا حافلات النقل الدولي للمجيء إلى أرض الوطن، وهذا يتطلب فتح الحوار معهم لتحديد أئمنة مناسبة وتنافسية بالنسبة لهذه الشركات.

والأمر كذلك يحتاج فيما يتعلق بالأئمنة المحددة، لا فيما يخص

السيدة الوزيرة،

ندعوكم كذلك إلى مواكبة الجالية المغربية داخل الوطن، ليس فقط في العبور إلى المغرب، ولكن كذلك في مواكبتهم فيما يخص الوثائق الإدارية، فيما يخص المشاكل بالمحاكم، ذكرتي، السيدة الوزيرة، مجموعة من الإجراءات مشكورين عليها، وكذلك نتمنى للجالية المغربية مقاما جميلا في المغرب إن شاء الله بطروف استثنائية جميلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل دائما في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:**السيدة الوزيرة،**

حين طرحنا السؤال، استحضرننا ما تعيشه الجالية في الخارج جراء تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19" ومصالحهم المعطلة في بلادهم الأم ورجبتهم في لقاء أحبائهم وتجسيد ارتباطهم وكذا أبنائهم بالوطن، كل هذا في غمرة تساؤلاتهم العديدة، خصوصا بعد القرار السيادي للمغرب باستثناء موانئ إسبانيا للعبور وصعوبة الوصول إلى أماكن العبور المخصصة، سيت ومارسيليا بفرنسا وجنوة بإيطاليا والتكلفة المادية والمدة الزمنية الطويلة المستغرقة للوصول إلى المغرب.

وما زاد في حيرتهم وارتباكهم البلاغ الصادر عن الحكومة والضبابية التي اتسم بها والإجراءات الاحترازية المشددة والتصنيف، مما خلق لديهم نوع من الشكوك في غياب التواصل والتقدير اللازم لانتظاراتهم.

تعلمون، السيدة الوزيرة، ما يلعبه دخول الجالية المغربية لبلدهم من خلق للرواج الاقتصادي وجلب للعملة الصعبة وتجاوز الركود السياحي والتخفيف مما يعانيه هذا القطاع، وهو ما يتطلب، السيدة الوزيرة تضافر الجهود لتوفير الشروط لاستقبال جاليتنا من كل دول العالم وبالخصوص المتواجدة في إسبانيا، هذه الأخيرة التي تسببت في أزمة دبلوماسية وزادت من حدتها بأوربتها وهو ما يطرح رفع التحدي.

ولقد قوبلت المبادرة الملكية بارتياح شديد في أوساط الجالية المغربية بالخارج وعموم المغاربة وأعطت الأمل في التحاقهم ببلدهم في شروط شاملة، تخفف عنهم عبء التنقل والإقامة التي عانوا منها لسنوات عديدة، ويبقى الأمل، السيدة الوزيرة، معقود على أن تعمل الحكومة والجهات المعنية والقطاعات الوزارية وكل المتدخلين في إطار سياسة التقائية لتجسيد الإرادة الملكية وإعادة النظر في إجراءات التخفيف من الشروط الاحترازية وإضفاء الموضوعية عليها وتوفير الإمكانيات المادية واللوجستكية لتحقيق السلامة والأمن الصحي وتقديم كل التسهيلات الإدارية، التي تمكنهم من قضاء مصالحهم ومشاريعهم التي تعطلت بسبب كورونا.

وعندو تلقيح مرتين وعندو (PCR) ميزان إذن علاش غادي ندخلوه حتى هو نقبره في الأوطيل، هذا شيء يعرقل الجزاء الملكي، يعرقل الهدية الثمينة والعناية الشريفة لجلالة الملك، الرجاء مناقشتها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، دائما في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على هذه المعطيات والتوضيحات، مؤكدة لكم على أن الفريق الدستوري الديمقراطي قد أحال عليكم سؤالاً كان يتعلق بموضوع ما راج داخل الجاليات المغربية بالخارج من توجسات كبيرة حينما تكاثرت الشكايات من ارتفاع أسعار تذاكر السفر من وإلى المغرب، وتتبعتم وكما تتبع الرأي العام من خلال وسائل التواصل الاجتماعي احتجاجات لأفراد الجالية من المهاجرين وتعبيرهم عما كانوا سيواجهونه من صعوبات، لولا العطف الملكي السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حيث جاءت الأوامر السامية لجلالته في الوقت المناسب لكل المتدخلين في مجال النقل الجوي ومختلف الفاعلين على مستوى النقل للعمل على تسهيل عودة الجاليات إلى المغرب بأثمنة مناسبة، وفق ما جاء في بيان الديوان الملكي.

هذا البيان الذي استقبلته الجالية المغربية بفرحة كبيرة، الذي نتمناه نحن في الفريق أن تستخلص منه الحكومة الإشارات، للاجتهاد ومع كل القطاعات المتدخلة في عملية العبور لتسهيل زيارة مغاربة العالم إلى وطنهم الأم، سواء فيما يتعلق بالقطاع السياحي والمطالب بتقديم الخدمات والإقامة بالجودة الضرورية والأسعار المناسبة.

كما نهيىب بكل القطاعات الوزارية لتسهيل الخدمات الإدارية، لأن مغاربة العالم فيهم مستثمرون الذين تعطلت أعمالهم واستثماراتهم، وفيهم من تأخرت وثائقهم الخاصة والمتعلقة بالممتلكات.

السيدة الوزيرة،

إذا شاءت الظروف أن تكون عملية "مرحبا" هذه السنة استثنائية، فإن جميع المغاربة والحكومة في مقدمتهم عليهم أن يجعلوا عملية "مرحبا" هذه السنة استثنائية لرفع تحديات تسهيل زيارة المغاربة المقيمين بالخارج إلى بلدهم، وتفويت كذلك الفرصة على أي جهة أو أي بلد كان سيستغل هذا الموضوع لتصفية حساباته أو ابتزازات للضغط على بلادنا.

المؤشرات الوبائية التي عندها أنها غادي يتم تصنيف جديد، راه غادي نقولوه لكم، هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية: أؤكد لكم أن هناك برنامج كيفما قلت، برنامج اللي هو استثنائي فيما يتعلق بالمواكبة الإدارية والقنصلية لكل المغاربة المقيمين بالخارج فيما يتعلق ببلدان الاستقبال في المراكز القنصلية، باش نؤمن الخدمات للناس اللي غادي يجيو وأيضا في خلال المقام ديالهم بدور المغاربة المقيمين بالخارج، لأن في 4 جهات غادي يكون عندنا ممثلين ديال (la DACS⁵) من أجل تكون نقطة اتصال كيتواصلو مع كل المؤسسات فيما يتعلق بالخدمات الإدارية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكر على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه "تحسين الوضعية المادية للمؤذنين إسوة بالأئمة والخطباء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني المستشارون والمستشارات،

سؤالنا هو حول التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها، السيد الوزير، من أجل تحسين الوضعية المادية للمؤذنين، إسوة بالأئمة والخطباء لتخليصهم من معاناتهم ومعاناة أسرهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضل.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

إن الدروس المستخلصة من تدبير هذه الأزمة تفرض وضع إستراتيجية حقيقية ومتكاملة المعالم، تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تطوير خدمات الجالية المغربية بالخارج من خلال التواصل الدائم والاهتمام بمشاكلهم والتفكير في تقوية أسطولنا البحري والجوي، بخلق شركات وطنية تضمن سيادة النقل.

وفي نفس السياق، لا بد أن نسائلكم السيدة الوزيرة:

ما هي الإجراءات بخصوص عودة العاملات المغربيات من الحقل الإسبانية إلى أراضي الوطن، خصوصا في ظل هذه الأزمة؟

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة المنتدبة، للرد على التعقيبات في حدود الوقت المتبقى، 3 دقائق تقريبا.

تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نبغي نركز على واحد ثلاثة النقطيات كما شرحت في المداخلة، هو أن الهدف والامتحان اللي غناخذوه كموطربواحد الهدف هو أننا نبقاو كلنا في إطار حماية المكتسب الوطني اللي هو التحكم نسبيا في الوباء.

إذن ما يتعلق بهاذ المحصلة اللي وصلت إليها بلادنا، والحمد لله، هي نتيجة القرارات الاحترازية الكبرى اللي اخديناها وهي نتيجة وحدة القرار وهي نتيجة أن القرارات اللي تتصدر عن اللجنة العلمية هي قرارات اللي تتخدم هاذ الهدف ديال التحكم الوبائي.

وبالتالي الوحيد اللي ممكن أنه يأخذ القرار فيما يتعلق بالإشكالية اللي قلتو ديال الحجر الصحي هي اللجنة العلمية.

اليوم اللاتحة (ب) مؤطرة بالحجر الصحي 10 أيام في الفنادق اللي أعلنت عليها الحكومة وتلوتها قبل قليل، ولكن كاي دائما في كل، كيف ما شفتمو، كل هاذ التدابير الاحترازية هي موضوع تحيين، تيكون فيها الملاحظات اللي تتكون سواء من عند الإخوان ديالنا المواطنين بالخارج، سواء خاصة المؤطرة بالوضع الوبائي واللي تيكون فيها تحيين وغادي يكون فيها القرار اللازم، وبالتالي أنا اللي ممكن نقول لكم أن الموضوع قيد الدراسة، وإن شاء الله إذا كانت قرارات اللجنة العلمية وفق

⁵ Direction des Affaires Consulaires et Sociales

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم، السيد المستشار المحترم، على سؤالكم، نحن متفقون على أن المؤذنين يستحقون بأن تضاف باستمرار، أن تحسن باستمرار مكافآتهم، عدد المؤذنين في المملكة: 50.608، منهم 20.000 مؤذنين فقط، والباقي يعني 35.000 مؤذنون أئمة، بمعنى راه أئمة كياخذو المكافآت ديال الأئمة وكتزاد لهم واحد المكافأة ديال المؤذن.

هاذ 20.000 فيهم واحد 6000 تقريبا كتعطيهم الأوقاف واحد 1000 درهم، الباقي اللي هوما إما في الدواوير وإما عند الجمعيات أو بعض المحسنين الأفراد كياخذو غير 500 درهم، علما بأن جميع المؤذنين في الوقت الحاضر كيتمتعو بجميع الامتيازات اللي كيتمتعوها الأئمة فيما يتعلق بالتغطية الصحية وبالخدمات الاجتماعية.

هاذ الشئ هذا قليل وسنسعى إن شاء الله أنه نحسنوه كما تحسنت الأئمة، فهذا قطاع كله كان محمول تتحملة الجماعات، فالآن تحملته الدولة، وبالتدرج يحسن بوعي تام مشترك بأنه كيخصو يوصل للقدر اللي هو مناسب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم الواقعي، والأكيد أنكم تقومون بمجهودات جبارة لتحسين وضعية القيمين الدينيين بصفة عامة والمؤذنين، وعملت على توفير حماية اجتماعية لهم، تعد من أهم البرامج التي قمتم بها، السيد الوزير، وبتعليمات ملكية سامية، لذلك فإن أسباب نزول هذا السؤال هو تعزيز هذا العمل، عبر تحسين الأوضاع المادية للمؤذنين إسوة - كما قلنا - بالأئمة والخطباء، فهم يقدمون بدورهم مجهودات مقدرت لتطوير أداء المساجد والنهوض بها وقد كان للفريق لقاء معهم، حيث استمعنا لمختلف الإشكاليات المرتبطة بعملهم، وكانت فرصة للوقوف على حهم لبيوت الله وتشبهم بوطهم وملكهم.

السيد الوزير،

نعلم جيدا أن الشأن الديني مجال مؤطر لإمارة المؤمنين، وبما أن رسالة المؤذن هي رسالة سامية ونبيلة، على اعتبار أن الدعوة إلى الصلاة تبقى أحد الدعائم الأساسية للإسلام، وبالتالي فإن أي اهتمام بهذه الشريحة هو اهتمام بالأمن الروحي للمغاربة، وسيشجع طلبة المدارس القرآني على الانخراط الإيجابي لأداء هذه الرسالة السامية والنبيلة.

لذلك، نتوجه من هذا المنبر إلى الجناب السامي الشريف أمير المؤمنين جلاله الملك حفظه الله لكي يتدخل من أجل إنصاف هذه الشريحة.

السيد الوزير،

فريق التجمع الوطني للأحرار، وبحكم اهتمامه بالعنصر البشري داخل مختلف شرائح المجتمع يؤكد على ضرورة النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهم، حيث جعل ذلك ضمن أولوية في البرنامج السياسي، لذلك نطلب منكم ومن جديد الاعتناء بهذه الشريحة، على غرار باقي مكونات القيمين الدينيين من أئمة وخطباء.

كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، إن دور المؤذن لا يقتصر فقط على رفع الأذان، فهو إلى جانب الإمام والخطيب يشكلون عصب المسجد، الذي يعتبر بيتا لكل المسلمين، ضامنا لأمنهم الروحي، ومحتضنا لهم جميعا بمختلف مكوناتهم.

وشكرا مرة أخرى على الاهتمام السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب إذا رغبتم في ذلك.

تفضل.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

متفقين، السيد المستشار، كما قلنا، إن شاء الله هذا هم ديالنا باستمرار، وغادي نوصلو للمبتغى إن شاء الله بالتدرج.

الأئمة ما غاديش تتوقف المكافآت ديالهم والزيادة ديالها، وكذلك المؤذنين اللي التحقو بهم إن شاء الله يكون، هذا مسألة مشتركة بيناتنا زعما تنتساوا فيها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "شهادة التأهيل لممارسة المهام الدينية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نحن نقدر حقيقة كل ما تم تحقيقه لهذه الفئة من رعايا صاحب

في المحل ديالها مساجد فارغة تفتح أنه يتقدمو الناس اللي بغاوغادي يدوزو واحد المقابلة عادية ويختار منهم من يصلح لذلك المسجد، هاذ الشي اللي كاين.. هاذ الشي كلو اللي راج أروج مغرض وأزعجنا كثيرا، لأنه يدخل في التشويش وما تنقصدش تماما، ولكن أعطيتني السيد المستشار المحترم فرصة باش نقول هاذ الكلام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات، ولكن السيد الوزير بالرجوع للظهير الشريف 1.14.104 المادة 25 تقول أنه يشترط فقط أن يكون القيم الديني حاصل على شهادة مسلمة مرة واحدة من أحد المجالس العلمية المحلية تثبت توفره على المؤهلات، ماشي حسب مقتضى المادة 25 ليست عملية متكررة كما جاءت بها مذكرة المجلس العلمي الأعلى، وهذا الأمر سيكلفكم حتى أنتم في الموارد البشرية في التعبئة، هاذ الأئمة إلى كانوا كل مرة وراه، السيد الوزير، أنت أدري الناس بالقطاع أن خاصة في العالم القروي هناك حركة كبيرة سنوية للأئمة في العالم القروي، وبالتالي أنه..

والأكثر من ذلك، أن هاذ المذكرة شجعت الجماعات أنهم يجربو على الأئمة، بل أن الأمر وصل للتحرش بهم والاعتداء عليهم في بعض الأماكن، مع أن الجماعة ما بقاتش تعطي الشرط، اللي أصلا بيبي عليه في سياستكم في تحديد ذيك التعويضات، لأن نقولو أن الآن عندكم واحد تقريبا 100.000 ولا أكثر القيمين الدينين، واحد الجزء اللي يسي متعاقد تقريبا عندو نفس امتيازات وظروف الوظيفة العمومية، ولكن ذاك المكلفون اللي هوما العدد الكبير منهم عندهم تعويضات لا ترقى لأجور حقيقية هي تسمى تعويضات، وهوما حسب الظهير الشريف تقول أن ماشي العمل ديالهم الخاص هو هذالك يمكن يديرو أعمال موازية، في حين أن المؤذن مثلا ولا الإمام خصو يتواجد في المسجد كل ثلاث ساعات، وبالتالي صعب يدير عمل آخر موازي، ذيك التعويضات قليلة جدا لا ترقى للحد الأدنى للأجور، بلادنا منخرطة في واحد السياسة تحت جلاله الملك في تأمين الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، هاذ الناس ما عندهم الحماية الاجتماعية، حتى من حيث العجز إلى مشى من مسجد لمسجد يتوقف مباشرة في الفترة اللي تيدور فيها الإمام على المسجد، كيتوقف التعويض، تتوقف التغطية الصحية، تكون عندو أسرة خصو ما ينفق عليها، يقدر ذاك البحث عن مسجد جديد يستمر لشهور أو لأسابيع، وهاذ الأمور كلها تتوقف، وبالتالي أن هاذ الأمر

الجلالة المجندة دوما لتحصين الأمن الروحي للمغاربة وحمايتهم من دعوات الانحلال والتطرف، وقضيتهم لا تقبل أبدا أية مزايدة، لا منا ولا من غيرنا، ولكن من حقنا ومن حقهم أيضا أن يطمننوا عبركم وعبرنا عن حالهم ومستقبلهم، ولا سيما نتساءل عن إمكانية مراجعة وتكييف تنزيل مذكرة المجلس العلمي الأعلى التي نصت على ضرورة اجتياز مباراة للتأهيل عند ولوج كل مسجد جديد مع إمكانية مراعاة مصالح وظروف معالجة جديدة لهذه الفئة وجعل شهادة الترقية السابقة كافية للقداى منهم، أو على الأقل جعل شهادة التأهيل صالحة لسنوات عوض مسجد واحد وليست مطلوبة عند كل تغيير للمسجد وإجرائها فقط عند وجود شكوك أو شبهوات أو ضرورة تقدرها المجالس العلمية المحلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضلو.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

شكرا لكم على سؤالكم.

هاذ الأمور كلها اللي تقالت حول هاذ القضية ديال التأهيل والترقية وكذا غير وقعت فيها مبالغة وما معروفاش أو ما بغاوش بعض الناس يعرفوها، ما تنقصدكوماشي انتوما تنقصد اللي تيروجو.

بصفة طبيعية، إلى بغى شي إمام يدخل لواحد الجامع لابد يختبر، وهاذ الاختبار هذا، القانون تيعطيه للمجلس العلمي المحلي في إطار الظهير الشريف يعني لتجديد المجالس العلمية، تيجري كان تيتسمى ترقية في واحد الوقت غير هكاك.

أريد، أراد المجلس العلمي الأعلى أن يضع المصطلح الوارد في أسمو.. هو التأهيل، وهو لا يختلف في المضمون أبدا ولا يجري ولا ينطبق إلا على إمام مرشح يرشح نفسه ليدخل مسجدا جديدا، إما جديدا في البناء أو مسجدا فارغا لأن الإمام عجز، أو مسجدا فارغا لأن الإمام انتقل إلى غير ذلك.

لا يهم أبدا من هم في المساجد يعملون كأئمة، لا يهمهم أبدا، ولكن ما روج وأثير حول هذه القضية يثير الاستغراب، ما تنقولشاي للسؤال ديالكم ولكن بصفة عامة، وهاذي مناسبة باش نقولها.

هاذ المسألة بسيطة جدا، أولا قانونية، وثانيا طبيعية ومنطقية، وثالثة راها بسيطة، الآن غادي كل أربعا ثاني في الشهر وغادي نقولها لأول مرة غادي تفتح المجالس العلمية المحلية كلها الأبواب ديالها إذا كان

نناشدكم السيد الوزير أن تراجعونه وتستحضرو هاذ القضية ديال الحماية الاجتماعية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

لو كان عندنا الوقت كل وحدة غنوقف، أولا بعدا قضية الكلام عامة على الوضعية راه كل مرة تنقولو أشنوهي راه تتحسن بالتدريج في إطار القانون وفي إطار المساعي ديالنا المشتركة والههم ديالنا المشترك.

فيما يتعلق قضية أن شي جماعة تتجري على شي إمام، هاذ الشي ما بقاش وما عمرو كان وما خصوش يكون، الإمام تيعينو وزير الأوقاف بحكم القانون وما يمكن يخرج إلا إلى خالف دليل الإمام ووزير الأوقاف هو اللي تبصدر. ما كاينش شي جماعة تيمكن لها باقي تحكم في شي إمام تخرجو ولا تدخلو، أولا.

وثانيا، هاذ قضية التكرار ما كايناش أنه يكرر اللي هو في شي جامع راه في جامع، إلى بغى ينتقل يشارك في الحركة الانتقالية هذيك مسألة إدارية، أما باش يعاود يدوز راه ما كاينش، فلذلك راه واقعة بزاف ديال سوء التفاهم في هاذ المسألة وأثار بزاف ديال المشاكل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

السؤال الموالي يتعلق بـ"التفاعل مع مطالب شغيلة الصحة"، وهو سؤال موجه إلى السيد وزير الصحة الذي سبق له أن اعتذر عن المشاركة في أشغال هذه الجلسة، ولم ينب عنه أحدا من أعضاء الحكومة، ومع تمسك مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ببرمجة هذا السؤال خلال هذه الجلسة، فسنقوم أو سنطبق في شأن هذه النازلة أحكام المادة 292 من النظام الداخلي، وذلك بتخيير بطبيعة الحال السادة المعنيين، السادة المستشارين المعنيين من فريق (المقصود: مجموعة) الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بين تقديم السؤال أو تأجيله إلى جلسة موابية.

لكم الكلمة، السيدة المستشارة، من فريق (المقصود: مجموعة)

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أجل تحديد موقفكم بخصوص هاذ الموقف هذا.

تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

نتمسك بطرح السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة،

في الحقيقة تمسكنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بطرح سؤالنا هذا على السيد وزير الصحة رغم غيابه، لأن الأطر الصحية ضاقت ذرعا من انتظار تنفيذ الحكومة لالتزاماتها التي التزمت بها في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي، والذي أفضى إلى اعتبار 4 ملفات ذات أولوية وجبت تسويتها وهي دون ترتيب:

- مراجعة التعويض عن الأخطار المهنية بشكل عادل وموحد ومنصف لجميع الفئات؛

- تسوية منصفة لملف الممرضين ذوي تكوين سنتين ضحايًا مرسوم 2017؛

- تعديل النظام الأساسي للأطباء في إطار العدالة الأجرية بأرقام استدلالية تبتدئ برقم استدلال رقم 509 وإضافة درجتين؛

- إحداث نظام أساسي عادل ومنصف لفئة الأطر العلمية التي حشرت في نظام غير ملائم وغير منصف منذ 1993، ولم تتم مراجعته منذ إحداثه رغم اعتراف جل الوزراء الذين أشرفوا على هذا القطاع بالحيف الذي يطال هذه الفئة ورغم وجود محضر موقع من طرف وزارة الصحة والكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعود إلى سنة 2001.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

الكل يعلم بتضحية الأطر الصحية بكل فئاتها من أجل حفظ صحة المواطنين وإنقاذ حياتهم، وقد تضاعفت تضحياتهم خلال جائحة "كوفيد-19"، حيث حرّموا من حقهم في العطلة السنوية وفرض عليهم الاشتغال حتى أيام العيد وأيام العطل الأسبوعية، وأصيب ما يناهز 2000 وتوفي العديد منهم، لكن في المقابل ليس هناك أي اعتراف من طرف الحكومة بهذه التضحيات، رغم كل الشعارات التي رفعها

أعضاؤها وعكس ما حصل في باقي دول العالم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد كنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قد استبشرنا خيرا بالحوار القطاعي ونتائج، لكن الملفات الأربعة التي تعتبر الحد الأدنى من المطالب الأساسية للأطر الصحية مجمدة في رفوف الحكومة منذ عدة أشهر، حيث يرمي وزير الصحة والمالية بالمسؤولية كل منهم على آخر وتتعامل وزارة المالية بمنطق تقني محاسباتي ضيق، لا يراعي خصوصيات القطاع ويتنكرون للتضحيات الجسام التي قدمتها الأطر الصحية وما زالت خلال هذه الجائحة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتعجب بل نندد بتجاهل الحكومة ورئيسها للمطالب العادلة المهني الصحة، في الوقت الذي تقوم بمحاولة تمرير زيادات سميئة في تعويضات أعضائها وكتائبها العاميين وأعضاء الدواوين، وكذلك زيادات سميئة في تقاعد أعضائها الذين لم يساهموا بدرهم واحد في أي صندوق من صناديق التقاعد.

كما أن هذه الحكومة كانت سخية جدا مع بعض الفئات والعديد من أعضاء المجالس الاستشارية، حيث منحهم تعويضات سميئة لا تتلاءم مع طبيعة مهامهم الاستشارية والمفروض أنها تكون تطوعية، وبالتالي تتساءل ونطالب السيد وزير الصحة ووزير المالية بالإسراع بتنفيذ التزاماتهما أمام الأطر الصحية.

ونحيي من هذا المنبر كل الأطر الصحية التي ضحت وما زالت تضحي وتقدم الكثير لأجل الحفاظ وحماية صحة المواطنين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

ننتقل للسؤال الموالي موجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة، وموضوعه "استعمال الطاقات المتجددة في المجال الفلاحي".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد العزري، تفضل.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتوفر القطاع الفلاحي على إمكانيات كبيرة للنمو، لكنه للأسف لم يحقق المنتظر منه، رغم "مخطط المغرب الأخضر" الذي استغرق سنوات وهو يستنزف جزءا كبيرا من الطاقة، لذلك وجب انفتاحه بشكل كبير على أنظمة السقي لاقتصاد المياه ودعم وتنمية استعمال الطاقات المتجددة في هذا المجال.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الآليات التي أعدتها الحكومة لتحفيز استعمال الطاقات المتجددة في المجال الفلاحي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضل.

السيد عزيز رباح وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرح هذا السؤال الذي يتكرر باستمرار نظرا للأهمية ديالو، أهميته يتعلق بقطاع مهم اللي هو القطاع ديال الفلاحة واللي طبعا يعتبر من القطاعات اللي تيسهك جزء من الطاقة.

فقط بغيت نعطي الأرقام هادي فرصة نعطي الأرقام ملي تنشوفو الاستهلاك ديال الطاقة الفاتورة الطاقية في البلاد ديالنا، القطاع ديال النقل تقريبا 38 الفاتورة الطاقية 38 مليار، 70-80 مليار على حسب، القطاع ديال البناء تياخذ تقريبا ما بين 28 - 32%، القطاع ديال الصناعة تياخذ حوالي 22%، قطاع الفلاحة والإنارة تياخذ 8%، غير باش تنعطي هاد المعطى باش نحطوها في السياق ديالها، طبعا كانت عدة محاولات:

المحاولة الأولى اللي هو أنه تمويل الفلاح في إطار القرض الفلاحي خصص واحد 200 مليون ديال درهم كتجربة أولوية بالنسبة للفلاحة اللي بغاو يديرو الطاقة المتجددة، وتقريبا 3000 فلاح اللي اخذوا القروض من عند تمويل الفلاح، طبعا فيها واحد النوع من التسهيلات مازال ما تترقاش لذلك الانتظارات حسب ما جاء في السؤال ديالكم.

لكن اللي يمكن ليا نأكد هو أنه الآن كايين تصاعد استعمال الطاقات المتجددة في الفلاحة اللي تحتاج إلى تأطير: من 2019 ل 2020 تزدت 10.000 ضيعة، أقول 10.000 ضيعة اللي تزدت اللي وصلنا 40.000 ضيعة الآن تيسعملو الطاقات المتجددة، تقريبا 9% اللي تيسعملو تقريبا الآن الطاقات المتجددة، أغلبيتها توجهونحو التمويل الذاتي، لأنه الصيغة لم يتفق عليها، التمويل الذاتي تقريبا 75%.

ولكن علاش مشاو للتمويل الذاتي السيد المستشار المحترم؟

رغم أنهم يؤدون بانتظام ما بدمتهم، ولا أدل على ذلك في منطقة الغرب، جماعة بني منصور، جماعة محمد المنصور، جماعة المناصرة منذ فترة من شهر رمضان وهوما ما عندهم الكهرياء وتيأديو الفاتورة ديالهم بانتظام، ولكن غادي تقول ليا، السيد الوزير، هاذ الناس هاذو وبعض الفلاحين تيستعملو الكهرياء، التيار المفرط وهو اللي تيسبب انقطاع التيار الكهربائي، الاستعمال غير القانوني، فعلا، ولكن ما ذنب الآخرين الذين يؤدون الفاتورة ديالهم وتيكونو محرومون كذلك؟

لهاذ السبب طرحنا هاذ السؤال هذا، اللي هو أين الدعم المخصص لصغار الفلاحين كما قلتم يالاه واحد الجزء كبير من الفلاحة يعني ولاو تيديرو التمويل الذاتي، بينما هذا من خلال جوابكم، وما هي آليات التحفيز لاستعمال الطاقات المتجددة فعلا في المجال الفلاحي؟
كون سهلنا لهم هاذ اللوج ما كانش غادي يقومو بهاذ العمل غير القانوني.

السيد الوزير،

أشترتم سابقا إلى أن 100.000 هكتار من الأراضي المزروعة ستستفيد من الدعم في إطار تجديد استعمال الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي، مضيفا بأنه رصد 2.3 المليار ديال الدرهم لبرنامج استعمال الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي في أفق سنة 2021، وتم عقد اجتماع عمل بين وزارتك ووزارة الفلاحة والصيد البحري والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية إلى جانب وزارة المالية، على أن يتم اتخاذ القرار بهذا الشأن لاحقا، كما ذكرتم، السيد الوزير، أن الاتفاق الذي سبق أن وقعته وزارتك مع كل من وزارة الفلاحة والصيد البحري والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية ومجموعة القرض الفلاحي والقاضي بتخصيص منح لكل الفلاحين على أن لا يتجاوز 75.000 درهم لمساعدة 5-2 الهكتارات.

بغينا السيد الوزير تنورونا وتنورو المواطنين في هاذ الموضوع الهام.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل، بضع ثواني السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار.

هناك إجماع أعتقد بين أغلبية، معارضة، حكومة، برلمان، أن موضوع الطاقة تيجتاج إلى هاذ التعبئة الشاملة، فيه فائدة للبلاد ديالنا وتلشكرك على طرح هاذ المواضيع.

الأمر الثاني بالنسبة للانقطاعات 42.000 دوار في المغرب الحمد لله

لأنه نقصت الكلفة ديال الطاقة ديال (les panneaux solaires) نقصت ب 50% ما بين 2015 و2020، اليوم غادية في واحد الانحدار وملي تدير مقارنة، أنا غندير مقارنة وهذا أتوجه إلى الرأي العام وإلى الفلاحين مع البوطة اللي كتدعمها الدولة، ما غنديرش مقارنة مع إلى اخذينا المحروقات العادية تيتقام المتر مكعب تيتقام تقريبا ب 1.67 درهم، بالنسبة لنا سعر البوتان تيتقام ب 0.76 بالطاقات المتجددة، يعني تيتقام ب 0.44.

ولذلك، أنا تقريبا كل أسبوع تندير جولة في الأقاليم نتتلاق مع الفلاحة اللي تيديرو الطاقات المتجددة وكتتلاق مع الفلاحة اللي طالبين.

أشنو المشكلة اللي عندهم الآن؟ تيقول لك أودي احنا بغينا الآن التأطير غير باش ما نشربوش (les panneaux démodés) لأنه اليوم نتعرفو بأنه كاين سوق عالمي، اللي فيه الملايين ديال (les panneaux) تيقلبو فين يصيفطوها، كما يقع في واحد العدد المواد.

ولذلك، مع وزارة الصناعة درنا (les normes) مع الناس ديال الجمارك نتجهدو باش يمكن لنا نحافظو على هاذ عملية الاستعمال، احنا في آخر مرحلة السيد المستشار المحترم، برنامج جديد لأن كنا نتراعيو الإشكال ديال الماء، نتعرف لما تتكون الطاقة موجودة يمكن الواحد يبقى يستعمل الماء باستمرار، فاحنا الآن في آخر المراحل مع الوزارات المكلفة بالماء والفلاحة والمالية والصناعة باش يكون برنامج إن شاء الله تيراعي التشجيع على استعمال الطاقة وأيضا ترشيد استعمال الماء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات التي تفضلتم بها في هذا الموضوع، ولكن، للتذكير لقد جعل المغرب الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ضمن أولوياته في كافة الميادين، ولم يستثن النشاط الفلاحي بدوره من هذا التوجه، وذلك من خلال استخدام التقنيات المتطورة الصديقة للبيئة بما فيها تقنية ضخ الشمسي للسقي الفلاحي.

السيد الوزير،

يخز في النفس وأنت سائر في الطريق عندما ترى شاحنات تفرغ حمولتها من قنينات الغاز، والذي يكلف الدولة ملايين ديال الدراهم.

كذلك، السيد الوزير، هناك بعض المشاكل التي يعاني منها سكان العالم القروي بسبب انقطاع التيار الكهربائي وحرمانهم من الكهرياء،

الحاصل على صدور النصوص التنظيمية لقانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، خاصة فيما يتعلق بتحرير الإنتاج فيما يخص حلقة الجهد المتوسط.

وفي هذا الإطار ولتعزيز جاذبية الإستراتيجية الطاقية المغربية والدفع نحو حكمة أكثر نجاعة للقطاع، نتساءل معكم، السيد الرئيس، عن أسباب غياب قانون ينظم سحب الجهد المنخفض الذي يهيم الأفراد والمقاولات الصغرى الذي ينتجون الكهرباء. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال (la CGEM⁶)، طبعا الجميع معني.

أولا: الوقت ما تيسمحش، ولكن غنعتي عناوين:

التجربة اللي مرت فيها البلاد ديالنا مشهود لها، بإيجابياتها الكثيرة، بسلبياتها القليلة، طبيعي هادي تجربة بشرية، واللي خلاتنا الحمد لله الآن أنا يمكن اللي نقول لك نستقبل العشرات من المستثمرين المغاربة والخارج اللي باغين يستثمرو في الطاقات المتجددة، لكن كلهم يقول لك بغينا نتجوو الكهرباء.

فلذلك، انطلاقا من هاذ التجربة وجدنا للعقد المقبل، وجدنا مخطط كهربائي جديد اللي غنجيبو الكهرباء كلها من الطاقات المتجددة، وجدنا خريطة الطريق للهيدروجين، والآن كايين استثمارات بدأت تأتي لبلادنا ونتفاوض معه وكبيرة وكبيرة جدا لتصدير الهيدروجين وصناعة الأمونياك، وجدنا خريطة الطريق للطاقة الحيوية، كنوجدو خريطة الطريق اللي الطاقات البحرية كما أمر صاحب الجلالة حفظه الله، وأعدنا - وهادي من أمور خريطة الطريق بالنسبة للغاز - وراه الآن درنا طلب عروض باش يبدأ يدخل الغاز للبلاد ديالنا في إطار واحد المحطة عائمة، وراه تنتمنى يكون عندي وقت أكثر باش نشرح للسادة المستشارين والسيدات هاذ التوجهات.

أضف إلى ذلك، مع وزير الصناعة - كما في علمكم - وقعنا على تزويد جميع المناطق الصناعية بالطاقات المتجددة وبالغاز، ثم أيضا محطات تحلية المياه، بمعنى العقد المقبل بناء على تجربة العقد السابق سيكون العقد الأخضر والاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة، وهاذ الشئ ماشي فقط غير مخططات، ولكن برامج، برامج، استثمارات مهمة الآن

وصلتها. الانقطاعات تندخلو وراه تنعالجو واحد المجموعة منها وتنعاونو مع المنتخبين في هاذ الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثاني والأخير المبرمج ضمن هاته الجلسة وموضوعه "تحفيز الاستثمارات في الطاقات البديلة والنجاعة الطاقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حددت الإستراتيجية الوطنية الطاقية لسنة 2009 وما تلاه من برامج حكومية لضمان مساهمات الطاقات المتجددة بنسبة 82% (المقصود: 42%) في المزيج الكهربائي في أفق 2020، و52% في أفق سنة 2030، وبالنسبة للنجاعة الطاقية، التقليل من نسبة الاستهلاك الطاقية بنسبة 5% بالنسبة لسنة 2020، و20% لسنة 2030.

وهنا يحق لنا أن نسألكم، السيد الوزير، عن ما قامت به وزارتك لتحقيق هذه الأهداف الطموحة. خاصة ونحن في سنة 2021، ولم تتجاوز مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقية بصفة عامة نسبة 10%. حيث بلغت نسبة التغطية الطاقية للخارج نسبة حوالي 91%، حيث يواصل المغرب استيراد معظم حاجياته الطاقية، وهو ما يجب التعامل معه بجدية أكبر لمعالجة هذه التفاوتات الكبيرة عبر تعبئة مختلف الوسائل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقليل الفاتورة الطاقية وتقليل الاعتماد على الخارج في هذا المجال.

وفي إطار تعزيز الحكامة مع هذا القطاع، لابد من إثارة تموقع المكتب الوطني للكهرباء والماء، حيث نجده تارة في إطار المنافسة، كفاعل فيما يتعلق بالإنتاج مع باقي الفاعلين الوطنيين المنتجين، كما نجده فاعلا رئيسيا ووحيدا يحتكر نقل الكهرباء عبر الشبكة الوطنية للربط الكهربائي.

كما يقوم كذلك بعملية التوزيع، وهو الأمر الذي يخلق نوعا من الارتباك في القطاع باعتباره يمارس مهام الضبط وكذلك المنافسة، الأمر الذي لا يصب في إطار تعزيز حكامة هذا القطاع، وهو ما يتطلب إرساء قواعد الشفافية والتنافسية لضمان رؤية أمثل للفاعلين والمستهلكين.

ومن أهم المعوقات التي تحد من الاستثمار في هذا القطاع، التأخير

⁶ Confédération Générale des Entreprises du Maroc

قيد..

الآن، في إطار التساؤلات ديالك، اليوم ولت عندنا وكالة ديال ضبط الكهرباء اللي هي اللي تتقن استعمال الشبكة وهاذ الكهرباء، راه الآن بدأت تشتغل والرئيس ديالها تعين والإدارة تعينت، والآن بدينا تنفوتو لها الصلاحيات.

الأمر الثاني: إنتاج الطاقات المتجددة (MASEN⁷) راه الآن جميع المشاريع غتمشي عند (MASEN) ما غيبقاش ينتج المكتب الوطني للكهرباء، لأن هذا من التاريخ ما نساوش التاريخ ديالنا وهذا واحد التحول سيتخصص في المجال ديال النقل، التوزيع مع وزارة الداخلية كان عندنا اجتماع مؤخرًا وقررنا غتكون عندنا شركات ديال التوزيع على المستوى الجهوي، شركات ديال التوزيع.

فإذن عندنا الإنتاج في إطار شركات، عند النقل كما في العالم المكلف به المكتب الوطني وعندنا التوزيع شركات ديال التوزيع.

الأمر الأخر وهو أنه الأسئلة، احنا الآن فتحنا المجال للجهد المتوسط، بمعنى ماشي فقط غير الجهد، المجال، واليوم وجدنا الخريطة ديال الأماكن اللي غتستقبل الجهد المتوسط ودرنا طلب عروض، غادي نخرجوا احنا ووزارة الداخلية ديال هاذ الخريطة ديال الجهد المتوسط.

أكثر من ذلك، درنا قانون ديال الإنتاج الذاتي اللي تكلمتو عليه، السيد المستشار، القانون جاهز 3 شهور هاذي تقريبا باش عاجناه عند

⁷ Moroccan Agency for Solar ENergy

الأمانة العامة للحكومة، اللي تيعطي للمواطن الحق ديالومي تنقولو المواطن المصنع غيرو ينتج وهذاك الشوية اللي غيبقى لو غنحددوه يمكن لويبيعو للموزعين وهذا أيضا واحد الدينامية اللي غندخلوها في المجال ديال الخريطة الشمسية، الخريطة الريحية.

ثم الحمد لله يمكن نقول الآن الجميع ولي الآن ولينا احنا (dépassés)، خرينا نقول لك دابا حتى احنا الإدارة خصنا نعاودو، والجميع ولي يطلب الآن الطاقات المتجددة، هنيئا للبلاد ديالنا في هاذ التحول اللي حاصل أنه الحمد لله الجماعات المحلية، الفلاحين، المصانع حتى المرافق الاجتماعية بالمساجد، مرورًا إلى كل المرافق الاجتماعية، ولذلك الآن كايين... (كلام غير مسموع) هو عقد الطاقات المتجددة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير انتهى الوقت.. شكرا.

لكم الكلمة، السيد المستشار، إذا رغبتم في ذلك.

شكرا.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة الدستورية، وأشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة.

محضر الجلسة رقم 369

التاريخ: الثلاثاء 04 ذو القعدة 1442 هـ (15 يونيو 2021 م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: اثنتان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية والعشرين مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية (محال من مجلس النواب):

2- مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية (ودع بالأسبقية لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة):

3- مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019 (محال من مجلس النواب):

4- مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019 (محال من مجلس النواب):

5- مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019 (محال من مجلس النواب):

6- مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا، التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020 (محال من مجلس النواب):

7- مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 شتنبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020 (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب:

2- مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية المودع بالأسبقية لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة:

3- مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019 المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب:

4- مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019 المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب:

5- مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019 المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب:

6- مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا، التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020 المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب:

7- وأخيرا مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 شتنبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020 المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

ونستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع القانون الأول رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد الوزير تفضل.

السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وأنوه وأشيد بتميمهم لهذا المشروع وتفاعلمهم الإيجابي مع مضامينه، الشيء الذي يعكس استجابة مشروع هذا القانون لأهم التحديات والتطلعات التي تثير اهتمامكم والرامية إلى تكريس أسس الحكامة الجيدة بالمرافق العام، وذلك من خلال قواعد ملزمة وعملية كفيلة بالنهوض بنجاعة وفعالية المرافق العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وأود التذكير بكون هذا الميثاق يستمد مرجعيته من مقتضيات دستور المملكة المتعلقة بالحكامة الجيدة، ولاسيما الفصل 157، والذي ينص على أنه "يحدد ميثاق للمرافق العمومية، قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية"، كما يندرج في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى الارتقاء بعمل وأداء المرافق الإدارية وجعلها مواجهة أساسا لخدمة المرتفقين، ولاسيما الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى الوطني للتوظيف العمومية العليا المنعقد في سنة 2018، والذي دعا جلالته من خلالها إلى تسريع بإخراج ميثاق المرافق العمومية وإعطائه صبغة إلزامية، تجعل منه مرجعا رئيسيا للحكامة الجيدة.

ويجسد هذا المشروع أيضا أحد التزامات الحكومة التي تضمنها برنامجها المعتمد في محوره الخاص بتعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة، ولقد جاء هذا المشروع استمرارا للجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء ونجاعة المرافق العمومية وكذا تأهيل منظومة التسيير وتدابير المرفق العمومي وجعل مختلف مكوناته من مسؤولين وأطر وأعوان ملتزمين بهذه المبادئ والقواعد، سواء أثناء أداء مهامهم الإدارية أو في علاقتهم بالمرتفقين، وفي هذا السياق فإن أهم ما يميز هذا المشروع كونه:

1- يعتبر تنزيلا إجرائيا لمقتضيات الدستور في مجال الحكامة الجيدة؛

2- يمثل إطارا مرجعيا موحدًا يستوعب أسس النهوض بحكامة المرافق العمومية؛

3- يخضع جميع المرافق العمومية المعنية بتقديم الخدمات العمومية لمبادئ وقواعد الحكامة الجيدة، بما في ذلك الإدارات العمومية والجماعات الترابية والأجهزة العمومية وكذا الهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، مع مراعاة خصوصيات كل مرفق؛

4- يحدد الآليات الضرورية لإنجاح مهام المرفق العمومي؛

5- يستلهم قواعده من أحسن الممارسات الوطنية والدولية.

ويتضمن مشروع ميثاق المرافق العمومية 7 أبواب:

- الباب الأول المتعلق بالأحكام العامة، عرف مدلول المصطلحات القانونية الواردة في هذا المشروع، كالمرافق العمومية والخدمة العمومية والمرتفق، كما حدد نطاقات تطبيق هذا القانون؛

- والباب الثاني، يتضمن أهداف قواعد الحكامة الجيدة ومبادئها، حيث حدد من جهة أهداف قواعد الحكامة الجيدة الممثلة في:

✓ تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمرافق العمومية؛

✓ تطوير منظومة تنظيم المرافق العمومية، تعزيز نجاعة هذه المرافق في تدبير مواردها؛

✓ الرفع من جودة الخدمات العمومية وتيسير الولوج إليها؛

✓ إرساء دعائم انفتاح المرافق العمومية على محيطها الداخلي والخارجي؛

✓ ترسيخ قيم النزاهة؛

✓ إعمال مبدأ الشفافية.

ومن جهة أخرى، يشير هذا الباب إلى مبادئ الحكامة الجيدة، وفي مقدمتها احترام المرافق العمومية للقانون في كل أنشطتها والمساواة بين المرتفقين والإنصاف في تغطية التراب الوطني والاستمرارية في أداء الخدمات والملاءمة والجودة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة والنزاهة والانفتاح.

- أما الباب الثالث فيحدد القواعد الكفيلة بتعزيز نجاعة وفعالية المرافق العمومية على مستوى التنظيم والتدبير، من خلال وضع برامج عمل متعددة السنوات، تأخذ بعين الاعتبار حاجيات المرتفقين والخصوصيات الترابية، وكذا متطلبات التنمية المستدامة، وملاءمة مهام هذه المرافق مع الأهداف الهامة التي وجدت من أجلها.

- وفيما يخص الباب الرابع، فيتضمن القواعد المنظمة لعلاقة المرافق العمومية بالمرتفقين، من خلال تعزيز الانفتاح عليهم والتواصل معهم وتحسين ظروف استقبالهم، إلى جانب قواعد تؤطر تحسين الخدمات التي تقدمها هذه المرافق، وتهم على الخصوص: تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها والعمل على تطوير هذه الخدمات والرفع من جودتها والاهتمام بتظلمات المرتفقين، واللجوء إلى المساعي التوفيقية لحل الخلافات التي قد تقع بينهما.

- وخصص الباب الخامس للقواعد المتعلقة بتخليق المرافق العمومية من خلال التنصيب على قواعد السلوك التي يتعين على الموارد البشري للمرافق العمومية احترامها وعلى وضع برامج لتعزيز قيم النزاهة والوقاية من كل أشكال الفساد ومحاربتها، وترسيخ قيم التخليق في تدبير شؤون هذا المرفق.

- أما الباب السادس فيتعلق بإحداث مرصد وطني للمرافق العمومية يتولى مهمته رصد مستوى فعالية أداء المرافق العمومية

المادة 7:	ونجاعتها، وتقييم المخططات والبرامج التي تم تنفيذها وكذا اقتراح التدابير والإجراءات التي من شأنها تطوير أداء هذه المرافق ورفع من جودة الخدمات التي تقدمها.
المادة 8:	- ويتضمن الباب السابع والأخير أحكاما متفرقة تتعلق بإخضاع جميع الهيئات المكلفة بمهام المرفق العام لأحكام هذا الميثاق، مع مراعاة خصوصية بعض المرافق، كما يحيل مشروع القانون على اتخاذ كل إجراء لازم لتطبيق مقتضيات الميثاق بموجب نصوص تشريعية أو تنظيمية.
المادة 9:	والموافقون بالإجماع.
المادة 10:	والموافقون بالإجماع.
المادة 11:	والموافقون بالإجماع.
المادة 12:	والموافقون بالإجماع.
المادة 13:	والموافقون بالإجماع.
المادة 14:	والموافقون بالإجماع.
المادة 15:	والموافقون بالإجماع.
المادة 16:	والموافقون بالإجماع.
المادة 17، الموافقون.. عفاكم السيدات والسادة المستشارين:	والموافقون بالإجماع.
الموافقون=19؛	والموافقون بالإجماع.
المعارضون=00 (لا أحد)؛	والموافقون بالإجماع.
الممتنعون=3.	والموافقون بالإجماع.
صادق المجلس بالأغلبية على المادة 17.	والموافقون بالإجماع.
المادة 18:	والموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	والموافقون بالإجماع.
المادة 19:	والموافقون بالإجماع.
الموافقون=19؛	والموافقون بالإجماع.
المعارضون=00 (لا أحد)؛	والموافقون بالإجماع.
الممتنعون=3.	والموافقون بالإجماع.
صادق المجلس على المادة 19 بالأغلبية.	والموافقون بالإجماع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع.

وزع التقرير، أعتقد ورقيا وإلكترونيا.

بالنسبة للمناقشة، فبطبيعة الحال كالعادة فللفرق والمجموعة وأعضاء المجلس غير المنسبين الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة، قصد بطبيعة الحال إدراجها في محضر الجلسة التشريعية.

أعتقد الإختيار للسادة الرؤساء على أنهم سوف يقدمون التدخلات أو المداخلات مكتوبة.

شكرا.

نتنقل الآن إلى التصويت على مواد المشروع:

المادة 1:

الموافقون بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون بالإجماع.

المادة 20:	الموافقون بالإجماع.
المادة 21:	الموافقون بالإجماع.
المادة 22:	الموافقون بالإجماع.
المادة 23:	الموافقون بالإجماع.
المادة 24:	الموافقون بالإجماع.
المادة 25:	الموافقون بالإجماع.
المادة 26:	الموافقون بالإجماع.
المادة 27:	الموافقون بالإجماع.
المادة 28:	الموافقون بالإجماع.
المادة 29:	الموافقون بالإجماع.
المادة 30:	الموافقون بالإجماع.
المادة 31:	الموافقون بالإجماع.
المادة 32:	الموافقون بالإجماع.
المادة 33:	الموافقون بالإجماع.
المادة 34:	الموافقون بالإجماع.
المادة 35:	الموافقون بالإجماع.
المادة 36:	الموافقون بالإجماع.
المادة 37:	الموافقون بالإجماع.
المادة 38:	الموافقون بالإجماع.
أعرض مشروع القانون برمته على التصويت:	
الموافقون بالإجماع.	
إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.	
ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.	
الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.	
تفضل السيد الوزير.	
<u>السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:</u>	
السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،	
يسعدني أن أعرض عليكم اليوم، على أنظار مجلسكم الموقر، مشروع القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.	
واسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على إشادتهم للمشروع وعلى تعبتهم وانخراطهم الجدي في النقاش العام، والتفصيل داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بخصوص كل أحكام مشروع هذا القانون.	
وأود أن أوجه شكرا خاصا للسيد رئيس اللجنة، على تفهمه وسعة صدره وحسن تسييره لزمين ومجريات النقاش والتصويت على هذا القانون، الذي يأتي في آخر أنفاس الولاية التشريعية.	
كما أود التنويه بالإجماع الذي ميز التصويت على مشروع القانون داخل اللجنة، والذي يؤكد الإنخراط والتعبئة المعهودة للسيدات والسادة المستشارين، من منطلق تقديرهم للأهمية التي يكتسبها، باعتباره مشروعا يهدف إلى تحديد القواعد المطبقة على هذه الأملاك وتوفير إطار قانوني لتدبيرها تديبرا معقلنا، يضمن لها الحماية وحسن الاستغلال ويمكنها من المساهمة في مشاريع التنمية المحلية.	
ويندرج هذا المشروع، في إطار مواصلة إصلاح نظام اللامركزية ببلادنا، تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد	

1. الأحكام المتعلقة بالأحكام العامة للجماعات الترابية:

لقد عمل المشروع على وضع نظام قانوني جديد لتدبير الأملالك العامة للجماعات الترابية، عوض أعمال المقتضيات المنظمة للملك العمومي للدولة الجاري بها العمل حاليا، وذلك لضمان حسن تدبير هذا المجال الهام، فالملك العام للجماعات الترابية يختلف من حيث مشتملاته ومكوناته عن ملك الدولة، إذ يتكون في معظمه من طرق المواصلات داخل المدار الحضري وشبكات الإنارة والتطهير وبعض المرافق العامة المحلية كالأسواق البلدية والمساحات الخضراء والمساحات العمومية والأسواق بالمناطق القروية.

وهذه المرافق والتجهيزات تتطلب قواعد قانونية خاصة لحمايتها وحسن تدبيرها، تختلف عن تلك المطبقة على الملك العمومي للدولة مثل المطارات والموانئ والطرق السيارة التي يشرف عليها قطاع التجهيز والنقل.

لأجل ذلك، فقد وضع مشروع القانون تعريفا للملك العام للجماعات الترابية ومعايير تمييزه عن ملكها الخاص، وبين بعض مكونات ومشمولات هذا الملك، كما عمل على تأكيد قواعد الحماية التي تتميز بصفة خاصة نظام الملكية العامة، حيث لا يجوز تفويته أو امتلاكه بالتقادم أو الحجز عليه أو نزع ملكيته، كما لا يمكن أن تترتب عليه أي حقوق عينية عقارية كانت أو خاصة بما فيها الحق في الأصل التجاري.

وبغية تأمين المحافظة على الأملالك العامة للجماعات الترابية، تم تبسيط الإجراءات المسطرية المتعلقة بترتيب استخراج هذه الأملالك، حيث أضحى التأشير على المقررات حسب الحالة. من اختصاص والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم، بعد أن كانت المصادقة على هاتين العمليتين تتم بمرسوم، قبل أن يفوض فيما بعد هذا الاختصاص إلى وزير الداخلية.

كما نص المشروع على مسطرة خاصة بالتحديد الإداري للملك العام للجماعات الترابية، حيث أصبحت هذه العملية تتم بقرار لرئيس مجلس الجماعة الترابية، عوض مرسوم كما كان معمولا به في السابق. وبغية تعزيز حماية الملك العام الجماعي مع صيانة الحقوق المستحقة للغير، فقد تضمن المشروع مسطرة مبسطة للحفاظ على هم عقارات الملك العام التي خضعت لعمليات التحديد الإداري.

كما خص المشروع أيضا، باقي الجماعات الترابية الأخرى، الجهات والعمالات والأقاليم بنفس الصلاحيات المخولة للجماعات بمقتضى التشريعات والأنظمة المتعلقة بالتعمير، فيما يخص قرارات تخطيط حدود الطرق العامة وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها، وكذا تعيين الطرق والمسالك والممرات والأزقة المستعملة التابعة للجماعات الترابية لتأكيد طابع ملكيتها العامة.

أما فيما يرتبط باستغلال الملك العام للجماعات الترابية، فقد سعى

السادس، نصره الله، الرامية إلى تعزيز دور الجماعات الترابية، ولاسيما بعد صدور القوانين التنظيمية التي أسندت لها اختصاصات هامة ووسعت من مجال تدخلها، ليشمل قطاعات حيوية كالتجهيزات الأساسية والمرافق العمومية.

وتنزيلا لمقتضيات القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، ولاسيما المادة 222 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والمادة 200 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والمادة 209 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، فإن مشروع القانون رقم 57.19 يهدف إلى وضع إطار قانوني موحد للأملالك العقارية للجماعات الترابية يتلاءم مع مقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، ويهدف إلى تحسين أساليب تدبير هذه الأملالك وتعزيز مراقبتها والمحافظة عليها وتنمية منتوجها.

كما يأتي هذا المشروع استكمالا للترسانة القانونية المؤطرة لعمل الجماعات الترابية من خلال مراجعة شاملة للإطار القانوني المنظم للأملالك العقارية للجماعات الترابية، لتأهيلها حتى تلعب دورها الأساسي في التنمية المحلية، باعتبارها مصدرا هاما لتحقيق موارد مالية ذاتية خاصة بالنسبة للجماعات.

هذا، علاوة على تمكينها من الوعاء العقاري اللازم لجعلها قادرة على ممارسة الاختصاصات الموكولة إليها وإنجاز مشاريعها الاستثمارية والتجهيزات الأساسية ومختلف المرافق العمومية المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإطار القانوني الحالي المتعلق بالأملالك العقارية للجماعات الترابية، يرجع في مجمله إلى عهد الحماية، وعلى الرغم من التعديلات العديدة التي سبق إدخالها عليه، فإنه مازال يعرف عدة نواقص تتعلق بغياب مقتضيات خاصة بالملك العام الجماعي وبالتقنين الدقيق لسجل المحتويات ووضع العقارات رهن إشارة الدولة أو جماعات ترابية أخرى أو مؤسسات عمومية، وكذا مسألة تنظيم الهبات والوصايا المتعلقة بالعقارات الممنوحة للجماعات الترابية.

هذا، بالإضافة إلى غياب مقتضيات تتعلق بتدبير أملالك الجهات والعمالات والأقاليم، ناهيك عن تعقد وتعدد المساطر تدبير هذه الأملالك.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عرف هذا المشروع أثناء عرضه على لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلسكم الموقر، إثراء من قبل السادة أعضاء اللجنة، الذين تقدموا بما مجموعه 44 تعديلا، تم قبول 25 تعديلا، منها 18 تعديلا جزئيا، في حين تم سحب باقي التعديلات 19.

وقد تضمن مشروع القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملالك العقارية للجماعات الترابية، مجموعة من الأحكام والمقتضيات الهامة، نورد فيما يلي أهم محاورها:

وإلى جانب تبسيط مساطر استغلال الأملاك العقارية الخاصة بالجماعات الترابية، يتوخى المشروع أيضا من خلال تقوية وتدعيم المنافسة عند تفويت هذه الأملاك أو كرائها إلى الحصول على أحسن العروض بهدف تحسين مردوديتها وتعزيز مداخيلها للمساهمة بكيفية فعالة في دعم وضمان الاستقلال المالي للجماعات الترابية.

وقصد تثمين منتوج تفويت الأملاك الخاصة للجماعات الترابية، نص مشروع القانون على وجوب رصد هذا المنتوج لإنجاز مشاريع استثمارية، بالإضافة إلى تكوين احتياطات عقارية، خاصة إذا علمنا بأن إغناء الرصيد العقاري سيمكن الجماعات الترابية من الإضطلاع بدورها كفاعل رئيسي على مستوى العمل العمومي وتوفير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات.

3. أحكام مشتركة تتعلق بالأملاك العامة والخاصة للجماعات الترابية:

استكمالا لبعض المقتضيات المرتبطة بمجال تدبير الممتلكات الجماعية، سواء العامة والخاصة، جاء المشروع بمجموعة من الأحكام المشتركة الهامة، وهكذا ولتقوية مستوى مراقبة مجلس الجماعة الترابية على تدبير أملاك هذه الأخيرة، فقد أعاد المشروع النظر في مقتضيات التي تؤطر مسك وتحيين سجل المحتويات، حيث تم إلزام الرئيس بالقيام خلال الدورة العادية من كل سنة، بإخبار المجلس بالتغييرات التي ستطرأ على هذا السجل، الذي يعتبر وثيقة رسمية إلزامية وأساسية لتدبير الأملاك وحمايتها.

وجاء المشروع أيضا، بمقتضيات تتعلق بالهبات والوصايا للحفاظ على حقوق الجماعات الترابية عند حيازتها للعقارات المتعلقة بها، حيث تم في هذا الإطار إدراج مقتضى يلغي كل الشروط المقررة في عقد الهبة أو الوصية المتعارضة مع التخصيص المنصوص عليه بوثائق التعمير السارية المفعول بالنسبة للعقارات موضوع الهبة أو الوصية.

كما تضمن المشروع كذلك مقتضيات تهم عمليات وضع أملاك الجماعات الترابية رهن إشارة الأشخاص المعنوية العامة، مع تحديد شروط هذا الوضع وكذا مسألة استرجاع الأملاك بعد انتفاء الغرض الذي خصصت له، وذلك في إطار اتفاقية تبرمها الأطراف المعنية، والهدف من هذه المقتضيات هو تنظيم وتخصيص هذه الأملاك لفائدة مصالح الدولة والجماعات الترابية الأخرى والمؤسسات العمومية بالمجان ولمدة محددة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أبانت التقارير المنجزة من طرف المفتشية العامة للإدارة الترابية والمجالس الجهوية للحسابات وعلى عدم قيام الجماعات الترابية على تسوية الوضعية القانونية لأملكها، مما يجعل هذه الأخيرة عرضة للنزاعات مع الغير، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على تدبيرها وتثمينها بالطريقة الأمثل.

المشروع إلى تأطير الترخيص المتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العام بدون إقامة بناء، الممنوح في إطار السلطة التنظيمية لرئيس المجلس، حيث يتم هذا الترخيص بموجب قرار لهذا الأخير، بناء على قرار تنظيمي، يتخذ بعد مداوات المجلس في الموضوع.

ويهدف تنمية منتوج الملك العام للجماعات الترابية، تم إقرار مبدأ المنافسة عند استغلال الملك العام عن طريق الاحتلال المؤقت، بإقامة بناء لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية، مع ضبط وتحديد الترخيص بالتراضي في الحالات التي تقتضيها المنفعة العامة وسير المرافق العمومية، وذلك لتدارك الغموض والنقص الحاصل في النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها حاليا.

كما تم أيضا، إقرار مبدأ تطبيق مقتضيات عقد التدبير المفوض على الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي، وذلك تماشيا مع ما يجري به العمل بالنسبة للملك العمومي للدولة.

ولتشجيع إقامة استثمارات مهمة فوق الملك العام للجماعات الترابية، حرص مشروع القانون، من جهة، على رفع مدة استغلال استثنائية من 20 إلى 40 سنة، في حالة إنجاز نشاط مرتبط بالمرفق عام لحساب الجماعات الترابية أو مشروع ذي نفع عام يدخل في نطاق اختصاصاتها، وذلك لتمديد مدة السداد التنافسي للاستثمارات وبلورة استراتيجيات طويلة الأمد لتدبير هذه الأملاك.

ومن جهة أخرى، عمل المشروع على منح ضمانات للمستفيدين من رخص الاحتلال المؤقت في حالة سحبها لأسباب المنفعة العامة، وذلك بإلزام تعليق قرار السحب وتمكين هؤلاء المستفيدين من مطالبة الجماعة الترابية للتعويض عن الضرر الذي قد يلحقهم جراء هذا الإجراء.

ويتبن من خلال ما سبق، أن هذه المقتضيات ترمي في مجملها إلى تدعيم الدور الاقتصادي للملك العام للجماعات الترابية وتنظيم استغلاله وتحسين مداخيله لدعم الموارد الذاتية لهذه الجماعات.

2. الأحكام المتعلقة بالأملاك الخاصة للجماعات الترابية:

لقد عمل مشروع القانون رقم 57.19 على تحديد مفهوم الملك الخاص لتمييزه عن الملك العام وإقرار مسطرة موحدة بالنسبة للمزايدة العمومية، سواء بالنسبة لعمليات التفويت أو الكراء، تتلاءم وطبيعة هذه الأملاك، مع الحرص على ضرورة الموافقة القبلية لمجلس الجماعات الترابية المعنية على دفتر التحملات والأثمنة الافتتاحية المقترحة من طرف اللجنة الإدارية للتقييم قبل إجراء المزايدة العمومية.

وفي هذا الإطار، يوضح هذا المشروع مسطرة التفويت والكراء بالتراضي المتعلقة بالأملاك الخاصة للجماعات الترابية، من خلال تحديد الحالات الاستثنائية الذي يمكن فيها للجماعات الترابية اللجوء إلى التعاقد بالتراضي، عندما تقتضي المنفعة العامة ذلك.

وهذه المقتضيات ستشجع - لا محالة - الجماعات الترابية، وخاصة الجماعات، على تسوية الوضعية القانونية لأملاكها، وذلك من خلال تحفيظ عقاراتها وتحيين رسومها العقارية بالمجان، مما سيعفيها من أداء مبالغ مالية باهظة يتطلبها إنجاز هذه العمليات.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن من شأن المقتضيات التي جاء بها مشروع القانون رقم 57.19 أن تمكن الجماعات الترابية من منظومة قانونية جديدة، لتدبير أملاكها العقارية، تشكل قطيعة مع الإطار القانوني الحالي، الذي تعود نصوصه المتعددة إلى فترة الحماية، وهو ما سيجعل هذه الجماعات تساهم بشكل فعال في تنزيل النموذج التنموي الجديد وتحقيق مغرب الجهات الذي نطمح إليه جميعا.

تلکم، أيها السيدات والسادة، هي أهم غايات ومضامين مشروع القانون المعروض أمامكم، والذي سيصير بعد المصادقة عليه لبنة أخرى لتدعيم صرح الإصلاحات التشريعية ببلادنا، في ظل القيادة النيرة والتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع.

التقرير وزع ورقيا وإلكترونيا على كافة السيدات والسادة المستشارين.

بالنسبة للمناقشة بطبيعة الحال، فكما قلت للفرق والمجموعة الصلاحية والاختيار، الحرية بطبيعة الحال يا إما في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة، أعتقد يمشيو الإخوان كاملين في تقديم المداخلات مكتوبة.

ونمر إلى العملية ديال التصويت على مواد المشروع.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

كما تضمن المشروع مقتضيات تسمح بتفويت قطع أرضية في ملك الدولة الخاص لفائدة الجماعات الترابية بالمجان، وتمنح الجماعات الترابية إعفاءات من كل ضريبة أو رسم أو أي اقتطاع ضريبي آخر، يكون له طابع محلي فيما يخص جميع تصرفاتها أو أعمالها والعمليات المتعلقة بأملكها العقارية والمداخل المرتبطة بها، على غرار الملك الخاص للدولة والأوقاف العامة.

أما فيما يتعلق بالضرائب والرسوم والاقتطاعات الضريبية ذات الطابع الوطني، وعلاوة عن الإعفاءات المنصوص عليها بالمادة 129 من المدونة العامة للضرائب، فإن وزارة الداخلية قد راسلت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، قصد تضمين مشروع قانون المالية المقبل لمقتضيات تهدف إلى إعفاء نقل ملكية العقارات التابعة للجماعات الترابية السابقة إلى الجماعات الترابية المحدثة إثر تقسيم أو ضم للجماعات الترابية من كل الحقوق والرسوم والأتاوى والمساهمات المحصلة لفائدة الدولة، وأيضا إعفاء الجماعات الترابية من أداء كل ضريبة أو رسم أو اقتطاع ضريبي آخر يكون له طابع وطني فيما يخص جميع تصرفاتها وأعمالها والعمليات المتعلقة بأملكها العقارية والمداخل المرتبطة بها، وذلك بهدف تمكين الجماعات الترابية من نفس الإمتيازات الممنوحة للدولة، الملك الخاص والأوقاف العامة.

وفي نفس السياق، جاء هذا المشروع بمقتضيات جديدة تهدف إلى تشجيع الجماعات الترابية على تسوية الوضعية القانونية لأملكها، والتي تتمثل من جهة في السماح بنقل ملكية الأملاك العقارية للجماعات الترابية القائمة إلى الجماعة أو الجماعات الترابية التي تحل محلها في حالة ضم أو تجميع وحدات أو حذف هذه الجماعات الترابية بالمجان وبدون إجراءات شكلية، ومن جهة ثانية في إعفاء نقل ملكية هذا العقارات من واجبات التقييد في الرسوم العقارية.

فالإعفاء من أداء رسوم التحفيظ عند نقل هذه الأملاك من الجماعات الترابية الأم إلى الجماعات الترابية المحدثة، سيمكن من تجاوز الإشكالات التي سبق وأن طرحتها عمليات التقسيم الإداري، خاصة على مستوى الجماعات الحضرية الكبرى سابقا، والتي عرفت الرجوع إلى نظام وحدة المدينة، مما أعاق تسوية الوضعية القانونية للعقارات التي آلت ملكيتها لهذه الجماعات، وكذا عرقلة العديد من المشاريع المبرمجة عليها.

ووفق نفس المنظور، اقترح مشروع القانون مقتضيات خاصة تهم إعفاء الجماعات الترابية من أداء واجبات المحافظة على الأملاك العقارية المستحقة عن إدراج كل مطالب التحفيظ المتعلقة بأملكها العامة والخاصة وعن كل عمليات الإيداع أو التقييد المرتبطة بالأملك العامة للجماعات الترابية، هذا بالإضافة إلى عمليات إيداع أو تقييد عقود الاقتناء بعوض أو بدون عوض لفائدة الملك الخاص للجماعات الترابية والمبرمة قبل 31 دجنبر 2015، أي قبل دخول القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية حيز التنفيذ.

المادة 4 كما عدلتها اللجنة:	المادة 20 كما عدلتها اللجنة:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 5 كما عدلتها اللجنة:	المادة 21 كما عدلتها اللجنة:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 6:	المادة 22 كما عدلتها اللجنة:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 7:	المادة 23 كما عدلتها اللجنة:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 8:	المادة 24:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 9 كما عدلتها اللجنة:	المادة 25:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 10:	المادة 26 كما عدلتها اللجنة:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 11:	المادة 27:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 12:	المادة 28:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 13:	المادة 29:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 14 كما عدلتها اللجنة:	المادة 30:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 15:	المادة 31:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 16:	المادة 32:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 17:	المادة 33:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 18:	المادة 34:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 19:	المادة 35:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.

تفضلني السيدة الوزيرة المنتدبة.

السيدة نزهة الوفي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار تنفيذ التوجيهات الإستراتيجية للمملكة المغربية الرامية إلى تعزيز وتوسيع شراكاتها في مختلف المجالات الدبلوماسية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي، وفقا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أشرف السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمين، أن أقدم أمام مجلسكم الموقر، عرضا حول مجموعة من مشاريع الاتفاقيات، بموجبها يوافق على اتفاقيات دولية، والتي يبلغ عددها كما تلى السيد الرئيس، خمسة (5) اتفاقيات، أربع (4) اتفاقيات منها ثنائية وواحدة متعددة الأطراف.

هناك أربع (4) مشاريع قوانين، وتهم أربع (4) اتفاقيات ثنائية، تهم مشاريع القوانين الأربعة المعروضة على أنظاركم، والتي توصلتم بمشاريع القوانين ذات الصلة.

وهذه الاتفاقيات الثنائية تروم تعزيز الشراكة وتقوية التعاون الاقتصادي والقضائي بين المملكة المغربية وشركائها بأوروبا الشرقية، حيث تهم إحداها تنمية التعاون في مجال الصيد البحري بين المملكة المغربية وروسيا الاتحادية، فيما انصبت الاتفاقيات الثلاث الأخرى على تعزيز التعاون القضائي بين المملكة المغربية وأوكرانيا، وهذا والحمد لله في إطار توسيع شراكات المغرب وتنويعها.

فهنالك مشروع القانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 سبتمبر 2020، وبموسكو في 14 أكتوبر 2020، وقد تم إبرام هذا الاتفاق في إطار تجديد الاتفاق الذي انتهت صلاحيته في مارس 2020، كما واكبتم ذلك السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

ويضع هذا الاتفاق مبادئ التعاون فيما يخص المحافظة على الثروات السمكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للمغرب واستغلالها، كما يحدد شروط قيام البواخر الحاملة للعالم الروسي بالصيد في المجالات البحرية للواجهة الأطلسية، والتي تمارس فيها المملكة المغربية حقوقها السيادية والخاضعة لولايتها بما فيها المياه المتاخمة للأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، والحمد لله هذا أيضا من النجاحات الدبلوماسية للمملكة المغربية.

هذا، ويسعى الطرفان بموجب هذا الاتفاق، وطبقا للتشريعات

المادة 36 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برتمته للتصويت كما عدلته اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

ونمر الآن إلى الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الرامية إلى الموافقة على خمس (5) اتفاقيات دولية، الكلمة للحكومة لتقديم مشاريع القوانين دفعة واحدة.

البلدين وإلى تمكين الأشخاص المحكوم عليهم من قضاء ما تبقى من عقوبة سالبة للحرية داخل بلدهم، بغية تسهيل إعادة إدماجهم الاجتماعي.

كما تنظم هذه الاتفاقية مبادئ وشروط نقل المحكوم عليهم وأسباب رفض طلب النقل والمسطرة التي تمر بها طلبات النقل وكيفية تقديمها والوثائق المعززة لها والمعلومات المتعلقة بتنفيذ الإدانة.

وبموجب هذه الاتفاقية يمكن لدولة الإدانة أن تضع حدا لتنفيذ العقوبة المذكورة، وفق مسطرة محددة، كما يحق لكل طرف منح العفو والعفو الشامل أو تحويل العقوبة طبقا لدستوره أو أنظمتها القانونية الأخرى، كما يحق لدولة الإدانة وحدها أن تبت في أي طلب مراجعة مقدم في مواجهة الحكم، وهذا مجمل ما تنص عليه الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم الموقع بين المملكة المغربية وأوكرانيا.

ثم بين أيديكم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، مشروع قانون رقم 16.20 الذي يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، فإن هذه الأخيرة تهدف إلى وضع أسس تبادل المساعدة القضائية بين الطرفين في المادة الجنائية وتسليم المجرمين، وإقرار التعاون بينهما في مجال محاربة جميع أشكال الجريمة، وكذا من أجل تعزيز فعالية السلطات المختصة لكلي الطرفين في مجال القانون بشأن الوقاية من الجريمة والقيام أيضا بالتحقيقات والمتابعات القضائية ومصادرة الممتلكات ومنتجات الجريمة.

وتنظم هذه الاتفاقية أيضا، شكل ومضمون طلبات المساعدة القضائية وكذا كيفية تنظيم طلبات المساعدة القضائية والمصاريف المترتبة عنها وضرورة احترام طابعها السري ومضمونها والوثائق المستند عليها، إضافة إلى طلب الشهادة ومثول الشهود والترحيل المؤقت للأشخاص المعتقلين وتبادل السجلات العدلية.

كما تشمل مقتضيات هذه الاتفاقية إجراءات تسليم الوثائق القضائية وعمليات تفتيش أو تجميد أو حجز أو مصادرة الممتلكات المرتبطة بالجريمة أو المتحصلات الناتجة عنها ومساطر إخبار الطرفين لبعضهما البعض بذلك، وكذا حالات إلزامية تسليم المجرمين والجرائم الموجب لذلك، إضافة إلى أسباب رفض التسليم وعقوبة الإعدام ومساطر التسليم والوثائق المكونة لملف طلب التسليم والمصاريف الناتجة عنه.

هذا فيما يخص مشروع القانون الذي بموجبه يعرض عليكم الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا.

ثم بالإضافة إلى هاته الاتفاقيات الأربع الثنائية، هناك أيضا بين أيديكم مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاقية متعددة الأطراف تهم موضوع مهم جدا ذواهنية، والحمد لله، المملكة المغربية يشهد

والأنظمة الخاضعة لكل دولة على حدة، إلى تشجيع التواصل والمساهمة في دعم التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين لكلا البلدين في مجالات تنمية الصناعة المرتبطة بالصيد البحري، وخاصة بناء وإصلاح السفن وصناعة معدات آلات الصيد وتنمية المبادلات في مجالات المعارف المهنية وتكوين الأطر لفائدة قطاع الصيد البحري وتجارة منتجات الصيد المصنعة والتسويق وتربية الأحياء المائية، في كل ما يتعلق بالخبرة في إطار هذا التعاون الإتفاقي.

وبالنسبة لأوكرانيا، فإن الاتفاقيات الثلاث المبرمة في الميدان القضائي على هامش أشغال المؤتمر الدولي الثاني للعدالة، المنعقد بمراكش في 21 أكتوبر 2019، تروم إلى تعزيز الإطار القانوني المنظم لعلاقات التعاون بين البلدين في مجالات المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، وكذا التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية.

وتهدف هذه الاتفاقيات بشكل عام إلى إرساء تعاون أكثر فعالية بين البلدين في مجال مكافحة الجريمة، عبر وضع أسس تسليم وتنظيم شروطه والأفعال الموجب له والمساطر التي يمر بها وكذا تحديد مبادئ وشروط نقل المحكوم عليهم بهدف تمكينهم من شروط المحاكمة العادلة، وأيضا سواء داخل بلدهم وتسهيل إعادة إدماجهم الاجتماعي.

من بين المشاريع، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، مشاريع القوانين المعروضة على أنظاركم، هناك مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، التي تنص على وضع أسس وشروط الحماية القانونية المقررة لمواطني البلدين فيما يخص حقوقهم الشخصية والمالية، وكذا الاستفادة من المساعدة القضائية أو الإعفاء أو التخفيض من الرسوم القضائية والمساعدة خلال كل مراحل الدعوة بما فيها المرتبطة بالتنفيذ والإعفاء من المصادقة على الوثائق المرسله في إطار هذه الاتفاقية.

كما تنص هذه الاتفاقية على تبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالتشريع المدني والتجاري للبلدين، كما ينص على مجالات التعاون القضائي التي تشمل تسليم وتبليغ الأوراق القضائية وغير القضائية وتنفيذ الإنابات القضائية وأشكال أخرى من الإجراءات، كما تنطرق الاتفاقية إلى أسباب رفض التعاون القضائي والأشكال التي يتخذها هذا التعاون والالتزامات المالية المترتبة عنه، وأيضا اللغة التي يجب أن تحرر بها طلبات التعاون.

تلکم، مجمل ما تنص عليه هذه الاتفاقية كما هو مدرج في فصول بنوده، بمشروع قانون رقم 18.20 الذي هو بين أيديكم.

بخصوص مشروع قانون رقم 17.20 الذي يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، فإن هذه الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون القضائي بين

يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019.

ثانيا، ننتقل للتصويت على مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين بالإجماع على مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019.

ثالثا، التصويت على مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019.

ننتقل الآن للتصويت على مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020.

وأخيرا، ننتقل للتصويت على مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 سبتمبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط

لها بمصادقية بثوقية وأيضا بشراكة مرغوب فيها في هذا المجال الحساس، ويتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة، بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا، التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الموقع بالرباط، بتاريخ 6 أكتوبر 2020.

وبهذا الخصوص، وكما تعلمون السيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارون المحترمون، بأن إبرام هذا الاتفاق يجسد انخراط المملكة في هذا الورش ضمن إستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع سنة 2006، والتي تركز على أربع محاور، تتمثل في تدابير لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة الخطيرة وهي ظاهرة الإرهاب، وتدابير لمنع ومحاربة الإرهاب وتدابير لبناء قدرات الدول على منع ومحاربة الإرهاب وتعزيز دور نظام الأمم المتحدة في هذا الصدد، وكذا تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون كأساس رئيسي لمكافحة الإرهاب.

وتتمثل مهمة المكتب المحدث بموجب هذا الاتفاق بين المملكة المغربية والأمم المتحدة في دعم برامج مكتب الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء عبر تطوير برامج تدريب وطنية ومناهج تدريبية لمكافحة الإرهاب، خاصة في مجال الأبحاث وأمن وإدارة الحدود وإدارة السجون وإعادة التأهيل والإدماج وتطوير الممارسات الجيدة.

تلکم، السيدات والسادة المستشارين، هي أهم مضامين ومقتضيات مشاريع القوانين المعروضة عليكم.

وشكرا على حسن إصغائكم السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة لمقرر لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج لتقديم تقارير اللجنة حول المشاريع الخمس (5) دفعة واحدة، التقارير وزعت ورقيا وإلكترونيا.

بالنسبة للمناقشة، فالفرق أعتقد تفضل تقديم المداخلات مكتوبة، قصد إدراجها في المحضر.

ونمر إلى التصويت على كل اتفاقية على حدة بطبيعة الحال كما ينص على ذلك النظام الداخلي.

أولا، نبدأ بمشروع القانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 16.20

في 14 سبتمبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

1- فريق الأصالة والمعاصرة:

(1) مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة المرافق العمومية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة المرافق العمومية.

السيد الرئيس،

في البداية لا بد من التأكيد على أن هذا المشروع قانون الذي نود التصويت عليه اليوم، يأتي تفعيلاً لدستور المملكة وخصوصاً الفصل 157 منه الذي نص على إعداد ميثاق للمرافق العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية، والجهات، والجماعات الترابية الأخرى، والأجهزة العمومية. كما يأتي كذلك تنزيلاً لتوجيهات صاحب الجلالة حفظه الله، الذي أكد في مناسبات عديدة على راهنية واستعجالية تطوير أداء المرافق العمومية للنهوض بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في بلورة نموذج تنموي وطني كفيل بتحقيق تنمية متوازنة ومنصفة، وبمنح نفس جديد للحكامة الترابية لمعالجة المشاكل المحلية.

ويهدف هذا المشروع إلى استمرار الجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء ونجاعة المرفق العمومي، من خلال اعتماد مبادئ ومساطر الحكامة الجيدة لتمكين المرتفق من الاستفادة من خدمات عمومية تستجيب لحاجياته وتطلعاته المتنامية. كما يهدف هذا المشروع أيضاً، إلى تأهيل عمل وتدبير المرفق العمومي وجعل مختلف العاملين ملتزمين بهذه المبادئ والمساطر، سواء أثناء أداء مهامهم الإدارية أو في علاقتهم بالمرتفقين.

ومن جملة أهداف هذا المشروع، تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحسين منظومة تدبير المرافق العمومية، ودعم جودة الخدمات العمومية وتسهيل الولوج إليها، وترسيخ الأداء الفعال للمرفق العمومي في تدبير الموارد، وانفتاح المرفق العمومي على المستوى المحلي والخارجي، وإشراك مختلف الفاعلين في تحسين الخدمات وتجويدها وترسيخ قيم الأخلاق.

ومن جهة أخرى، يسطر هذا المشروع، مبادئ الحكامة الجيدة، بمعنى احترام الحقوق المساواة، استمرارية الخدمات المقدمة، التلاؤم، الجودة، التغطية العادلة على المستوى الوطني، الشفافية، المحاسبة، النزاهة والانفتاح. كما يضع أيضاً مساطر تفعيل هذه المبادئ التي تهم الأداء الفعال للعلاقات مع المرتفقين وتخليق المرافق العمومية.

وفيما يخص الأداء، يرمي المشروع إلى إعداد خطط عمل على مدى عدة سنوات.

ويراعى في تنزيل هذه الخطط احتياجات المرتفقين والخصائص الترابية وضروريات التنمية المستدامة، وكذا مدى تلاؤم مهام هذه المرافق مع الأهداف العامة التي تعد قاعدة الإعداد البنيات الضرورية، مع اعتماد مبادئ التفويض واللاتمركز الإداري، تلاؤم البرامج، ارتباط الموارد وتوفير الخدمات المدمجة.

وفيما يتعلق بتخليق المرافق العمومية، يضع المشروع مقاضيات تهم مساطر السلوك التي يجب على الموارد البشرية مراقبتها، كما يعد ويعتمد برامج لترسيخ قيم النزاهة ومنع ومكافحة جميع أشكال الفساد.

ولهذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة و المعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 54.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

(2) مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة و المعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، والذي جاء لتنظيم جانب مهم من الإمكانيات المادية للجماعات الترابية، وهي الأملاك العقارية، التي تكتسي أهمية بالغة في حياة هذه الجماعات، لكونها تشكل موردا ذاتيا يمكن للجماعات الترابية من خلاله تحقيق التنمية.

السيد الرئيس،

استنادا إلى الاختصاصات الممنوحة للجماعات الترابية والمنصوص عليها في الدستور والقوانين التنظيمية، أصبح الرهان معقودا على هذه الجماعات كأهم فاعل تنموي، غير أنه لا يمكن لهذه الأخيرة القيام بأدوارها التنموية إلا من خلال تثمين أملاكها العقارية وحمايتها، خاصة وأن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة تتطلب توفر مجموعة من العناصر، أهمها الموارد البشرية ثم الإمكانيات المادية وعلى رأسها الممتلكات العقارية، التي تشكل الوعاء الإنجاز المشاريع التنموية التي

القوانين المتعلقة بالإدارة العمومية، بغية ضمان نجاعة المرافق وتجويد خدماتها، ومحاولة استرجاع الثقة بين الإدارة والمرتكق عن طريق وضع معايير واضحة تهم الشروط والشكليات والأجال الواجب احترامها والالتزام بها من كلا الطرفين (إدارة ومرتكق)، ومن خلال مساطر تتميز بالوضوح والشفافية، وجذب ثقة المستثمر الوطني والأجنبي على السواء.

السيد الرئيس المحترم،

بعد استقراء مضامين هذا المشروع قانون موضوع مناقشتنا، نستشف أنه يتضمن مجموعة من الأبواب التي فسرت بالتفاصيل الدقيقة كيفية سير المرافق العمومية، ويهدف أساسا إلى ترسيخ واعتماد مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة لتمكين المرتفق من الاستفادة من خدمات عمومية تستجيب لحاجياته وتطلعاته المتنامية، كما أنه يهدف إلى تأهيل منظومة سير وتسيير المرفق العمومي وجعل مختلف مكوناته من مسؤولين وأطر وأعاون ملتزمين بهذه المبادئ والقواعد، سواء أثناء أداء مهامهم الإدارية، أو في علاقتهم بالمرتفقين.

السيد الرئيس المحترم،

يعرف المرفق العمومي بشكل عام عدة إشكالات، تتجسد في ضعف المهنية وتفاوت مستوى الجودة في تقديم الخدمات للمرتفقين، وقصور المنظومة الحالية، إضافة إلى تعدد أصناف المرافق العمومية؛ وكذا وجود نصوص قانونية وتنظيمية تفتقد لانسق منسجم وترابي، وأيضا اختلاف المنظومة التشريعية والتنظيمية المؤطرة لكل صنف من هذه المرافق.

بالفعل، وبالرجوع إلى واقعنا المعيش مع المرافق والإدارات العمومية نقف على عدة أعطاب، تتجسد أساسا في تدني منسوب الأداء، وتدرج مستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وتعقد الإجراءات والبطء الشديد للمساطر، والتماطل والشطط في استعمال السلطة، ناهيك عن ظروف استقبال المرتفقين والتي لا ترقى في بعض الأحيان للمستوى المطلوب، ولعل هذا يجد تفسيره في ضعف الكفاءات، وجودة التكوين لدى العديد من الموظفين وغياب روح المسؤولية لدى عدد منهم.

كما نسجل أن انعدام الشفافية، وتعقد الإجراءات الإدارية والعلاقات الأحادية ظلت سائدة، بالرغم من اعتماد "مخطط المغرب الرقمي" منذ عام 2009، فإن ذلك لم يؤثر بشكل جوهري على علاقة المواطن بالإدارة، سواء تعلق الأمر بالحصول المباشر على الوثائق الإدارية، أو على مستوى الربط الإلكتروني البيئي للإدارات العمومية، إذ تبدأ رحلة عذاب المرتفقين من الاستقبال، وصولا إلى رحلة البحث عن المسؤولين في بعض المكاتب المغلقة، وتعقد الإجراءات والتجوال من مكتب إلى آخر وانتظار تعليمات الرئيس.. مما يبرز أن تقديس "الإدارة الورقية" ضدا على "الإدارة الرقمية" فهو تعبير عن تكريس الغموض والرشوة والتلاعب، بالرغم من كل المحاولات السابقة لإصلاح الإدارة،

تهم مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وبالتالي الاستجابة لحاجيات الساكنة بإضافة إلى كون الوعاء العقاري يعد دعامة أساسية للاستثمار في مختلف المجالات، وإنتاج الثروة.

إن تعاطينا الإيجابي مع هذا المشروع قانون نابع من قناعتنا الراسخة بأنه سيساهم في تحديد نظام قانوني موحد لأمالك الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، من خلال تعديل وتوحيد النصوص التشريعية المنظمة لهذه الأملاك، التي تتميز بتعددتها وكونها متجاوزة، إذ ترجع في مجملها إلى عهد الحماية، كما أنها غير مكتملة بفعل غياب مقتضيات خاصة بتسيير الملك العام الجماعي، إضافة إلى تعقيد المساطر وعدم ملائمة أساليب تسيير الملك الجماعي، مما يؤدي إلى ضعف المساهمة في موارد الأملاك الجماعية في تنمية هذه الجماعات.

السيد الرئيس،

إذا كان هدف تنمية الأملاك الجماعية وتحسين مداخلها وتحديث أساليب ومساطر تسييرها وتعزيز المحافظة عليها، أصبح ضرورة ملحة، فإنه من اللازم تطبيق قواعد الحكامة الجيدة في تسيير هذا المجال، كإلزامية اللجوء إلى المنافسة كمبدأ عام لتفويت أو كراء الملك الخاص والترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام، مع تقنين وضبط حالات الاتفاق بالتراضي، مع وضع ضوابط لمسك وتعيين ومراقبة سجل الأملاك العقارية، وجعله وثيقة إلزامية وأساسية لتسيير هذه الأملاك وحمايتها.

كما يتعين تعزيز آليات مواجهة الترامي على الأملاك العقارية الجماعية والاستحواد عليها، من خلال التسريع في تحفيظ الأملاك غير المحفظة وتعيين الرسوم العقارية للأملاك المحفظة بكيفية تدريجية، لحماية الملكية العقارية الجماعية وتطهيرها من الحقوق والتحملات والنزاعات وتأسيس رسوم عقارية تعكس الوضعية القانونية والمادية لهذه العقارات، وتعزيز الشراكة مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، في أفق التسيير الأمثل للأملاك الجماعية.

انطلاقا من كل ذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتدخل في مناقشة مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية. إن النص الذي نحن بصدد دراسته اليوم يروم إصلاح منظومة

إلا أنها باءت بالفشل.

إن الخطاب الملكي المؤرخ في 14 أكتوبر 2016 بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأولى للبرلمان، جاء تشخيصا لهذه المشاكل التي تتخبط فيها الإدارة المغربية، وتحليلا دقيقا لأعطائها التي تؤثر بشكل سلبي على عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي، ومتضمنا لمنطلقات الإصلاح الضروري للإدارة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد أن النص الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، يعد مبادرة إيجابية يتبغي إصلاح هذا الوضع المتردي للإدارة، فهو تنزيل لمقتضيات دستورية الفصل 157 من دستور 2011: (يحدد ميثاق للمرافق العمومية قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية والأجهزة العمومية).

كما يعد تطبيقا للإطار الذي حدده جلالته الملك محمد السادس نصره الله في رسالته السامية إلى المشاركين في المنتدى الوطني للوظيفة العمومية العليا، بتاريخ 27 فبراير 2018 بالصخيرات:

"ندعو إلى التسريع بإخراج ميثاق المرافق العمومية، الذي ينص عليه الدستور، وإعطائه صبغة إلزامية، تجعل منه مرجعا رئيسيا للحكامة في تسيير وتسيير الإدارات العمومية، والجماعات الترابية والأجهزة العمومية. كما نريده أن يجسد، بكيفية صريحة وقوية، مفهومنا الجديد للسلطة الذي يشمل مختلف فئات ودرجات الإدارات والمرافق العمومية، دون استثناء، وعلى رأسها منظومة الوظيفة العمومية العليا".

كما أكد جلالته على أن: "إشكالية التسيير الفعال للموارد ومستلزمات النهوض بالتنمية الشاملة يطرح بحدّة مسألة نجاعة الإدارة العمومية ومؤسسات الدولة، مع ما يقتضيه الأمر من مراجعة أساليب عملها، وطرق تسيير الموارد العمومية، في اتجاه التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة". انتهى كلام جلالته الملك.

بعد استقراؤنا للنص موضوع مناقشتنا اليوم، وقفنا على هذه المضامين التي ستشكل على مستوى التطبيق قفزة نوعية في مجال إصلاح منظومة الإدارة العمومية، لكننا نود في إطار هذا الورش الإصلاحية وضع تصور جديد للولوج إلى الوظيفة العمومية عن طريق تطوير آليات ووسائل مواكبة التطورات المجتمعية، كما لا ننسى التحولات التي عرفها العالم ومن ضمنها بلادنا على إثر اجتياح وباء "كوفيد-19" وما نتج عنها من تداعيات على مستوى التباعد الاجتماعي وبروز نوع من الاشتغال عن بعد وما استلزم من اعتماد لكل وسائل التواصل التكنولوجية الحديثة.

وفي نفس السياق، نؤكد على ضرورة أخذ بعين الاعتبار أن عملية تفعيل هذه المضامين الإصلاحية تستلزم إجراءات مصاحبة ترتبط

بالاشتغال على توعية المواطن/ المرتفق ومستوى إدراكه للحق والواجب كجدلية قائمة بشكل دائم تحيل على عدة مفاهيم كالحكامة، ثقافة المرتفق العام والتقويم، وبشكل ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس المحترم،

إن مضمون هذا المشروع قانون يهدف إلى استرجاع ثقة المواطن بالإدارة وتوفير الظروف الملائمة للمستثمر الوطني أو الأجنبي على المستوى القانوني والإداري، إلا أننا نود من الحكومة أن تعمل على توفير الشروط الضرورية وتبني الظروف اللازمة للتنزيل السليم لهذا النص حتى يحقق الأهداف المرجوة منه، المتمثلة أساسا في إصلاح قطاع الإدارة، مع التأكيد على بذل المزيد من الجهود لجعل الإدارة الإلكترونية هي منطلق الإصلاحات الجذرية حتى تتمكن مستقبلا من رقمنة كل المعاملات الإدارية في ظل تجهيز المرتفق للتعامل بالإجراءات الإلكترونية بدل الورقية، وفي ظل التحولات التي تعرفها بلادنا على جميع المستويات، ونحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن هذه المبادرة التشريعية الهامة وسنصوت عليها بالإيجاب.

2) مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسرني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، هذا المشروع الذي يكتسي في نظرنا أهمية خاصة، لأنه جاء ليمسد فراغا طالما عانت منه الجماعات الترابية فيما يخص تحديد نظام الأملاك العقارية التابعة لها والداخلية في نفوذ ترابها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع قانون الذي نحن بصدد مناقشته يندرج في إطار مواصلة إصلاحات نظام اللامركزية ببلادنا، الهادفة إلى تقوية وتعزيز دور الجماعات الترابية، ولاسيما بعد صدور القوانين التنظيمية التي أعطت ومنحت لها اختصاصات هامة، ووسعت من مجال تدخلها، ليشمل قطاعات حيوية كالتجهيزات الأساسية والمرافق العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع قانون يتوخى ويرمي إلى وضع نظام قانوني موحد للأملاك العقارية للجماعات الترابية يتلاءم مع مقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، ويتوخى تحسين وتجويد أساليب تدبير هذه الأملاك مع تعزيز مراقبتها والمحافظة عليها، وتنمية

المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020:

- مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 شتنبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020.

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لمناقشة مشاريع القوانين، يوافق بموجبه على مجموعة من الاتفاقيات: - أربع منها يوافق بموجبه على أربع اتفاقيات ثنائية تم:

1. مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 سبتمبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020:

2. مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019:

3. مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019:

4. مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا.

تروم هذه الاتفاقيات الثنائية، إلى تعزيز الشراكة وتقوية التعاون الاقتصادي والقضائي بين المغرب وشركائه بأوروبا الشرقية، حيث تم إحداها التعاون في مجال الصيد البحري بين المملكة المغربية وروسيا الاتحادية، وتنصب هذه الاتفاقيات الثلاث إلى تعزيز التعاون بين المغرب وأوكرانيا، وذلك في إطار تنفيذ التوجهات الإستراتيجية للمملكة المغربية الرامية إلى تنوع وتوسيع شراكاته في مختلف المجالات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على المستوى الدولي؛

واتفاقية متعددة الأطراف، تتعلق بمشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا، التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020، في إطار تجسيد انخراط المغرب ضمن استراتيجية الأمم المتحدة

منتوجها ومردوديتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع يأتي لاستكمال الترسنة القانونية المؤطرة لعمل الجماعات الترابية، والذي من شأنه أن يعمل على تحسين مردوديتها (الجماعات) وتوسيع دائرة مداخيلها، والتي لاشك ستعمل على تطوير بنيتها التحتية فضلا عن أنه (المشروع) سيمكن الجماعات الترابية من الوعاء العقاري الكافي لجعلها قادرة من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها على أحسن وجه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن من شأن هذه المقترحات المتضمنة في هذا المشروع قانون رقم 57.19، أن يساعد ويمكن الجماعات الترابية من منظومة قانونية جديدة لتدبير أملاكها العقارية، تشكل قطيعة مع القوانين السابقة التي يعود تاريخها إلى عهد الحماية، وهو ما سيجعل هذه الجماعات تعرف طفرة نوعية في مجال تحسين وضعيتها وجلب استثمارات جديدة قميئة بتطوير الحركة الاقتصادية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع سيضع من خلال ما يتضمنه من قوانين، حدا للنزاعات التي كانت تقع مع الجماعات والغير.

لهذه الأسباب فإن الفريق الاستقلالي يتعاطى بإيجاب معه.

والسلام.

(3) مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019:

- مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019:

- مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019:

- مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا، التابع لمكتب الأمم

دامت علاقة الإدارة بالمواطن لم تتحسن، فإن تصنيف المغرب في هذا الميدان، سيبقى ضمن دول العالم الثالث، إن لم أقل الرابع أو الخامس".

وفيما يتعلق بتشخيص واقع الإدارة المغربية فهو معروف، وأعتقد أن كل واحد منا قد وجد نفسه يوما ما أمام أحد الأعطاب التي تعترى تدبير المرافق العمومية وهي كثيرة منها:

- ✓ الضعف في الأداء وفي جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين؛
- ✓ اختلالات في خدمات الاستقبال وضعف في التواصل؛
- ✓ صعوبات تعترى تدبير ومعالجة الملفات والوثائق؛
- ✓ غياب المحاسبة على المردودية التي يقدمها الموظف؛
- ✓ عدم الإجابة على شكايات المرتفق؛
- ✓ الشطط في استعمال السلطة والنفوذ.

وغيرها من الاختلالات الأخرى، ونشير إلى أن عدد منها وقفت عليها التقارير الصادرة عن مؤسسة الوسيط، خاصة، فيما يتعلق بالنزاعات القائمة بين المرتفق والمرافق العمومية، من ضمنها كون عمل الإدارة بدون معايير وشروط موحدة بين مختلف قطاعاتها، وحسب أهواء القائمين عليها دون التقيد بالضوابط المفروضة.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى استثمار التقارير الصادرة عن هذه المؤسسة، في مباشرة الإصلاحات الهادفة إلى الارتقاء بأداء المرافق والأجهزة العمومية وتجويد خدماتها، وذلك بتدارك الاختلالات المسجلة في سبيل تمكين المرتفقين من حقوقهم المشروعة في أفق رفع صبيب الثقة مع الفاعل الإداري.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نعتقد، في فريق العدالة والتنمية، أن مشروع هذا القانون يؤسس، بحق لبناء نموذج قائم على القيم التي تجعل من خدمة المواطنين هدفا رئيسيا ومن الإصلاح مسارا متواصلا، وذلك من خلال التأكيد على:

✓ سيادة القانون؛

✓ ترسيخ مبادئ النجاعة والفعالية والإنصاف والمساواة والاستمرارية، وقيم التخليق والشفافية في تدبير المرافق العمومية، وهي مبادئ تتماشى مع التوجه الجديد الذي اعتمده بلادنا بعد إقرار دستور 2011، خاصة فيما يتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان وتكريسها دستوريا واعتماد الضمانات الكفيلة باحترامها.

ومن شأن ذلك أن يساهم في تحقيق الأهداف الأساسية التي يروم ورش إصلاح الإدارة تحقيقها والمتمثلة أساسا في:

✓ تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد؛

الشاملة لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع سنة 2006، والتي تركز على أربع محاور أساسية تتمثل في:

1. تدابير لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب؛

2. تدابير لمنع ومحاربة الإرهاب؛

3. تدابير لبناء قدرة الدول على منع ومحاربة الإرهاب وتعزيز دور نظام الأمم المتحدة في هذا الصدد؛

4. تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون كأساس رئيسي لمحاربة الإرهاب.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير لمصلحة الوطن تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

III- فريق العدالة والتنمية:

1) مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، وهي مناسبة لنثمن الجهود المبذولة من طرف الحكومة فيما يتعلق بإصلاح الإدارة، من خلال السهر على إعداد مجموعة من النصوص التشريعية المؤطرة، كالقانون المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية والقانون الذي نحن بصدد دراسته اليوم والمتعلق بميثاق المرافق العمومية، في انتظار إحالة مشروع القانون المتعلق بالإدارة الإلكترونية.

نعتبر أن إصلاح الإدارة مدخل من المداخل الأساسية لإنجاح الإصلاحات الكبرى الأخرى التي أطلقها بلادنا، والتي تندرج في إطار السعي إلى الانتقال إلى نموذج تنموي جديد.

ونؤكد أنه، بعد اعتماد دستور 2011 الذي يرسخ مجموعة من الحقوق والحريات، فإن خدمة المواطن ليست مجرد اختيار، بل هي حتمية، ومن المفروض أن تكون في صلب الأولويات، لأنها سبب وجود المرفق العمومي أصلا، مما يقتضي تبني هذه المرافق لنموذج متميز لا ينحصر في مجرد النمطية وتعاليم مديحة في دوريات ومناشير.

ونستحضر بهذا الشأن ما عبر عنه جلالتة في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، حيث أكد على أن "النجاعة الإدارية معيار لتقدم الأمم، وما

الترابية، الذي أحيل على مجلسنا الموقر بالأسبقية طبقاً لأحكام الفصل 78 من الدستور.

وهو مشروع على قدر كبير من الأهمية، حيث سيساهم في تحديث تدبير منظومة الأملاك العقارية الخاصة والعامة المتعلقة بالجماعات الترابية في ضوء دستور 2011 والقوانين التنظيمية المرتبطة بالجماعات الترابية، ونسخ مجموعة من النصوص القانونية المرتبطة بهذا المجال والتي تعود إلى فترة الحماية.

كما يهدف أيضا إلى جعل العقار رافعة أساسية للتنمية الترابية وآلية لاستقطاب الاستثمار، وإلى إضفاء قواعد الحكامة والشفافية في تدبير عقارات الجماعات الترابية، وهو ما سبق لفريقنا أن دعا إليه في أكثر من مناسبة، باعتبار أن الأملاك العقارية الجماعية تشكل مصدرا مهما لخلق موارد ذاتية ودائمة للجماعات الترابية.

إن هذا النص القانوني الذي بين أيدينا يهدف إلى توحيد وتبسيط وتوضيح مختلف المساطر الإدارية والإجرائية المتعلقة بالأملاك العقارية للجماعات الترابية العامة منها والخاصة، كما يتوخى إعفاء الجماعات الترابية من أداء الرسوم والضرائب والمستحقات الخاصة بعملياتها العقارية المختلفة، وهو ما من شأنه تشجيع الجماعات الترابية على القيام بهذه العمليات.

كما يقدم إجابات على عدد من الإشكالات المرتبطة بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، ومنها:

✓ قصور القوانين السابقة في تحديد أملاك الجماعات، خصوصا الملك العام؛

✓ تعدد وتشتت النصوص القانونية المنظمة لملك الجماعات الترابية؛

✓ القصور في تدبير الجماعات الترابية لأملكها العقارية.

ونظرا لأهمية هذا القانون، فقد انخرط فريقنا في الدراسة والتصويت عليه في اللجنة المعنية، مقترحين بعض التعديلات التي تروم بالأساس ضمان استغلال هذه العقارات في أنشطة ثقافية وترفيهية ورياضية وبيئية، والتنصيص على تعليل القرارات الإدارية المتعلقة بملاحظات وتعرضات المتضررين من قرار التحديد، انسجاما مع التشريعات الجاري بها العمل، ولتفادي الشطط في استعمال السلطة، ومن أجل تمكين المتضررين من حقهم في الطعن أمام المحاكم المختصة.

كما اقترح فريقنا أيضا تعديلا مهما يهدف إلى حصر مهمة حق الولوج إلى العقار موضوع الاحتلال المؤقت للتأكد من مدى احترام قرار الترخيص في ضباط الشرطة الإدارية دون غيرهم من موظفي الجماعات الترابية من أجل ترتيب المسؤولية الجنائية في حقهم.

وفي الأخير، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نتمن تفاعل

✓ تعزيز ثقة المقاول في الإدارة العمومية وتشجيع الاستثمارات الخاصة؛

✓ تحسين صورة الإدارة العمومية لدى المواطن واسترجاع ثقته فيها.

ونؤكد في فريق العدالة والتنمية أن بلوغ هذه الأهداف سيتم من خلال الاستجابة لتطلعات المرتفق التي تصبح يوما بعد يوم أكثر إلحاحا، حيث يطمح إلى الاستفادة من خدمات تتوفر فيها مميزات من قبيل:

- القرب؛

- سهولة الولوج وعلى أساس المساواة؛

- السرعة؛

- الجودة العالية؛

- التواصل الجيد بتحسين ظروف الاستقبال والحرص على صيانة كرامته والتعامل الجدي مع الشكايات والعمل على حلها.

ومن شأن ذلك أن يقلل من النزاعات بين المرتفقين والإدارة التي تصل إلى القضاء، حيث تكون للأحكام الصادرة في موضوعها تكلفة مالية باهظة بخصوص ما له طابع مالي، بالإضافة إلى ما يتراكم من الغرامات بسبب التأخر في التنفيذ. ونشير بهذه المناسبة ما يعرفه ملف تنفيذ الأحكام القضائية النهائية من إشكالات حقيقية تشكل مساسا هيبية القضاء.

ومن النقط التي نتمناها في مشروع أنها يشمل المؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية.

لكل هذه الدواعي، سنصوت في فريق العدالة والتنمية بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

(2) مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات

إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالرباط، فتعكس الموقع الذي تحتله بلادنا على المستوى العالمي بصفة عامة وعلى المستوى الإفريقي بصفة خاصة في محاربة هذه الظاهرة العابرة للقارات، وستساهم هذه الاتفاقية بكل تأكيد في تعزيز زيادة المغرب في هذا المجال.

أما فيما يخص الاتفاقيات الثلاث الموقعة مع دولة أوكرانيا والمرتبطة بالمجال القضائي، سواء تعلق الأمر بالمساعدة القضائية أو نقل الأشخاص المحكومين أو التعاون في المادة المدنية والتجارية، فتأتي انسجاما مع التوجه الذي اتخذته الدبلوماسية المغربية بتعزيز التعاون في هذا المجال بالخصوص، والذي أصبح ضرورة حتمية، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي؛ خاصة مع تنامي ظواهر متنوعة وخطيرة تهدد الأمن والسلام العالمي وتساهم في تفشي الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات بالإضافة إلى ظهور الجرائم الإلكترونية.

كما نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن هذه الاتفاقية ستساهم في ترميم الجهود المبذولة في إطار التعاون القضائي الدولي الثنائي في جانبه التقني والعلمي، حيث ستتمكن من تبادل التجارب والمعلومات والمعطيات والاجتهادات القضائية، وتسهيل التواصل القانوني وتسريع تداول المعلومات القانونية والاطلاع على الآليات الحديثة المرصودة لخدمة هذا التعاون، فضلا عن الاطلاع على مستجدات التشريع وسن القوانين والآليات المؤطرة له، مما سيساعد البلدين على تطوير ترسانتها القانونية الوطنية واستباق بعض القضايا والظواهر التي تتطلب وتحتاج إلى ملاءمة قانونية لتأطيرها أو مواجهتها.

أما فيما يخص الاتفاقية الموقعة مع حكومة روسيا الاتحادية حول التعاون في مجال الصيد البحري، التي تأتي في إطار التجديد للاتفاق الذي انتهت صلاحياته في مارس 2020، فنؤكد في فريق العدالة والتنمية على أهميتها من الناحية الاقتصادية والسياسية على حد سواء؛ من الناحية الاقتصادية بالنظر إلى العائدات التي يتحصل عليها المغرب من هذا النشاط، ومن الناحية السياسية من خلال توطيد العلاقات وتنويعها مع روسيا الاتحادية باعتبارها إحدى القوى العالمية التي لها تأثير معتبر في عدد من القضايا الدولية.

ولكل ما سبق، فإننا سنصوت، في فريق العدالة والتنمية، بالإيجاب على مشاريع القوانين التي يوافق بموجبها على الاتفاقيات المعروضة أمام مجلسنا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

IV- الفريق الحركي:

(1) مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

الحكومة في شخص وزارة الداخلية مع تعديلاتنا؛ كما نثمن حرصها على إخراج هذا القانون المهم قبل نهاية هذه الولاية التشريعية؛ ونؤكد أننا سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(3) مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

- مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

- مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

- مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا، التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020؛

- مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 شتنبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار المناقشة العامة لمشاريع القوانين التي يوافق بموجبها على خمس اتفاقيات دولية، وهي مناسبة نثمن خلالها الجهود التي تقوم بها الحكومة لتعزيز مكانة المغرب على المستويين الإقليمي والدولي، كما نعزز بالمواقف الصارمة التي اتخذتها بلادنا أمام السلوكات غير الدبلوماسية الصادرة عن عدد من الدول التي كنا نحسبها من الدول الصديقة، بالنظر إلى ما يربطنا معها من مصالح مشتركة واستراتيجية، على رأسها المملكة الإسبانية.

ونعتبر أن تنويع علاقات التعاون مع الدول من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف سيعزز هذه المكانة المتميزة.

فيما يتعلق بالاتفاقية الموقعة بين المغرب والأمم المتحدة بخصوص

لاستكمال مسلسل إصلاح الإدارة وتأهيل مواردها البشرية، الذي نعتبره خيارا استراتيجيا، سيساهم لا محالة في إرساء الركائز الأساسية للنموذج التنموي الذي يطمح إليه الجميع، وفي جعل الإدارة أداة فاعلة في تطوير السياسات العمومية في مختلف المجالات، إلى جانب الرفع من أدائها وجعلها في مستوى تطلعات وانتظارات المواطنين، وذلك في إطار منهجية المقاربة التشاركية مع جميع القوى والفاعلين، كما نسجل بإيجابية المراحل التي مر منها إعداد هذا المشروع قانون، من خلال إشراك مختلف المعنيين، وتوسيع دائرة التشاور والقيام بعدة دراسات مقارنة لعدد من التجارب الدولية ذات الصلة للاستفادة من تجاربها في أفق إغنائه وتجويده، لإعطائه دفعة قوية لتأهيل المرافق العمومية.

وفي الأخير، أملنا كبير في أن تعملوا، السيد الوزير، بما أوتي لكم من إمكانيات رغم محدوديتها وتسخير خبرتكم في مجال التدبير للرفع من مستوى الإدارة العمومية وتطوير أدائها خدمة للوطن والمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وشكرا على حسن إصغائكم.

(2) مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

السيد الرئيس،

لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نثمن هذا المشروع الهام الذي نحن بصدد دراسته اليوم، نظرا لما يسعى إليه من تحديث منظومة الأملاك العقارية الخاصة والعامة المتعلقة بالجماعات الترابية، التي لازالت تخضع لقوانين تعود لفترة الحماية، كما نسجل أيضا أهمية هذا المشروع الذي جاء وفق مقتضيات دستور 2011 والقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية على اعتبار أن الأملاك العقارية الجماعية تشكل مصدرا مهما لخلق وتحسين الموارد الذاتية للجماعات الترابية، وعنصرا أساسيا في تفعيل البرامج التنموية الترابية وألية مهمة لتشجيع واستقطاب الاستثمار.

كما نؤكد في هذا السياق أيضا على أهمية هذا المشروع الذي يتوخى بالخصوص توحيد وتبسيط مختلف المساطر الإدارية والإجرائية المتعلقة بالأملاك العقارية للجماعات الترابية، فضلا عن توخي المشروع إعفاء الجماعات الترابية من أداء الرسوم والضرائب والمستحقات

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، والذي نعتبره ذي أهمية بالغة لإنجاح ورش الإصلاح الإداري، من خلال تعزيز الحكامة الجيدة في تدبير المرفق العمومي وتحديثه، بما يكرس حقوق المرتفقين ويرسخ مبادئ الإنصاف والمساواة والمسؤولية في تقديم الخدمات وضمان جودتها.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

لقد تعددت المبادرات التي تهدف إلى النهوض بالمرافق العمومية وتحسين أدائها، باعتبارها رافعة أساسية للتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحظيت باهتمام في البرامج والسياسات العامة للحكومات المتعاقبة، كما تم إيلاءها مكانة خاصة في الإصلاح الدستوري لسنة 2011 من خلال التنصيص على إصدار ميثاق للمرافق العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية، ولعل ما جاء به مشروع هذا القانون سيمكن من تأسيس قيم جديدة في تدبير الشأن العام، ونسج مفاهيم جديدة للانتقال إلى إدارة مواطنة تقدم خدمات عمومية ذات جودة عالية وفي مستوى تطلعات المواطنين، وتساهم في رفع التحديات التي تواجهها الإدارة العمومية، إلى جانب ترسيخ مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة كمبدأ لا محيد عنه في تنظيم وتدبير المرافق العمومية، اعتمادا على مبادئ الاستحقاق والنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، فضلا عن تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وإذ نستحضر هنا الظروف التي تمر منها الإدارة العمومية من جراء انتشار جائحة كورونا، التي كانت ولا تزال لها تأثيرات كبيرة على مجموع مناحي الحياة العامة، مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكانت لها تأثيرات على علاقة الإدارة بالمواطن، وعلى العلاقات بين السلطات العمومية، وما يفرضه ذلك من تحديات التدبير المرحلة من خلال اتخاذ التدابير الوقائية الاحترازية من جهة، وضرورة استمرارية خدمات المرفق العام من جهة ثانية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

إننا في الفريق الحركي نثمن المجهودات الجبارة التي تبذلها الوزارة من خلال متابعة ورش إصلاح الإدارة ببلادنا، وتبذير مقتضيات الدستور في دعم الحكامة الجيدة، والتي تستمد مرجعيتها من الخطب والتوجيهات الملكية السامية، لاسيما مضامين الرسالة الملكية التي وجهها صاحب الجلالة نصره الله إلى المنتدى الوطني للوظيفة العمومية العليا المنعقد بالصخيرات بتاريخ 27 فبراير 2018، والتي تعتبر خارطة طريق مستقبلية

(3) مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

- مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

- مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

- مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا، التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020؛

- مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 شتنبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الإتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

2- مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الإتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2013؛

3- مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية و أوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

4- مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الإتفاق بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة

الخاصة بعملياتها العقارية المختلفة.

السيد الرئيس،

تعتبر الجماعات الترابية شريكا أساسيا للدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والإجابة على حاجيات المواطنين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات الخدمائية، وفي كل مناحي حياتهم اليومية، لما تحتله من مكانة هامة في تحقيق مسلسل التنمية، وتعتبر الأملاك العقارية للجماعات الترابية الركيزة الأساسية لهذه التنمية.

وبهذه المناسبة، فإننا نؤكد على أن أغلب الجماعات الترابية لا تتوفر على رصيد عقاري كاف، لاسيما التابع للملكها الخاص، ولا على القدرة المالية لاقتنائه بالرغم من كونه يشكل العنصر الأساس لإنجاز المشاريع التنموية التي تهم مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وبالتالي الاستجابة لحاجيات الساكنة.

كما نؤكد أيضا على أنه بالرغم من أهمية الممتلكات العقارية للجماعات الترابية، فإن القوانين المؤطرة لها في وضعها الحالي لا تواكب المستجدات والتحديات التي طالت هذا المجال، إضافة إلى تشتت وتناثر هذه القوانين مما يشكل عائقا لتفعيلها على الوجه الأمثل.

ومن هذا المنطلق، فإننا نأمل في الفريق الحركي توحيد هذه القوانين مستقبلا في مدونة قانونية متكاملة، لأن المتتبع لتدبير هذه الأملاك يدرك مدى تعدد النصوص التي تؤطرها، حيث يتداخل ظهير 19 أكتوبر 1921 المتعلق بالأملاك الخاصة بالبلديات مع قانون الجبايات المحلية في شقه المتعلق بالرسوم والأتاوى المستحقة عن شغل أو استغلال ملك عام جماعي، مع القانون المتعلق بنزع الملكية والاحتلال المؤقت، وكذا قانون التعمير فيما يخص تحديد الطرق والمسالك والساحات العمومية وغيرها من القوانين الأخرى، خصوصا قانون التحفيظ العقاري والقانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.

كما نأمل، في هذا الإطار أيضا، تعزيز تكوين المنتخبين والإداريين العاملين في قسم الأملاك الجماعية قصد اكتساب التقنيات والمهارات اللازمة لمسيرة مستجدات هذا المشروع، إضافة إلى تأهيل وعصرنة طرق ووسائل تدبير الأملاك العقارية للجماعات الترابية بما يضمن استغلالا عقلانيا لهذه الممتلكات بشكل يجعلها تساهم بفعالية في المسيرة التنموية للجماعات الترابية.

كما نتطلع إلى توظيف مقاربة جديدة تروم التحسيس بأهمية هذه الأملاك في حياة الجماعة، إلى جانب التركيز على ضرورة تسوية الوضعية القانونية لها والتي لا يزال أغلبها غير محفظ.

وفي الأخير، وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه البالغة الأهمية، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجالات البحرية للواجهة الأطلسية والتي تمارس فيها المملكة المغربية حقوقها السيادية والخاضعة لولايتها، بما فيها المياه المتاخمة للأقاليم الجنوبية للمملكة.

كما نؤكد إشادتنا بهذه الاتفاقية وذلك من حيث ما تهدف إليه من تشجيع التواصل والمساهمة في دعم التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين لكلا البلدين في ميادين تنمية الصناعات المرتبطة بالصيد البحري، خاصة بناء وإصلاح السفن وصناعة معدات وآلات الصيد، وتنمية المبادلات في مجال المعارف المهنية وتكوين الأطر لفائدة قطاع الصيد البحري وتجارة منتجات الصيد المصنعة والتسويق وتربية الأحياء المائية.

السيد الرئيس المحترم،

وبخصوص مشروع قانون رقم 75.20 الذي يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فإننا في الفريق الحركي نؤكد على أهمية هذه الاتفاقية التي تجسد انخراط المملكة المغربية ضمن استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في عام 2006، والتي تركز على أربع محاور أساسية تتمثل في تدابير معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب وتدابير المنع ومحاربة الإرهاب، وبناء قدرة الدول على منع ومحاربة الإرهاب وتعزيز دور نظام الأمم المتحدة في هذا الصدد، وكذا ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون كأساس رئيسي لمكافحة ظاهرة الإرهاب.

وفي الأخير، وانطلاقاً من أهمية هذه الاتفاقيات وأهدافها البالغة الأهمية فإننا سنصوت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

٧- الفريق الاشتراكي:

1) مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية المعروض على أنظارنا في هذه الجلسة التشريعية.

ويأتي هذا المشروع في إطار تفعيل ما جاء في الرسالة الملكية السامية الموجبة إلى المشاركين في المنتدى الوطني للتوظيف العمومية العليا بالصخيرات، التي حث فيها جلالة الملك على التسريع بإخراج

الإرهاب بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020:

5- مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، المرقع بالرباط في 14 سبتمبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020.

منوهين في ذات الوقت بأهميتها وأبعادها، المتنوعة الرامية إلى تعزيز وتوسيع الشراكات على المستوى الدولي، وفقاً للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

في البداية، فإننا في الفريق الحركي نؤكد أهمية الإتفاقيات الثلاث، الأولى التي تروم في مجملها إلى الحفاظ على التوازنات الجيوستراتيجية من خلال تعزيز بلادنا لعلاقتها مع دولة أوكرانيا، والتي تمتاز بموقع جغرافي حيوي، فضلاً عن مؤهلات أخرى اقتصادية وتجارية، حيث أضى من المهم بمكان تعزيز أواصر الشراكة معها حتى تظل مجالات أخرى كالتعاون الأمني والقضائي، قصد تحسين مناخ الأعمال وكذا العلاقات المدنية والتجارية، إلى جانب تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية بهدف دعم الجالية المقيمة هناك، بما فيها الطلبة والعائلات المشتركة فيما يخص الأمن القضائي وعمليات الترحيل التي من شأنها ضمان استكمال العقوبات السالبة للحرية داخل أرض الوطن.

السيد الرئيس المحترم،

في هذا السياق أيضاً، فإننا نشيد بهذه الاتفاقيات التي تروم وضع أسس وشروط الحماية القانونية المقررة لمواطني البلدين فيما يخص حقوقهم الشخصية والمالية والاستفادة من المساعدة القضائية، أو الإعفاء أو التخفيض من الرسوم القضائية، والمساعدة خلال كل مراحل الدعوى، بما فيها المرتبطة بالتنفيذ والإعفاء من المصادقة على الوثائق المرسلة في إطار هذه الاتفاقية.

هذا، إضافة تبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالتشريع المدني والتجاري للبلدين، وكذا مجالات التعاون القضائي التي تشمل تسليم وتبليغ الأوراق القضائية وغير القضائية، وتنفيذ الإنابات وأشكال أخرى من الإجراءات، علاوة على وضع أسس تبادل المساعدة القضائية بين الطرفين في المادة الجنائية، وتسليم المجرمين وإقرار التعاون في مجال محاربة جميع أشكال الجريمة.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، فإنه لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نشيد بهذه الاتفاقية التي ترمي إلى تجديد الاتفاق الذي انتهت صلاحيته في مارس 2020، ووضع مبادئ التعاون فيما يخص المحافظة على الثروات السمكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للمغرب واستغلالها، إضافة إلى تحديد شروط قيام البواخر الحاملة للعلم الروسي بالصيد في

العمومية، والجهات، والجماعات الترابية الأخرى، والأجهزة العمومية. وفيما يخص الأداء، يرمي المشروع إلى إعداد خطط عمل على مدى عدة سنوات، ويراعى في تنزيل هذه الخطط احتياجات المرتفقين والخصائص الترابية وضروريات التنمية المستدامة، وكذا مدى تلاؤم مهام هذه المرافق مع الأهداف العامة التي تعد قاعدة لإعداد البنيات الضرورية، مع اعتماد مبادئ التفويض واللاتمركز الإداري، وتلاؤم البرامج، ارتباط الموارد وتوفير الخدمات المدمجة.

وفيما يخص العلاقة بين المرافق العمومية والمرتفقين، يضع المشروع المساطر المتعلقة بالانفتاح والتواصل وتحسين ظروف الاستقبال والحصول على الخدمات المقدمة عن طريق تبسيط وإزالة الطابع المادي للإجراءات الإدارية.

وينص المشروع أيضا على متابعة الشكايات واللجوء إلى طرق التوافق في حل المنازعات وقياس مدى ارتياح المرتفقين فيما يخص الخدمات المقدمة.

وفيما يتعلق بتخليق المرافق العمومية، يضع المشروع مقتضيات تهم مساطر السلوك التي يجب على الموارد البشرية مراقبتها، كما يعد ويعتمد برامج لترسيخ قيم النزاهة ومنع ومكافحة جميع أشكال الفساد. السيد الرئيس،

وفي سبيل تجاوز الاختلالات التي تعاني منها المرافق العمومية، من خلال إصلاحها والارتقاء بمنظوماتها التشريعية والتنظيمية والبشرية لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحاصلة، وإرساء قيم ومبادئ الحكامة الجيدة في تسييرها وتسييرها، تماشيا مع ما جاء به دستور 2011، خصوصا الفصول من 154 إلى 160 المتعلقة بالمرافق العمومية، أصبح لزاما تسريع إخراج هذا المشروع، باعتباره مرجعا أساسيا في تحديد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية والأجهزة العمومية، كما جاء في الفصل 157 من دستور 2011.

2) مشروع قانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، ويأتي هذا المشروع من أجل تحديث تسيير منظومة الأملاك العقارية الخاصة والعامة المتعلقة بالجماعات الترابية والتي لازالت تخضع لقوانين تعود لفترة الحماية، وأيضا وفق مقتضيات دستور 2011 والقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية،

ميثاق المرافق العمومية، وإعطائه صبغة إلزامية، تجعل منه مرجعا رئيسيا للحكامة الجيدة في تسيير وتسيير الإدارات العمومية والجماعات الترابية والأجهزة العمومية، يجسد بكيفية صريحة وقوية المفهوم الجديد للسلطة، الذي يشمل مختلف فئات ودرجات الإدارات والمرافق العمومية دون استثناء، وعلى رأسها منظومة الوظيفة العمومية العليا.

كما أن التوجيهات الملكية أكدت في عدة مناسبات على الطابع الاستعجالي لورش تطوير أداء المرافق العمومية للنهوض بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في بلورة نموذج تنموي وطني كفيل بتحقيق تنمية متوازنة ومنصفة، وبمنح نفس جديد للحكامة الترابية لمعالجة المشاكل المحلية، والاستجابة لمطالب المواطنين والإصغاء إليهم، وإشراكهم في اتخاذ القرار.

السيد الرئيس،

لقد جاء هذا المشروع استمرارا للجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء ونجاعة المرفق العمومي من خلال اعتماد مبادئ ومساطر الحكامة الجيدة لتمكين المرتفق من الاستفادة من خدمات عمومية تستجيب لحاجياته وتطلعاته المتنامية.

كما يهدف المشروع إلى تأهيل عمل وتسيير المرفق العمومي وجعل مختلف العاملين في هذا المرفق ملتزمين بهذه المبادئ والمساطر، سواء أثناء أداء مهامهم الإدارية أو في علاقتهم بالمرتفقين.

وتهم أهداف ومساطر الحكامة لهذا المشروع تحقيق الأهداف الإستراتيجية، من خلال تحسين منظومة تسيير المرافق العمومية، ودعم جودة الخدمات العمومية وتسهيل الولوج إليها، ترسيخ الأداء الفعال للمرفق العمومي في تسيير الموارد، انفتاح المرفق العمومي على المستوى المحلي والخارجي، إشراك مختلف الفاعلين في تحسين الخدمات وتجويدها وترسيخ قيم الأخلاق.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي ننوه بالمبادئ الدستورية التي سطرها المشرع، وفي مقدمتها مبادئ الحكامة الجيدة، بمعنى احترام الحقوق، المساواة، استمرارية الخدمات المقدمة، التلاؤم، الجودة، التغطية العادلة على المستوى الوطني، الشفافية، المحاسبة، النزاهة والانفتاح.

كما يضع أيضا مساطر تفعيل هذه المبادئ التي تهم الأداء الفعال، العلاقات مع المرتفقين وتخليق المرافق العمومية.

حيث كرس دستور المملكة بابا خاصا بالحكامة الجيدة، تضمن أسس ومبادئ تنظيم المرافق العمومية والمعايير التي يجب أن تخضع لها هذه المرافق في تسييرها بغاية الرفع من أدائها وفعاليتها، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها، صونا لحقوق المرتفقين وخدمة للمصلحة العامة، إذ نص الفصل 157 من الدستور على إعداد ميثاق للمرافق العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات

VI- فريق الاتحاد المغربي للشغل:**1) مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بتناول الكلمة بخصوص مناقشة مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية بالجلسة العامة، وكما أعتنم الفرصة للتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير على العرض القيم الي تقدم به، حيث أبرز من خلاله أن مشروع هذا القانون يندرج في إطار تنزيل التوجهات الملكية السامية الداعية إلى الارتقاء بأداء وعمل المرافق الإدارية، وجعلها موجهة أساسا لخدمة المرتفقين، وتعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة، وترسيخ الحكامة الجيدة.

ويهدف كذلك هذا المشروع قانون إلى تمكين المرتفقين من حقوقهم الأساسية التي يكفلها الدستور، عبر تسطير مجموعة من الأهداف المستجيبة لهذه الحقوق، مع العمل على الملاءمة المستمرة لتنظيم المرافق العمومية وتأهيل منظومة تديرها وتجويد خدماتها، مبينا الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تأطير عمل هذه المرافق، وكذا المراحل المميزة لمسار إعداد هذا المشروع، والمحطات التي مر منها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، بمناسبة مناقشة مشروع هذا القانون، ندلي بمجموعة من الملاحظات الدالة في عمقها على أهمية هذا المشروع قانون الذي يأتي انسجاما مع الدستور وتنفيذا للتوجهات الملكية، مما يهدف إلى الارتقاء بأداء ونجاعة المرافق العمومية من خلال ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وتحقيق الموازنة بين سير وتسيير المرافق العمومية والاستجابة الملحة لحاجيات وتطلعات المرتفقين.

لكن النقطة المثارة اليوم للنقاش، هل هناك إرادة سياسية حقيقية للدولة للوقوف على هذه الإصلاحات وتنزيلها؟

معلوم أن الإشكال الواقع حاليا في المغرب لا يرتبط بالقوانين، بقدر ما يهم تنزيل هذه القوانين لتتحول إلى أمر ساري المفعول، حيث أن التنزيل والتفعيل يفترض إجراءات مصاحبة.

لكنها مرتبطة أساسا بالفرد المواطن، زمنه إدراك الحق والواجب كجدلية قائمة بشكل دائم تحيل على مجموعة من الإشكالات المستمرة داخل الإدارة العمومية والمرافق العمومية كذلك، وهي إشكالية الحكامة، أزمة التدبير، وغياب الرؤية وضعف ثقافة المرفق العام

باعتبار أن الأملاك العقارية الجماعية تشكل مصدرا مهما لخلق موارد ذاتية ودائمة للجماعات الترابية، وعنصرا محوريا في تفعيل البرامج التنموية الترابية وألية مهمة لتشجيع واستقطاب الاستثمار.

كما أن هذا المشروع يهدف بالخصوص إلى توحيد وتبسيط وتوضيح مختلف المساطر الإدارية والإجرائية المتعلقة بالأملاك العقارية للجماعات الترابية العامة منها والخاصة، كما يتوخى إعفاء الجماعات الترابية من أداء الرسوم والضرائب والمستحقات الخاصة بعملياتها العقارية المختلفة.

السيد الرئيس،

نعتبر في الفريق الاشتراكي أن هذا المشروع سيحد من تفشي ظاهرة السطو على الممتلكات العقارية المملوكة للجماعات الترابية، كما أنه سيوحد النصوص التشريعية المنظمة لهذه الأملاك، التي تتميز بتعددتها، وكونها متجاوزة، إذ ترجع في مجملها إلى عهد الحماية، كما أنها غير مكتملة بفعل غياب مقتضيات خاصة بتدبير الملك العام الجماعي، إضافة إلى تعقيد المساطر وعدم ملاءمة أساليب تدبير الملك الجماعي، مما يؤدي إلى ضعف المساهمة في موارد الأملاك الجماعية في تنمية هذه الجماعات.

ولتجاوز هذه الوضعية، فإننا على يقين أن هذا المشروع القانون سيكون بمثابة محرك لتنمية الأملاك الجماعية وتحسين مداخلها وتحديث أساليب ومساطر تديرها وتعزيز المحافظة عليها.

ولتحقيق هذه الأهداف، ينص مشروع القانون على تطبيق قواعد الحكامة الجيدة، كإلزامية اللجوء إلى المنافسة كمبدأ عام لتفويت أو كراء الملك الخاص والترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام، مع تقنين وضبط حالات الاتفاق بالتراضي، مع وضع ضوابط لمسك وتعيين ومراقبة سجل المحتويات وعرضه على مداوات المجلس، وجعله وثيقة إلزامية وأساسية لتدبير هذه الأملاك وحمايتها.

كما ينص المشروع على اعتماد تخصيص الأملاك العقارية لاستعمال العموم أو لتسيير مرفق عام كمعيار لتمييز الأملاك العامة عن الأملاك الخاصة، وإقرار مسطرة لتحديد الملك العام للجماعات الترابية، بما يعطي ضمانات إضافية لحماية الحقوق المحتملة للغير، مع تشجيع الاستثمار في الملك العام بمنح ضمانات للمستفيدين من رخص الاحتلال المؤقت، في حال سحبا لأسباب المنفعة العامة، وذلك بإلزام تعليل قرار السحب، ويشترط القانون ضرورة موافقة المجلس الجماعي على الأئمة الافتتاحية للمزيدات العمومية المتعلقة بالتفويت أو الكراء أو الاحتلال المؤقت للملك العام بإقامة بناء.

ولكل هذه الأهداف والإصلاحات والاقتراحات الجوهرية التي سيحدثها هذا المشروع قانون، فإننا سنصوت بالإيجاب.

والتقويم، وكذا كل الجوانب المرتبطة بربط المسؤولية بالمحاسبة.

معلوم أن هذا الإصلاح سيحول الإدارة المغربية إلى إدارة حديثة جدا، سيطبق بشكل نهائي خلال السنوات المقبلة، لكن بالمقابل، يمكن أن نتساءل في فريقنا، الاتحاد المغربي للشغل، حول استجابة القوانين التنظيمية لروح مشروع القانون الذي يمر أولا عبر رأي وملاحظة المشروع كمثل للأمة ومتابع للشأن العام الوطني وكرؤية سياسية؟ واعتبارا لما سبق الإشارة إليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

2) مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل من أجل مناقشة مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، ويأتي نص هذا المشروع كما نصت على ذلك المادة الأولى منه بهدف تحديد نظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية والقواعد المطبقة عليها، وذلك تطبيقا لأحكام المادة 222 من القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات، والمادة 200 من القانون التنظيمي 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والمادة 209 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات.

حيث قام بتحديد أملاك الجماعات الترابية وصنفها إلى أملاك تابعة لملكها العام، وكذا ملكها الخاص، والتي تم تصنيفها في المادة 2 من نص المشروع.

وجدير بالذكر، فإن الأملاك العقارية الجماعية تشكل مصدرا مهما لخلق موارد ذاتية ودائمة للجماعات الترابية، وعنصر محوريا في تفعيل البرامج التنموية الترابية وآلية مهمة لتشجيع واستقطاب الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار إرساء منظومة قانونية قاضية بتدبير الأملاك العقارية الخاصة والعامة المتعلقة بالجماعات الترابية، والتي لازالت تخضع لقوانين تعود لفترة الحماية، نرى أن هذا المشروع قانون يعد الوعاء الأساسي لإنتاج المشاريع والأرضية الأساسية لانطلاقها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأساس نجاح كل سياسة عمومية.

والواقع أن المغرب يعيش نظاما عقاريا مزدوجا في هياكله ومتنوعا في طبيعته، ويتمظهر على مستوى الأنظمة العقارية الخاصة والموزعة بين أملاك الخواص والأملاك العمومية والأملاك الحسبية وأراضي الكيش وأملاك الجماعات المحلية الخاصة والعامة.

وجدير بالذكر أن جميع الملاحظات المثارة بشأن هذا المشروع، باعتبار أن الأملاك العقارية الجماعية تشكل مصدرا مهما لخلق موارد ذاتية ودائمة للجماعات الترابية، وعنصر محوريا في تفعيل البرامج التنموية الترابية وآلية مهمة لتشجيع واستقطاب الاستثمار.

والملاحظ كذلك، أنه بالرغم من المكانة المهمة للأملاك الجماعات الترابية في دعم استقلالها الإداري والمالي، فإن تدبيرها تعثره عدة إشكالات مرتبطة أساسا إما بالنصوص القانونية المنظمة لها أو بالمقاربة التي تعتمدها الجماعات الترابية في تدبيرها والمحافظة عليها واستخلاص مداخيلها، ومن بين هذه الإكراهات نجد كذلك:

- تعدد النصوص القانونية المؤطرة لها وقدمها؛
- عدم تمكن بعض الجماعات من عدم مبالاة أخرى بضرورة مراجعة السومة الكرائية للأملاك التابعة لها؛
- الاستغلال العشوائي غير المرخص له للملك العام الجماعي؛
- عدم اعتناء بعض الجماعات بالأملاك التي من شأنها أن تدرعها عوائد مالية.

واعتبارا لما سبق الإشارة إليه في مداخل فريق الاتحاد المغربي للشغل فإننا نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

محضر الجلسة رقم 370

التاريخ: الثلاثاء 11 ذو القعدة 1442 هـ (22 يونيو 2021 م).

الرئاسة: السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "تدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، في ظل الإكراهات الناجمة عن وباء "كوفيد-19"."

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283، 284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص مجلسنا هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوع يتعلق: بتدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، في ظل الإكراهات الناجمة عن وباء "كوفيد-19".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من إعلانات ومراسلات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة المجلس بقرار المحكمة الدستورية رقم 122/21 بتاريخ 15 يونيو 2021، الذي صرحته بموجبه بشغور المقعد الذي كانت تشغله السيدة رجاء البقالي الطاهري بالمجلس، برسم الهيئة الناجبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وبدعوة المترشح الذي يرد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب في نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر لما تبقى من الفترة النيابية الحالية.

وتوصلت الرئاسة أيضاً بمراسلة إخبارية من السيد رئيس الفريق الحركي، يفيد من خلالها بانتساب المستشار الحوالمربوح لهذا الفريق.

كما توصل المجلس من مجلس النواب بالنصوص التالية:

1- مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها؛

2- مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات؛

3- مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، في إطار قراءة ثانية؛

4- مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، وذلك في إطار قراءة ثانية.

كما بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 16 يونيو 2021 إلى تاريخه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 15 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 13 جواباً.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات؛

2- مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات؛

3- مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصصة ودعائم النباتات؛

4- مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية

والذين يريدون الالتحاق ببلدهم في ظل الإكراهات الناتجة عن وباء "كوفيد-19"، وهو سؤال يهم شريحة عزيزة على قلوبنا جميعا من أخواتنا وإخواننا المغاربة المقيمين خارج الوطن، والذين يزيد عددهم على 5 ملايين مواطنة ومواطن، أي ما يناهز على 12% تقريبا من ساكنة المغرب وتقريبا 85% منهم يتواجدون بالقارة الأوروبية.

وهذه الشريحة تلقى رعاية واهتماما خاصين وموصولين من لدن جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والذي لا تخلو خطبة من خطبه السامية من الإشارة إلى قضاياهم، إلى حاجتهم وإلى الدعوة إلى الاهتمام بشؤونهم والتجاوب مع انشغالاتهم وانتظاراتهم.

وقد تجسدت هذه الرعاية المولوية في التعليمات الملكية السامية التي تفضل جلالة الملك، حفظه الله، الأسبوع الماضي بإصدارها للسلطات المعنية ولكافة المتدخلين، قصد العمل على تسهيل عودة العائلات المغربية بالخارج إلى بلادهم بسرعة وفي أمان وبأئمنة مناسبة.

وفي هذا الإطار، أمر جلالة الملك كل المتدخلين في مجال النقل الجوي، خاصة شركة الخطوط الملكية المغربية، وكذا مختلف الفاعلين في النقل البحري للحرص على اعتماد أسعار معقولة، تكون في متناول الجميع، وأيضا الحرص على توفير العدد الكافي من الرحلات لتمكين العائلات المغربية بالخارج من زيارة وطنها وصله الرحم بأهلها وذوئها، خاصة في ظل هذه الجائحة، التي انتشرت عالميا وإقليميا ووطنيا، جائحة "كوفيد-19".

كما دعا جلالة الملك كل الفاعلين السياحيين، سواء في مجال النقل أو مجال الإقامة، لاتخاذ التدابير اللازمة قصد استقبال أبناء الجالية المغربية المقيمين بالخارج في أحسن الظروف وفي أمان وبأئمنة ملائمة ومعقولة.

كما تفضل جلالة الملك، نصره الله، بإعطاء تعليماته السامية لمؤسسة محمد الخامس للتضامن لمواكبة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج على متن البواخر التي تؤمن العبور وحين وصولهم، وذلك لضمان استفادتهم من ظروف مثلى خلال العبور وخلال الوصول.

ودعا جلالة الملك السفارات والقنصليات العامة للمملكة بالخارج لتتجند في هذه العملية وتقوم بتسهيل الإجراءات القنصلية والإجراءات الإدارية المطلوبة من طرف المواطنين المغاربة وكذا الأجانب الراغبين في الالتحاق وفي زيارة المغرب والتجاوب بطريقة ناجعة مع طلباتهم وانتظاراتهم.

وقد خلفت هذه التعليمات الملكية السامية صدى طيبا وارتياحا عميقا وكبيرا في أوساط المغاربة المقيمين بالخارج، وزادت من حماسهم ورغبتهم في زيارة بلادهم، رغم ظروف الجائحة ورغم الصعوبات التي عانوها طيلة فترة الجائحة في بلدان الإقامة، والتي فرضت عليهم ألا يأتوا هذه المدة كلها ربما سنة، ربما سنتين، على حسب الظروف على حسب الأسر وعلى حسب البلدان، أبعدهم طيلة هذه المدة عن زيارة

بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة في ملك الدولة الخاص، يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972)، بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص؛

5- مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأشهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية؛

6- وفي الأخير، مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

نشعر الآن في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه كما سبقت الإشارة، "تدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، في ظل الإكراهات الناتجة عن وباء "كوفيد-19"."

السيد رئيس الحكومة المحترم،

توصلتم كتابة قبل مدة بـ 11 سؤالا اللي طرحت مختلف مكونات مجلس المستشارين، تتعلق إجمالا بظروف استقبال مغاربة العالم، إجراءات تسهيل عودتهم وتدابير مواكبة إقامتهم في بلادهم، إجراءات التخفيف التي تهم المغاربة الموجودين في الدول المصنفة في اللائحة (ب) والراغبين في العودة.

ودون الحاجة إلى إضاعة الوقت في إعادة قراءة هاذيك الأسئلة، وطبقا لقرار ندوة الرؤساء، أعطي لكم السيد رئيس الحكومة الكلمة مباشرة للإجابة عن هذه الأسئلة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرني بطبيعة الحال أن أتفاعل مع مجلسكم الموقر في هذا الموضوع المهم جدا، وهو تدابير استقبال ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج،

بلادنا، والتي تيشهد بها الجميع، خبراء وطنيا وخبراء دوليين ومؤسسات دولية، وهادي نجاحات، الحمد لله، بفضل تضافر الجهود ديال الجميع وتعاون الجميع صفا واحدا وراء جلالة الملك.

لكن، هذا أيضا يقتضي يكون عندنا الوعي بأنه خصنا نستمر في الالتزام بالإجراءات الاحترازية والصحية، الفردية والجماعية، التي أعلنتها السلطات الصحية، حتى تتمكن بلادنا من الخروج من هذه الجائحة سالمة إن شاء الله، بإذن الله.

وقبل أن أتطرق للتدابير والإجراءات المتخذة بمناسبة دخول المغاربة المقيمين بالخارج إلى بلادهم، أريد أن أذكر بأن المغاربة المقيمين بالخارج عندهم واحد الدور مركزي ومهم جدا في الدفاع عن بلادهم وفي دعم بلادهم، وهم سفراء لبلادهم حيث ما كانوا وحيث ما وجدوا، وأريد أن أخص بالذكر 2 المستويات:

المستوى الأول، أن المغاربة المقيمين بالخارج، الحمد لله، قامو بواحد الدور مشهود في السابق وفي الحاضر، في الدفاع عن القضايا الكبرى والمصيرية للوطن، وعلى رأسها بطبيعة الحال قضية الصحراء المغربية، حيث ما فتئوا يؤكدون في مختلف المناسبات، ليس فقط تشبثهم بوحدة بلادهم، ولكن أيضا تجندهم واستعدادهم للدفاع عن مقدسات الوطن وأيضا قضاياها العادلة، وقد ظهر هذا في مختلف المحطات، وخصوصا ما رأيناه أثناء التطورات الأخيرة التي شهدتها قضية الصحراء المغربية، فتصدوا لعدد من المناورات ديال المناوئين ووقفوا سدا منيعا في وجه كل من سولت له نفسه النيل من سيادة البلاد أو الإساءة إليها، حيث كانوا دائما في الموعد، كما هو الشأن عندما يتعلق الأمر بالقضايا المصيرية للوطن.

كما أن العديد من الجمعيات والفعاليات المدنية ببلاد المهجر ما فتئت تعمل على تطوير قدراتها الترافعية للتعريف بالقضية الوطنية في دول الإقامة ومواجهة خطاب الانفصال والتبخيس وتحسيس الرأي العام المدني والسياسي الدولي، وفي البلدان التي يعيشون فيها بالحقائق القانونية والتاريخية والسياسية والشعبية والمدنية، حول قضية الصحراء المغربية بحكم تواجدهم واحتكاكهم ومعرفتهم بتلك المجتمعات، مجتمعات الإقامة.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نوجه التحية لهؤلاء المغاربة المقيمين بالخارج في أي مكان كانوا، والذين تعبؤوا للتعبير عن تضامنهم مع قضايا وطنهم، وانخرطوا بشكل تلقائي في إبطال مؤامرات خصوم الوحدة الوطنية والترابية، فتحية لهم عطرة، هذا المستوى الأول.

المستوى الثاني: يتميز مغاربة العالم بوطنيتهم العالية وبحبهم لبلدهم وتشبثهم بها وكذلك بدعمهم لقضايا بلادهم الداخلية، دعمهم للتنمية في وطنهم الأم، للنشاط الاقتصادي، للنشاط التجاري، للنشاط السياحي، حيث تمثل تحويلاتهم المنتظمة والمتزايدة ثاني مصدر للعملة الأجنبية.

أسرهم وزيارة بلدهم وصلة الرحم، مما سيعطي لهذا الصيف إن شاء الله واحد النكهة خاصة، سيمكن عدد مهم من أفراد مغاربة العالم من استدراك ما فات السنة الماضية وقضاء عطلتهم إن شاء الله بين ذوبهم وأحبائهم وأسرهم وفي بلدهم إن شاء الله.

وقد تجندت الحكومة لاتخاذ كافة التدابير والإجراءات والترتيبات الضرورية لإنجاح عملية العبور وعملية عودة المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج إلى أرض الوطن برسم سنة 2021، وهي العملية التي انطلقت رسميا بعد بلاغ للحكومة منذ 15 يونيو الجاري، كما تنكب السلطات العمومية لتيسير عملية الاستقبال ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج أثناء مقامهم ببلدهم إلى حين عودتهم إلى بلدان الاستقبال.

وقد استند قرار السماح بالسفر من وإلى المغرب ابتداء من 15 يونيو، إلى المؤشرات الإيجابية للحالة الوبائية ببلادنا وانخفاض عدد الإصابات، انخفاض عدد الحالات الحرجة، والانخفاض والتحكم في عدد الوفيات بفيروس كورونا المستجد، ولاسيما مع تقدم الحملة الوطنية للتلقيح، التي كان جلاله الملك، حفظه الله، قد أعطى انطلاقها، والتي تسجل والحمد لله نتائج مقدره جيدة رغم الصعوبات المرتبطة بتوفر اللقاح عالميا، والتي فيه تنافس شرس بين مختلف الدول وفيه عدم التوازن بين عدد اللقاحات التي تنتج في مختلف المصانع عبر العالم والطلبات التي تفوق قدرة الإنتاج بكثير.

وبالمناسبة، لا بد هنا أن أنهو تنويها عاليا جدا بكل الأطر التي تسهر على إنجاز، أولا، عملية التحكم في الجائحة، ثانيا إنجاز الحملة الوطنية للتلقيح، وأخص بالذكر الأطقم الصحية، أسرة الصحة، والإدارية والأمنية والتي تتضافر جهودها كي تسير عملية التلقيح، إن شاء الله، بطريقة ناجعة وناجزة وفي مستوى عالي من التنظيم، منظمة وفي نفس الوقت بسرعة معقولة منطقية على حسب القدرة وعلى حسب تلقي الجرعات من المصانع التي تصنعها، وباختصار تسهر على السير العادي لعملية التلقيح.

ومما يبعث على الارتياح أن عدد المواطنين المستفيدين من التلقيح والمقبلين على التلقيح يزداد مع مرور الوقت، الحمد لله، المغاربة عموما دارو الثقة في بلادهم، دارو الثقة في جلاله الملك، لأن هو اللي أطلق العملية ديال التلقيح، دارو الثقة في الخبراء المغاربة، وبالتالي كان هناك إقبال معقول على التلقيح، ليس هناك عزوف لا قليل ولا كثير على هذه العملية، ونقرب اليوم من 10 ملايين شخص ملقح إما بجرعة واحدة أو بجرعتين، وهذا يتوازى في نفس الوقت اللي الحمد لله هناك تحكم في الوضعية الوبائية، كما شرحت ذلك منذ قليل، من حيث عدد الحالات النشطة، عدد الحالات الجديدة المسجلة، عدد الحالات الحرجة، عدد الوفيات، والتي كلها بقيت عموما مستقرة.

لكن، في الوقت اللي هاذ الشي تيستاب، الحمد لله، يستوجب أن نحمد الله سبحانه وتعالى ونشكره على هاذ النجاحات اللي حققها

هذه الجهة 13 ديناميكية مشهودة.

وفيهما أيضا الرقمنة ديال الخدمات، فاليوم مع هذه الجائحة اقتنع الجميع بأهمية رفع درجة الرقمنة في كثير من الأمور، المحافظة العقارية، في الخدمات القنصلية، في عدد من الخدمات الأخرى التي تقرب هذه الخدمات إلى المغاربة حيثما كانوا عبر العالم، مما سيمكنهم من اختصار الجهود والأوقات والأموال وقضاء عدد من الحاجيات التي يريدونها بسهولة، وأيضا يدخل فيها المساعدة القانونية وتجويد هذه المساعدة القانونية الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، وأذكر هنا أنه تم عقد 25 اتفاقية بين سفارات وقنصليات المملكة مع مكاتب محامين في الخارج، موزعة على 13 بلد استقبال لتقديم خدماتهم للمغاربة المقيمين بالخارج، وخصوصا الذين عندهم ظروف هشاشة.

إذن، هناك عدد كبير من الإجراءات ومن البرامج التي أطلقت قبل هذا، ولا أريد أن أطيل فيها، لكن هي الجزء الأهم فيها هو ماذا؟ هو وضع كل الإمكانيات ديال المغرب باش يمكن نسهلو للمغاربة المقيمين بالخارج الاندماج في الخدمات التي توفرها مختلف الإدارات الوطنية وأيضا في أن يشتغلوا لينفعوا بلدهم.

لكن، هناك أيضا مستوى آخرالي هو المواكبة ديال المغاربة المقيمين بالخارج أثناء جائحة "كوفيد-19"، وهو أيضا موضوع كان مجال نقاش من قبل، لكن أريد أن أذكر هنا بالخصوص أنه غير بدأت الجائحة اتخذنا عدد من الإجراءات:

- إحداث خلايا اليقظة والرصد منذ 16 مارس 2020 للتوجيه والمواكبة؛

- توفير خدمة رقمية لتلقي الشكاوى ديالهم، شكايات المغاربة المقيمين بالخارج، وهذا مكن من معالجة آلاف الشكايات بتنسيق مع المؤسسات والإدارات الوطنية المعنية؛

- الشروع في إحداث فضاءات رقمية للخدمات العمومية موجهة للمغاربة المقيمين بالخارج؛

- توفير سبل من الخدمات الثقافية والتربية والاجتماعية والقانونية للمغاربة المقيمين بالخارج، دائما في ظل جائحة "كوفيد-19".

وأريد أن أتحدث هنا بالخصوص على أنه تم تقديم 6500 استشارة قانونية للمغاربة المقيمين بالخارج من خلال وضع لائحة بأسماء وهواتف 56 من المحامين المغاربة ومن أصل مغربي الذين يمارسون بالخارج في 14 دولة تقريبا، هذا من حيث العام.

ولكن الآن: ما هي التدابير الخاصة بهذه العملية ديال "مرحبا" هذه السنة؟

ذلك، أنه أتم تعرفون بأن هذه العملية ديال "مرحبا" هي عملية فريدة من نوعها عبر العالم، وقلناه مرارا، فهو مناسبة سنوية متميزة يأتي فيها المغاربة المقيمين بالخارج لزيارة بلدهم ويؤكدون ارتباطهم

وبخلاف التوقعات المرتبطة بجائحة "كوفيد-19"، عرفت التحويلات المالية إلى المغرب خلال سنة 2020 ارتفاعا بـ 5%، حيث بلغت تلك التحويلات حوالي 7.4 مليار دولار، ما يمثل 6.5% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 6.9 مليار دولار خلال سنة 2019، وهو المبلغ نفسه المسجل أيضا سنة 2018، يعني على الرغم من ظروف الجائحة زادت التحويلات ديال المغاربة وأخا ما جاوش لبلادهم، ولكن ما نساوش بلادهم، ما نساوش الأسر ديالهم.

كما بلغت التحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج 28 مليار درهم برسم الأشهر الأربعة الأولى لسنة 2021، مقابل 19 فقط مليار درهم خلال الفترة نفسها من السنة الماضية، بمعنى من 2020 لـ 2021 تزداد هذه التحويلات بارتفاع وصل إلى 45.8% مقارنة مع نهاية أبريل 2020 كما أكد ذلك مكتب الصرف.

وتتجلى أهمية هذه التحويلات في كونها تدعم بشكل كبير رصيد البلاد من النقد الأجنبي، حيث شكلت التحويلات برسم سنة 2020 حوالي 20% من احتياطي النقد الأجنبي الذي بلغ ما يقرب من 320 مليار درهم، بالمناسبة لأول مرة في تاريخ المغرب كيوصل رصيد النقد الأجنبي لهذا المستوى 320 مليار درهم، يزداد سنة بعد سنة.

وعلى مستوى الأسر أكثر من 3 أرباع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج توجه لدعم أسرهم بالمغرب، وذلك على الرغم من الظرفية الصعبة المرتبطة بالأزمة الصحية الموجودة في دول الإقامة وفي مختلف البلدان التي يعيشون فيها.

إلى جانب ذلك، فقد مكنت قوة تضامن مغاربة العالم مع بلادهم خلال الجائحة، وخصوصا عدد كبير من الخبراء، من الأساتذة، من الأطباء العاملين بكبريات المؤسسات الطبية والدوائية العالمية وأيضا بعدد من الجامعات، مكنوا بلادهم من أن ينقلوا إليها خبراتهم، وهي خبرات مهمة، وربطوا الجسور مع مراكز البحث داخل المغرب، وربطوا جسور هذه المراكز مع مراكز البحث الدولية، فلمهم الشكر ولهم التحية.

أنتقل الآن إلى الحديث على التدابير الحكومية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، ذلك أن هناك مستويات معينة من التدابير بدأتها هذه الحكومة منذ سنوات وليس اليوم فقط، لكن لا أتوقف عندها فهي طويلة، وكانت في واحد السؤال في البرلمان، لا أدري في مجلس المستشارين أم مجلس النواب، خاص كانت المناسبة للحديث طويلا عن تلك الإجراءات المهمة جدا وفي العمق ديالها تسهيل إجراءات التعامل القنصلي، في العمق ديالها التواصل مع الخبراء والأطرو والكفاءات ديال المغاربة المقيمين بالخارج وبدء شبكات من هذه الكفاءات ليتواصلوا مع الخبراء داخل المغرب ولنقل تجاربهم.

من بين هذه، إطلاق الجهة 13 التي كنا أطلقناها، الحكومة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب وهاذ الجهة 13 والتي تجمع المستثمرين المغاربة بالخارج والذين يريدون أن يستثمروا في بلادهم، وقد شهدت

القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية بالرباط لتتبع سير العملية عن قرب، تهيء البنيات التحتية واللوجستية في الموانئ، في الفضاءات المخصصة للاستقبال.. لأن نتصورو 3 ديال المليون كيدخلو في شهرين، هادي راه ماشي عملية عادية ماشي بحال العمليات اللي تتم طيلة أيام السنة اللي تكون العدد الناس اللي تيدخلو متحكم فيه، محدود، لا، هذه عملية تحتاج لاستعدادات عالية جدا، وهاد الشي يحتاج إلى تعاون ديال الجميع بما فيه نحتاج إلى تعاون أخواتنا وإخواننا المغاربة اللي غادي يدخلو حتى هوما نحتاج إلى التعاون ديالهم والتفهم ديالهم والفهم ديالهم لدقة العملية وصعوبتها نتيجة الكثافة ديال الدخول اللي نتظره، إن شاء الله.

وأیضا هناك إعداد برنامج يهدف إلى تطوير الآليات كلها ديال الاستقبال، ديال الخدمات المقدمة للمغاربة على جميع المستويات، بالخصوص على مستوى الخدمات الطبية، وهاد السنة خص عدد من التدابير جديدة واحترافية لم تكن السنوات الماضية للحفاظ على صحة هؤلاء المغاربة الذين يدخلون وصحة وطهم أيضا، فاحنا عندنا تحدي مضاف أيضا بروتوكولات خاصة وإجراءات خاصة، أصدرت وزارة الصحة فيه تقارير واضحة جدا، وهذا اقتضى تكثيف الفرق الطبية الموجودة في الميدان، تجهيز البواخر بمختبرات للكشف عن الفيروس وإحداث مختبرات بالموانئ بالنسبة للرحلات القصيرة وفي المطارات ومختلف المعابر كلها، اعتماد الاختبارات السريعة للكشف عن "كوفيد-19"، مراقبة درجة الحرارة لجميع المسافرين طيلة المسارات ديال العبور.

إذن هناك إجراءات جديدة لم تكن من قبل، وهذه إجراءات بغيت نشكر الجهات الصحية، الجهات الأمنية، الجهات الإدارية، النقل، الإدارات الأخرى، الوزارة المكلفة بمغاربة العالم وغيرهم من الإدارات الأخرى، لأن هذا يحتاج إلى درجة عالية من التجند، من الحضور ومن التنسيق أيضا، لأن هاد الشي كله خص يتنسق بيناتهم.

قمنا قبيل هذه العملية، بطبيعة الحال - وهاد الشي هو اللي مهد للعملية - هو أنه بطبيعة الحال كان هناك تخفيف للقيود على تنقل المسافرين الراغبين في الولوج إلى التراب الوطني، ذلك أنه كنا اتخذنا، في الحكومة، إجراءات تدريجية جديدة لتخفيف القيود ديال التنقل داخل الوطن على التجمعات، وهذا نتيجة التطور الإيجابي ديال التحكم في الوباء، لكن هاد العام أيضا هناك تخفيف القيود على المسافرين الراغبين في الدخول إلى بلدهم، وهاد العملية خصنا نزاجو فيها بين 2 الأمور بالانفتاح التدريجي، أخذنا بعين الاعتبار تطور الحالة الوبائية، ولكن أيضا نحافظو على المكتسبات التي حققناها بلادنا لمنع انتشار فيروس كورونا ولنتفادي، لا قدر الله، أي تدهور في الوضعية الوبائية.

ذلك أنه، راه أنتوما الآن، اليوم والبارحة وأول البارحة تعرف بلدان أحيانا قريبة منا، أنه بعد تحسن الوضعية الوبائية اضطررو يعاودو

الوثيق وصلتهم الوطيدة ببلدهم، وهذه العملية كتمكن من دخول تقريبا 3 ملايين ومثلهم في الخروج، يعني تقريبا 6 ملايين، بين 5 و6 ديال الملايين، عملية عبور دخول وخروج، وهي أكبر عملية تتم في ظرف شهرين أو شهرين ونصف في العالم بين الضفتين أو بين حدودين، في العالم، وقد بلغت هذه العملية من النضج ومستوى عالي من التنسيق، بفضل تجند كافة المتدخلين حكوميين بطبيعة الحال، عدد من القطاعات الحكومية، ولكن أيضا عدد من المؤسسات الوطنية الأخرى التي تساهم في هذه العملية، مما مكن من:

- تطوير الإمكانيات المتعلقة بالبنية التحتية للاستقبال؛

- تسهيل المساطر الإدارية عند شرطة الحدود والجمارك؛

- الرفع من جودة الخدمات على متن السفن والطائرات.

كل ذلك في سبيل تيسير عودة هؤلاء المغاربة ودخولهم بلدهم بسهولة.

وبالرجوع لأخر عملية اللي تمت سنة 2019، فقد تم تسجيل على مستوى الدخول 2.9 مليون، تقريبا 3 مليون فرد اللي دخلو، ومثلها خرج وهو رقم قياسي بالمقارنة مع المراحل السابقة، ويجسد الارتباط القوي لهؤلاء المغاربة ببلدهم.

وإذا كانت عملية مرحبا توقفت سنة 2020 كما عرفنا بسبب تداعيات الجائحة، فإن هذه السنة، إن شاء الله، ستكون مناسبة لرفع تحدي خاص، يتجلى في رهان نجوهاذ عملية العبور في ظل هذه الظروف الاستثنائية وغير المسبوقة بفعل استمرار جائحة "كوفيد-19" على مختلف الأصعدة.

إذن نحن اليوم أمام ملحمة وطنية حقيقية، خصنا كاملين نخدمو باش نجوها إن شاء الله، فيكون صيف 2021 صيف ترسيخ واحد المغرب ديال الوطنية، مغرب التضامن، مغرب الأمل إن شاء الله.

ومن أهم مكاسب إنجاز هذه العملية هو أن عشرات الآلاف من الجيل الثالث ومن الجيل الرابع لمغاربة العالم سيتمكنون من زيارة بلدهم، سيتمكنون من صلة الرحم مع أسرهم الكبيرة بالخصوص، زعما أسرهم الصغيرة يعيشون في كنفها في بلدان الإقامة، وأسرهم الكبيرة من أجداد وجدات وأحوال وأعمام وغيرهم، ويتعرفو على بلدهم وهذا مكسب وطني، مكسب إنساني، مكسب اجتماعي لا يقدر بثمن، وهورهان يجب أن نسعى جميعا لكسبه، وهذا هو الهدف ديالنا الأساسي من العمل على أن تنجح هذه العملية ليستطيع أكبر قدر ممكن من بنات وأبناء الوطن المقيمين في الخارج أن يلتحقوا ببلدهم.

ما هي الترتيبات التحضيرية لهاذ عملية مرحبا 2021؟

هاذ العمليات التحضيرية فيها بطبيعة الحال اللجنة الوطنية المكلفة بتتبع عملية "عبور"، والتي بدأت عقد اجتماعاتها واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالعملية، اجتماعات المكتب المركزي للتنسيق على مستوى

اقتضت الضرورة ذلك، كلما اتضحت وظهرت مؤشرات جديدة.

وكنشكر وزارة الصحة واللجنة العلمية، لأن هاذ الشي تيدرسوه باستمرار بتنسيق، بطبيعة الحال، مع الوزارات الأخرى، وخصوصا وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

إذن سيتم تحيين هاتين اللائحيتين باستمرار، وكاين دراسة مستمرة لتحيين اللائحيتين، وستخضع لائحة الدول المدرجة في القائمتين، إذن قلنا بتحيين منتظم ووضع على المواقع الإلكترونية للوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية والصحة والسياحة على الأقل مرتين كل شهر وكلما اقتضت الضرورة ذلك.

ومن جهة أخرى، أيضا أخذنا بعين الاعتبار واحد القضية في هاذ القضية ديال الناس اللي غادي يدخلو، وهو استفادة الحاملين لشهادة التلقيح الأجنبية من نفس الامتيازات التي تمنحها شهادة التلقيح المغربية للمواطنين المغربية داخل التراب الوطني، بطبيعة الحال في عدد من التفاصيل، أنتوما عارفينها، الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 11 سنة معفون من اختبارات الكشف، المواطنين الآخرين اللي داخلين من لائحة (أ) خصهم إما يكون عندهم شهادة التلقيح وإما يكون عندهم واحد التحليل اختبار ديال الكشف (PCR¹) سلبي لا يتجاوز 48 ساعة قبل الصعود إلى متن الطائرة أو الصعود إلى متن الباخرة.

وبالموازاة مع هذه التدابير، كما قلنا، كما رأينا في البداية، كانت هناك تعليمات واضحة إلى القنصليات المغربية وإلى البعثات الدبلوماسية عبر العالم لتسهيل الإجراءات الضرورية لسفر المغاربة المقيمين بالخارج والتحاقهم ببلدهم، وفي جملة ديال هاذ التدابير:

- فتح وكالات قنصليات متنقلة في موانئ العبور من بداية العملية إلى نهايتها لتقديم الخدمات الإدارية بشكل مستمر 24/24 ساعة، 7/7 أيام لفائدة أفراد الجالية لقضاء عطلتهم بأرض الوطن؛

- تعزيز المراكز القنصلية وخصوصا في البلدان اللي فيها الكثافة ديال المغربية، وذلك عند الاقتضاء، خاصة بفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا وتعزيزهم حتى بموارد بشرية جديدة؛

- إحداث خلية يقظة مركزية على مستوى الوزارة المنتدبة المكلفة بشؤون المغربية المقيمين بالخارج طيلة مرحلة العبور؛

- متابعة التنسيق مع سلطات بلدان الاستقبال والسلطات المغربية المختصة، خاصة مع مختلف الوزارات المتدخلة.

وأريد هنا أن أوجه الشكر لهؤلاء المتدخلين من هيئات، من مؤسسات، من إدارات، من أطرومن كفاءات التي تسهر على إنجاز هذه العملية الوطنية الكبرى، وهي عملية كبيرة جدا، كما قلنا، أكبر عملية تتم في عبور الحدود في العالم كله، ما كاينش عملية مماثلة، وأخص هنا بالذكر مؤسسة محمد الخامس للتضامن، الوقاية المدنية، الأمن

يديرو الحجر الصحي والإغلاق في بعض الولايات وإغلاق الأنشطة والتشديد، رجعو للوراء، ولذلك خصنا يكون عندنا الوعي بأن الفتح ديال هاذ المجال ليس بدون مخاطر، فلذلك خصنا فيه الاحتياطات، نفتحو مع الاحتياطات، وخصوصا، وأنتم تعرفون وتتابعون هذه الأخبار، أن هناك متحورات جديدة تتحرك عبر العالم، وهاذ المتحورات الجديدة، (Alpha) راه ولا هو الأصل المتحور الأول تيسمى البريطاني هذاك (Alpha) ولي هو الأصل في الكثير من الدول، ولكن عندنا (Beta) عندنا (Delta) عندنا (Gamma) عندنا كاينين... إلخ، إيه، (Beta)، (Thêta)، (Delta)، (Gamma).. إيه عندنا، عندنا.. إيه عندنا، كاينين، كاينين.. الآن أعلن أسس بان هناك متحور أول أسس بأن متحور جديد نشأ من متحور، هاذ الشي دابا راه ما عرفناش.

هذا وباء ما يزال يحير العلماء، باش ما نكذبوش على بعضيتنا، ذاك الشي اللي فات تفهموه، ولاو العلماء تيفهموه، الأطباء تفهموه... إلخ؛ هاذوك المتحورات التقليدية.

المتحورات الجديدة، واش غادي تيجي متحورات أخرى؟ هاذ الشي في علم الله، فلذلك هذا كيعطينا واحد ضرورة اليقظة (la vigilance) باش ما نوقعوش في مطب من المطبات باش نحميو بلادنا ونحميو الصحة ديالنا جميعا، وهاذ الشي عملية التعاون ديالنا جميعا.

وفي هذا المجال قررت الحكومة استئناف الرحلات الجوية من وإلى المملكة المغربية ابتداء من الثلاثاء 15 يونيو الماضي 2021، عبر رحلات ستتم في إطار تراخيص استثنائية، بالنظر إلى كون المجال الجوي للمملكة مازال مغلقا، هذا فتح استثنائي للرحلات ماشي فتحنا الحدود، باش غير نفهمو.. وجميع دول العالم هكذا يتصرفون، ماشي غير احنا، احنا لسنا بدعا من دول العالم، راه كلشي يتصرف بهذه الطريقة، درنا رحلات، ولكن بتعليمات من جلالة الملك نوفر أقصى ما يمكن من الرحلات للمغاربة المقيمين بالخارج باش يدخلو، وهاذ الشي غادي يزيد تدريجيا مع المدة، عدد الرحلات غادي يزيد أسبوعا تلو أسبوع باش نلبيو الرغبات ديال المغربية المقيمين بالخارج.

وفي هذا الإطار، وضعت قائمتان، صنفت الدول إلى قائمتين (أ) و(ب) لتصنيف هذه البلدان، بناء على مؤشرات الحالة الوبائية لهذه البلدان، وأنا بغيت نأكد هنا بأن هاذ التصنيف تيتم بناء على توصيات وزارة الصحة، التي تأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الرسمية، التي توفرها منظمة الصحة العالمية وتوفرها الدول المعنية وكذا قرارات اللجنة العملية الوطنية، هذه قرارات ما شي سياسية، هاذي قرارات ماشي غير تنديروها هكذا، لا. هذه قرارات مبنية على توصيات ديال اللجنة العلمية ووزارة الصحة، باش نكونوا واضحين في هاذ المسألة.

لكن، أريد أن أقول، وأنا عرفت قلق ديال عدد من المغاربة المقيمين في اللائحة (ب)، بغيت نقول لهم بأن هاذ القوائم ماشي نهائية، إنما كما أعلن في البلاغ الأول سيتم تحيينها كل أسبوعين على الأقل وكلما

¹ Polymerase Chain Reaction

- ظهور أعراض كورونا على أحد أو بعض المسافرين خلال الرحلة البحرية على متن الباخرة؛

- الإذلاء بشهادة اختبار كورونا غير صحيحة أو مشكوك في صحتها.
وبالتالي للحرص على سلامة المسافرين على متن نفس الباخرة لأن نفس الباخرة إلى فهم غير واحد عندو كورونا راه هذا كي طرح مشكل، لذلك تجندت الأطقم الصحية الله يجازهم بخير وتنشكروهم باسمكم جميعا وباسم المواطنين اللي غادي يجيو، لأن هذا لصحتهم أنفسهم، هوما نفوسهم خص المراقبة على البواخر.

ثانيا، تم خفض أئمة التذاكر كما رأينا في التعليمات الملكية فيما يتعلق بأئمة التذاكر بالنسبة للبواخر المكتراة، فقد تم تقليص الأئمة المرجعية للتذاكر ذهابا وإيابا بالسيارة إلى 995 أورو بالنسبة للعائلة المكونة من 4 أفراد بالنسبة للخطوط الطويلة المدى، و450 أورو للعائلة المتكونة من 4 أفراد بالنسبة للخطوط المتوسطة المدى.

أما بالنسبة للبواخر الأخرى، فقد صادقت الحكومة بتاريخ 17 يونيو 2021 على مرسوم يتعلق بإحداث تعويض عن التنقل عبر البحر لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج المسافرين عبر الرحلات البحرية الرابطة بين موانئ فرنسا وإيطاليا والبرتغال وموانئ المملكة المغربية، اللي قطعوه. هاذو الإخوان اللي قطعوه من قبل بأئمة عالية من قبل، هاذو اللي غادي يجيو من بعد في البواخر المكتراة غادي نحددو الأئمة اللي فات وجا بأئمة عالية، هؤلاء تدار واحد المرسوم تصادق عليه في مجلس الحكومة السابق الأخير الخميس الماضي، يهدف إلى تحديد تعويض مالي بصفة استثنائية لفائدة أفراد الجالية المقيمين بالخارج والمسافرين عبر الرحلات البحرية مرة واحدة وأخيرة ذهابا وإيابا بين الفترة 15 يونيو و30 شتنبر، ومن المرتقب أن تكلف هذه العملية حوالي 2 مليار ديال الدرهم.

على مستوى النقل الجوي، وضعت الخطوط الملكية المغربية منظومة غير مسبوق من الإجراءات لتسهيل تنقل المغاربة المقيمين بالخارج خلال الفترة الصيفية، حيث اقترحت عرضا يناهز 2.5 مليون مقعدا خلال الفترة الممتدة من 15 يونيو حتى 15 شتنبر 2021 مقابل 384.000 مقعد فقط خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وقد اقتني من هذه 2.5 مليون فعلا حوالي 45%، أي حوالي 1.080.000 تذكرة، ومن المنتظر أن يتم تشغيل 80 خط دولي هذا الصيف، 80 خط دولي، ومن المنتظر أن يتغير هذا الرقم ويزداد تبعا لتطور الحالة الوبائية ولتصنيف الدول، كما سيتم تعزيز هذه الخطوط من خلال الشبكة المحلية التي تضم ما يقرب من 20 خطا تم تعزيز رحلاتها خاصة في مراكش وأكادير، وسيتم إطلاق خطوط جوية جديدة مباشرة مثل خط باريس- الداخلة الذي انطلق ابتداء من 18 يونيو الجاري، وسيتم لأول مرة من ربط القارة الأوروبية بمدينة الداخلة مباشرة في توقيت لا يقل عن أربع ساعات ونصف، وسيتم إطلاق رحلة واحدة إلى اثنتين في الأسبوع في مرحلة أولى.

الوطني، القوات المساعدة، الدرك الملكي، نساء ورجال الجمارك، مختلف المصالح الإدارية والصحية والاجتماعية والذين يضطلعون كل من موقعه بدور كبير وأساسي في هذه العملية، وأدعوهم إلى مواصلة التعبئة وبذل الجهود لخدمة هؤلاء المواطنين والمواطنات الذي يلتحقون ببلدهم.

الآن، إلى جينا شوية للتفاصيل فيما يخص النقل الجوي والنقل البحري، فيما يخص الرحلات البحرية نبدأو بها، فيما يخص عودة المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج عبر الرحلات البرية، فإنها ستم انطلاقا من نفس نقاط العبور اللي تمت منها السنة الماضية، وهي جنوة (Gênes) بإيطاليا، سبت ومارسيليا بفرنسا، والتي تم العمل بها خلال السنة الماضية، وقد تم توفير 8 سفن لعبور مغاربة العالم، وهي مقسمة لـ 3 سفن مخصصة للمسار الآتي: ميناء طنجة المتوسط، ميناء سبت بفرنسا، ميناء جنوة بإيطاليا؛ سفينتان مخصصتان للمسار الآتي: ميناء طنجة المتوسط ميناء مارسيليا بفرنسا، و3 سفن مخصصة للمسار: ميناء الناظور- ميناء سبت بفرنسا.

وتشتغل هذه الخطوط بطاقة استيعابية أولية تصل إلى 20.000 مسافر و5000 عربية أسبوعيا، هادي الطاقة ديالها الاستيعابية ستصلها بعد أسابيع على ما يبدو، كما تمت تعبئة باخرة إضافية على خطي مارسيليا- طنجة المتوسط، وجنوة- طنجة المتوسط، بطاقة استيعابية تبلغ 4000 مسافر إضافي و1000 عربية أسبوعيا.

وبالتالي فإن الطاقة الإجمالية ستبلغ حوالي 48.000 مسافر وما يفوق 15.000 عربية أسبوعيا، مما سيمكن من تغطية المرحلة المتوقعة للعبور من 15 يونيو إلى 15 شتنبر 2021 بحوالي 650.000 مسافر و180.000 عربية.

هذا، ويتم العمل على تقوية هذه الخطوط البحرية، حيث قامت المصالح المختصة باتصالات مكثفة مع شركات النقل البحري العاملة على الخطوط البحرية في أوروبا، وذلك بهدف إضافة خطوط جديدة إلى الخطوط التقليدية الرابطة مع موانئ سبت ومارسيليا وجنوة، تمكن من الرفع من الطاقة الاستيعابية واعتماد أئمة مناسبة للمسافرين، كما تجري مباحثات مع السلطات البرتغالية بهدف جعل ميناء بورتيماو (Portimão) في البرتغال، ميناء للعبور، من خلال فتح خطوط ملاحية جديدة من هذا الميناء باتجاه ميناء طنجة المتوسط.

وفي إطار الحرص على تطبيق البروتوكول الصحي المعمول به بالنسبة لهذه الرحلات البحرية، سيتم توفير مختبرا متنقلا مع الموارد البشرية الصحية اللازمة على متن كل باخرة تربط بين الموانئ المشار إليها آنفا، لتمكين المواطنين العائدين من إجراء الاختبارات الطبية الخاصة بالكشف عن فيروس كورونا (PCR) في الحالات الاستثنائية التالية:

- تقديم فحص للكشف عن فيروس كورونا يتجاوز 48 ساعة عند ركوب الباخرة وعند ولوج التراب المغربي؛

صحيح، الحكومة واكبت بعدد من الإجراءات، ولكن احنا واعيين بان هاذ الإجراءات على الرغم من أهميتها لا تكفي في سد الخصاص والعجز والنقص والصعوبات اللي عندهم، احنا واعيين بهاذ الشيء، ولكن تدارت.. سيل من الإجراءات تدارت لمواكبة المقاولات عموما والمقاولات المتوسطة والصغيرة، ولكن بالخصوص في هاذ القطاعات المتضررة أكثر، ومددنا الإجراءات اللي كانت في ثلاث الأشهر ديال الحجر الصحي، مددناها ما بعد الحجر الصحي وما تزال ممددة إلى 30 يونيو على حسب المراسيم التي نشرناها.

وبالتالي أنا بغيت نهمهم، أولا وقبل كل شيء لأنهم يستحقون التحية، وهم قامو بجهد كبير باش يستانفو النشاط ديالهم السياحي بمختلف أنواعه، هاذ المتدخلين كلهم في النشاط السياحي بأمان وبشروط احترازية وبالشروط الصحية الضرورية في هذا المجال، وهم بتعاون مع الجهات المختصة المتدخلة، وخصوصا وزارة الصحة، تدارت بروتوكولات ديال الاستقبال وديال الإجراءات اللي خصهم يلتزمو بها، وهم يلتزمون بها فرحانين، تشكروهم واليوم عدد من الجمعيات المهنية الجهوية للصناعة الفندقية واكبتها الحكومة باش نسرعو الوتيرة ديال منح شارة "مرحبا بكل أمان" (welcome safely)، "مرحبا بكل أمان" الذي يعني أن هذه المؤسسات توفر الشروط ديال الأمان للمرتفقين أو المستفيدين من خدماتهم وهي تعتمد مبدئين أساسيين:

- أولا، الامتثال مرجع السلامة الصحية؛

- ثانيا، تكوين وتقوية قدرات المستخدمين.

هاذ الفاعلين السياحيين بمختلف أنواعهم التزمو باش يستقبلو المغاربة المقيمين بالخارج في أفضل الشروط والظروف، وهكذا أعلنت الكونفدرالية الوطنية للسياحة والجامعة الوطنية للصناعة الفندقية عن تخفيضات بنسبة 30% مقارنة بالأئمة المتداولة في المنصات الرقمية، مع مجانية اصطحاب طفل لا يتجاوز عمره 12 سنة، وهذه التخفيضات سيستفيد منها بالإضافة للمغاربة المقيمين بالخارج جميع المغاربة، وهذا واحد الإجراء أيضا مهم جدا واكبتنا فيه هذه المؤسسات المتدخلة في هذا المجال.

وأريد أخيرا أن أشير بإشارة بسيطة إلى أن 10 غشت المقبل، إن شاء الله، غادي يعرف الاحتفال باليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج، وهذا الاحتفال والذي أقره جلالة الملك حفظه الله منذ سنة 2003، وسيتم تنظيمه بمختلف العمالات وأقاليم المملكة كالعادة، بتعاون مع وزارة الداخلية، بتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة المنتدبة المكلفة بمغاربة العالم، وبشكل هذا اليوم فضاء للتشاور، فضاء لتبادل الآراء بخصوص القضايا والتحديات اللي تهم هاذ الشريحة ديال المغاربة مغاربة العالم، ويختار لها عادة موضوع معين شي سنة نتختارو موضوع الشباب، شي سنة نتختارو كموضوع المرأة المهاجرة أو المرأة المقيمة بالخارج، هاذ العام اخترنا استثمارات مغاربة العالم منذ سنتين أو 3

كما قامت الخطوط الملكية المغربية بتعزيز برنامج رحلاتها في أهم البلدان التي تستضيف أكبر عدد من مغاربة العالم، حيث برمجت ما بين 15 يونيو و15 شتنبر حوالي 315 رحلة أسبوعية تربط المغرب بـ 5 بلدان رئيسية، حيث يتمركز أغلب مغاربة العالم وهي: فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا والمملكة المتحدة، وقد برمجت الشركة 162 رحلة أسبوعية في اتجاه فرنسا مقابل 49 منجزة خلال صيف 2020 وهكذا الباقي.

وعلى مستوى التذاكر، تقترح شركة الخطوط الملكية المغربية أسعارا في متناول أفراد مغاربة العالم، وتم تدقيق هذه العروض لإعداد قائمة أسعار استثنائية تختلف حسب الوجهات وحسب عدد أفراد الأسرة، وبالتالي الأسعار الاستثنائية أعلنت بين 97 أورو و150 أورو لرحلة شاملة: الذهاب والإياب، انطلاقا من أوروبا، وبطبيعة الحال مع تعبئة موارد بشرية ومادية إضافية مهمة.

وتفاديا لاحتكار حجز التذكرة، فإن هذه الأخيرة تباع بصفة إسمية للزبناء، إما مباشرة أو عبر الوكالات المختصة، ويتوقع أن تكلف هذه العملية حوالي 2.5 مليار استخصص لتغطية فارق أسعار التذاكر.

وهكذا، تمكنت المطارات المغربية فعلا من استقبال عدد من المسافرين يصل إلى 180.000 مسافر حوالي 65% منها في الوصول في ظرف لا يتجاوز أسبوع واحد، وسيعرف هذا الراج ارتفاعا متزايدا في الأيام المقبلة وفي الأسابيع المقبلة، وستقوم حوالي 42 شركة للنقل الجوي باستئناف أنشطتها في المغرب، اللي كانت توقفت، يتزامن هذا مع استئناف الرحلات من وإلى بلادنا في هذه الفترة، وهي شركات ستصل المغرب بـ 43 بلد.

وبطبيعة الحال، هاذ الأمور كلها تتم بتوازي مع التأكيد على التدابير الصحية والتدابير الاحترازية المواكبة والضرورية عند الدخول، لا في الموانئ البحرية، ولا في المطارات الجوية.

هذه إذن أهم الإجراءات فيما يخص الأسفار والدخول ولكن أيضا، كما قلنا من قبل كانت هناك أيضا تحسين ظروف الإقامة بمؤسسات الإيواء، وأريد هنا أن أوجه واحد التحية خاصة للقطاع ديال السياحة ومختلف المتدخلين في السياحة، سواء كانوا فيما يخص الفنادق أو كانوا من مختلف المتدخلين والمهنيين المرتبطة بالسياحة، بغيت نشكركم، لأن صبرو مرحلة طويلة، احنا نتعرفو بأن إجراءات ديال الإغلاق ديال الحدود، الآن تقريبا غادي نقربو من عام ونصف، سنة ونصف، وعدد من هذه المؤسسات إما متوقفة وإما تشتغل في واحد الطاقة دنيا من الاشتغال ديالها، ورغم ذلك، وأنا استقبلتهم مرارا واستقبلتهم السيدة الوزيرة، وزيرة السياحة، ونشكرها حتى هي لأن قطاع السياحة حتى هو واكب هذه الأمور كلها، بغيت نشكركم لأن صبرو هاذ الفترة كلها، تفهمو الإكراهات ديال بلادهم، تفهمو بأن هاذوك الإكراهات هي دولية ديال جميع أنحاء العالم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سلام الله عليكم جميعا.

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة من أجل المساهمة في هذه الجلسة الدستورية المتعلقة بتقييم السياسة العامة للحكومة، خصوصا في هذا الموضوع الذي يحظى بالاهتمام والاستعجال في هذه الظرفية الدقيقة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

منذ حوالي شهر، وتحت هذه القبة المحترمة، قمنا في فريق الأصالة والمعاصرة رفقة باقي الفرق البرلمانية، خلال الجلسة الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية، بتوجيه سؤال واضح وصرح للسيدة وزيرة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتنظيم عملية "عبور" الخاصة بمغاربة العالم، أجابتنا السيدة الوزيرة بجواب غامض ملغوم وغير مفهوم حول تنظيم العملية من عدمها.

ورغم ذلك، أتح السادة المستشارون على السيدة الوزيرة بأن توضح رؤية الحكومة في أقرب وقت، لأن، السيد رئيس الحكومة، جل مغاربة الخارج هم موظفون وأجراء ما تيتحكموش في القرار ديال العطلة السنوية ديالهم، اللي تيتحكم في العطلة السنوية هم أرباب المعامل والمشغلين، وكان لزاما على الحكومة تحدد موعد لفتح الحدود قبل هذا الوقت، ولكن مع الأسف الشديد، خرجنا من هاذ القاعة بدون جواب مقنع، وأصرت الوزيرة أن تتهرب من الجواب.

لذا نتساءل معكم، السيد رئيس الحكومة، ما هو دور هذه الوزارة؟ ما هي اختصاصاتها؟ ما عندها امتداد جغرافي، ما عندها تمثيلات جهوية، ما عندها تمثيلات إقليمية، ما عندها تمثيلات خارج أرض الوطن، الجالية المغربية المقيمة بالخارج ما تتلمسش على أرض الواقع وجود هاذ الوزارة، إلى كنتودرتوهاذ الوزارة فقط من أجل إرضاء الجالية المغربية بالخارج، فرجاء حذفها وخليو وزارة الخارجية تقوم بأشغالها وتدير مديرية وسط وزارة الخارجية، على الأقل عندها تواجد خارج أرض الوطن وعندها تمثيلية إقليمية ووطنية، عندها سفارات، عندها قنصليات إلى غير ذلك.

ولكن اليوم نفاجا مرة أخرى في الداخل والخارج بقرار فتح الحدود وإطلاق عملية موسعة على مستوى النقل الجوي والبحري، ما معنى هذا؟ أن هناك شيء غير مفهوم، هل هناك جهاز وسط الحكومة يقرر من دون حكومة بأكملها؟ من أين جاء هذا القرار بعد ما تقال لنا هنا

سنوات، مرة اخترنا الخدمات الإدارية لمغاربة العالم، هاذ العام تقرر أن يكون هذا الاحتفال تحت شعار "المغاربة المقيمون بالخارج في صلب النموذج التنموي الجديد".

هذا، ويرتقب أيضا أن يتم تنظيم الاجتماع التاسع للجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة خلال شهر يوليو المقبل، وذلك لدراسة عدد من الإجراءات، وخصوصا ذات الطابع الاجتماعي لمواكبة مغاربة العالم، وأيضا لدراسة ما تحقق في هذه السنة وتقييمه.

السيد الرئيس المحترم،

أريد أن أؤكد في الختام على أننا مقبلون فعلا على واحد الرهان وطني مهم وكبير، يتمثل في إنجاح واحد العملية ديال العبور اللي هاذ السنة غتتم بطريقة غير مسبوق في ظروف استثنائية، وستمكن من أن نستقبل أخواتنا وإخواننا مغاربة العالم في ظل إجراءات ديال الحيطة والحذر، التي يجب جميعا أن نتخذها واليقظة على جميع المستويات، باش تمرهاذ العملية في ظروف صحية جيدة، ونحافظو على المكتسبات اللي حققتها بلانا في تدبير هذه الجائحة، بفضل التعاون ديال جميع المغاربة، وفضل الرؤية الاستباقية والاستشرافية لجلالة الملك حفظه الله، وبالنظر إلى أنه أحيانا تبرز واحد الشوية ديال التراخي في احترام عدد من الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، لابد أن نذكر بضرورة الالتزام الصارم بهذه الإجراءات، ونحن مدعوون جميعا للتعاون في هذا المجال، ولكن أيضا نحن مدعوون لتحلي بروح التفاؤل، بروح الأمل، بروح الإيجابية، وهي الروح التي عبر عنها جلالة الملك، حفظه الله، في خطاب افتتاح السنة التشريعية، والتي قال فيها هاذ الخطاب ديالو قال فيه "وإنني واثق بأننا سنرفع جميعا هذا التحدي تحدي مواجهة الجائحة والخروج منها سالمين، في إطار-يقول جلالته الملك - الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي"، ثم اختتم جلالته الملك، حفظه الله، خطابه السامي بقوله تعالى بالآية الكريمة "وَلَا تَيَأْسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ".

شكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وننتقل الآن إلى مداخلات الفرق والمجموعة في إطار التعقيب على جواب السيد الرئيس.

أول متدخل في البرنامج عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد ودمين:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

على أن تكثف تحويلاتها إلى بلدها المغرب، فقد بلغت تحويلات الجالية المغربية سنة 2020، حسب تقرير البنك الوطني حوالي 68 مليار درهم، وفي سنة 2021 ينتظر أن تصل 71.9 مليار درهم، وفي سنة 2022، 73.4 مليار درهم.

يجب الوقوف، السيد الرئيس، عند هذه الأرقام ونتعاملو، السيد رئيس الحكومة، مع هاذ الأرقام بجديّة.

هاذ الأرقام، السيد الرئيس، تستحق قرارات جريئة، تستحق قرارات معقولة، لا تستحق قرارات عشوائية وارتجالية.

نحن على أبواب الانتخابات، السيد الرئيس، لماذا حرمتم الجالية المغربية من ممارسة حقها السياسي؟ علاش حرمتهم ما اعطيتمهم تمثيلية ديالهم في الانتخابات؟ علاش حرمتهم من حق التصويت؟ هاذ الشيء اللي بغات الجالية المغربية.

الجالية المغربية عندها مساهمة قوية في التنشيط السياحي والعقاري، وأنا ابن أكادير وقاطن أكادير، أي ما أقول، أكادير مدينة سياحية كباقي المدن راه تستغيث، راه هناك مؤسسات يستحيل أن تفتح بعد اليوم، عندها ديون، ضرائب، الأجراء ما تخلصوش، الأمل ديالهم الوحيد هو دخول الجالية المغربية بالخارج باش عاود تنشيط شوية الحركة السياحية وبعض السياحة الوطنية.

تيساهمو في التنشيط العقاري، السيد رئيس الحكومة. الجالية المغربية بالخارج تستثمر الأموال ديالها في شراء العقارات في المغرب، الجالية المغربية تتلقى عند المهاجر المغربي عشر عقارات في ملكيته في المغرب، وتتلقى عنده صفر (0) في أوروبا، حتى الدارفين ساكن كارها، عكس بعض المغاربة القاطنين بالمغرب اللي تيشريو العقارات في إسبانيا وفي إيطاليا وفي اليونان، هاذو وطنيين أكثر منا، السيد الرئيس. هاذو وطنيين، لماذا هذا؟ لأن عندهم ارتباط بالأرض ديالهم، ارتباط بالوطن ديالهم، عندهم شعار واحد هو "الله، الوطن، الملك".

الجالية المغربية بالخارج، السيد رئيس الحكومة، ما بغاتش الفولكلور نهار 10 غشت. السيد رئيس الحكومة، الجالية المغربية بالخارج ما بغاتش الحلوى وأتاي في العمالات نهار 20 غشت، الجالية المغربية بالخارج بغات تكون الإدارات مفتوحة نهار يجيو، ماشي مهجورة، يجب إعادة النظر في العطل السنوية للموظفين في الإدارة المغربية، لأنه يتصادف العطلة الصيفية ديالهم أو السنوية مع العطلة السنوية ديال المهاجرين بالخارج، وتتلقى الإدارات شبه فارغة، بغاو تكون هاذ المبادرة الملكية قاعدة ليست استثناء، بغات تكون هاذ المبادرة في كل سنة تكون هاذ المبادرة.

لأول مرة الخطوط الملكية المغربية كتلتزم باش توفرننا 2.5 مليون تذكرة مقابل 384.000 السنة الماضية، بغاوها تكون قاعدة، بغيناها العام الجاي والعامين الجايين لأنه السبب الوحيد باش نجعلو المغاربة كلهم يجيو يزورو بلادهم ويستثمرو في بلادهم، وهي مريحة في نفس

في البرلمان بأنه مازال ما عندهومش رؤية واش يحلو الحدود أو لا ما يحلوهاش، واش كاين شي جهاز آخر ما تعرفوش؟ واش عدم الانسجام ديال الحكومة؟ واش واش واش؟ احنا تنطرحو عدة أسئلة، لأن واضح من هاذ القرار المفاجئ أنه هناك ارتباطك داخل عمل الحكومة، هناك ارتباطك داخل عمل الحكومة هذا ما لا شك فيه.

السيد رئيس الحكومة،

هاذي حكومة تتدبر أمور المغرب لـ 10 سنوات وما تقدرش تكون عندها رؤية ماذا سيقع من دابا شهر، وبغيتو المغاربة يثيقو في هاذ الحكومة؟ وبغيتو الجالية المغربية تثيق في هاذ الحكومة اللي ما عندهاش حتى رؤية لمدة شهر؟

هاذ الارتباك، السيد رئيس الحكومة، اللي وقع للحكومة أيضا سبب للجالية المغربية بالخارج ارتباك أضع، قد ما فرحو في فتح الحدود قد ما فرحو قد ما تيتلقاو مشاكل جمة.

أولا، ما عندهمش العطلة ديالهم الصيفية، ما عندهمش التراخيص؛

ثانيا، تلاقوا مع جشع الشركات لا للطيران ولا الأسطول البحري الغلاء ديالهم وما موجودينش بكثرة، ولكن نحمد الله مرة أخرى أن لدينا جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، فلولا تدخله الذي رفع الحصار على مغاربة العالم، ورفع عنهم الهم والغم لعاش المغاربة على وقع الحسرة واليأس من اختيارات هذه الحكومة.

وهنا نذكر بعض المبادرات الملكية السامية لإنقاذ الحكومة الفاشلة في تدبير جائحة "كوفيد-19" منذ بدايتها: إحداث صندوق محاربة كورونا، الذي فضله تم تخصيص دعم مباشر لحوالي 5 الملايين من الأسر المغربية والأفراد الفاقدين للشغل، مجانية التلقيح دون استثناء رغم كلفته المالية الكبيرة ورغم المضاربات التي همت السوق الدولية.

واليوم مرة أخرى يتدخل صاحب الجلالة لضبط أسعار الرحلات وتسهيل عودة المغاربة إلى بلادهم.

ومن هذا المنبر، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم لعاهل البلاد، ملكنا نصره الله وأيده، على هذه المبادرة الإنسانية الرائعة التي تعكس حرص جلالته على خدمة رعاياه في جميع الدول دون تمييز أو إقصاء، كما يعكس قرب جلالته من كل هموم المواطنين المغاربة في الداخل والخارج ووقوفه معهم في السراء والضراء وفي الأفراح والأحزان.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عملية "مرحبا" ليست فقط من أجل صلة الرحم أو السياحة، عملية مرحبا هي مساهمة في اقتصاد البلاد ومساهمة فاعلة وفعالة، فهي مصدر مهم للعملة الصعبة، فحسب تقرير البنك الوطني ورغم جائحة كورونا بأوروبا ورغم الظروف التي تعيشها الجالية، فإنها أصرت

المستشارة السيدة خديجة الزوهي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

رئيس الحكومة.

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارون،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفاعلا وتعقيبا على جوابكم، السيد الرئيس المحترم، ولعرض وجهة نظر الفريق من خلال حزب الاستقلال وكذا الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في موضوع السياسة العامة المتعلقة بتدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية بالخارج في ظل الإكراهات الناتجة عن وباء كوفيد.

ولابد أن أعرب بداية عن تقديرنا للتضحيات الجسام لمغاربة العالم في بناء وتنمية الوطن وتسويق صورته دوليا والدفاع عن قضاياها العادلة وعلى اعتزازنا بالمكانة السامقة والرائدة التي يتبوؤها في بلدان الإقامة.

السيد الرئيس،

إن مغاربة العالم يضطلعون بأدوار مركزية كبرى على كافة الأصعدة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

نسائلكم اليوم عن ما قدمته الحكومة طيلة السنوات العشرة الماضية؟ وما أعدته من تدابير لاستقبالهم ومواكبتهم خلال فترة مقامهم؟

إن هذا التساؤل يظل هاجسا السنوي ويزداد إلحاحا بعد أن حرمتهم الجائحة من زيارة وطنهم وصلة الرحم بعائلاتهم لمدة تقارب سنتين، وبعد أن أقدمت بلادنا عن تدبير عملية مرحبا لهذه السنة بقرارات على درجة كبيرة من الأهمية، لعل في مقدمتها استثناء إسبانيا من موسم العبور لسنة 2021.

اسمحوا لي في هذا الصدد أن أؤكد أن موقفنا بهذا الخصوص واضح ولا يحتاج إلى تأكيد في ظل المناورات العدائية غير المتوقعة من إسبانيا والمتنافية مع روح الشراكة وحسن الجوار، والتي تهم قضايا وحدتنا الوطنية والمصالح الإستراتيجية للوطن.

إن ما وقع لمناسبة لنذكر من يحتاج إلى تذكير أن الحفاظ على التعاون الثنائي والشراكة الثنائية هي مسؤولية مشتركة، يقويها الالتزام الدائم بتعزيز الثقة المتبادلة وصيانتها واستمرار التعاون المثمر وحمائية المصالح الإستراتيجية للبلدين.

وأما من يظن أن المغرب مجرد دركي لحماية حدود الآخرين فظنه طبعاً خاطئ، وليتملكه اليقين أن المغرب القوي والمتماسك بملكه وشعبه ومؤسساته الديمقراطية وكذا السيادية عصي على كل

الوقت، لأن السيد رئيس الحكومة ملي تيجي المهاجر المغربي للمغرب تدير 3 أيام في الطريق و3 أيام ملي تيرجع هي 6 أيام، زيد عليها الباخرة، زيد عليها الأكل والمبيت راه تيتقام عليه بزاف، وكون جنباه في الطائرة هناك الشبي اللي تيصرف في ذوك 6 أيام غادي يصرفو مباشرة في المغرب.

إذن راه المغرب استفاد، وإذا كانت شي خسارة عند الخطوط الملكية المغربية، هاذي راه شركة وطنية ندعمها من المال العام، ما فيها باس، راه جميع الدول فيها الشركات الوطنية تدعم من المال العام، احنا ندعموها من المال العام ونوفرو للجالية المغربية 2.5 مليون تذكرة كل سنة، السيد الرئيس.

خصنا نوفرو لهم جميع الإمكانيات باش يوصلو إلى ديورهم مرتاحين، علاش بقى مطار بني ملال مسدود منذ أن دشنه صاحب الجلالة في 2014؟ علاش المطار ديال حمو مفتاح في تازة باقي مسدود، وتازة فيها 40.000 مهاجر؟ علاش ما نصلحوش المطارات اللي تيتواجدو اليوم في حالة يرثى لها؟ مطار المسيرة بعمالة إنزكان آيت ملول، حالة يرثى لها، مطار الحسن الأول بالعيون إلى غير ذلك.

الإشكالية الأخرى، السيد رئيس الحكومة، هي وضعية قاطني المنطقة (ب)، ما تنفهموش احنا السيد جاء من دولة، دار التلقيح ديالو، التلقيح معترف به من طرف (OMS²) المنظمة الدولية للصحة، وأنت تيجي هنا وتقول له دخل 10 أيام للحجر الصحي، وعلى نفقتو، راه ما يمكنش، على الأقل، على الأقل أنا ما ندخلش في الشغل ديال اللجنة العلمية الوطنية، ولكن إلى كان ملقح ما يمكنش نطلبولو يدير الحجر الصحي، ولو لم يكن ملقح نطلبولو يدير (PCR) نديروه له ملي يدخل في نهار، نطلبوه له يديرو 3 أيام ولكن ندخلوه 10 أيام وهو عندو 20 يوم ديال الكونجي ونديروه 10 أيام في الحجر الصحي بقات له 6 أيام ضايعة في الطريق ويومين لأن القرار جا مفاجئ يومين للاستعداد هي بقات له يومين يدوزها في البلاد ديالو.

إذن، السيد الرئيس، هاذي هي بعض الاختلالات التي تشوب عملية "عبور"، "مرحبا 2021"، وكذا بعض انتظارات الجالية المغربية بالخارج، والتي نتمنى صادقين أن تتعامل معها الحكومة بالجدية والسرعة اللازمة، حتى يتسنى لأفراد الجالية المغربية قضاء عطلتهم في أحسن الظروف.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

² Organisation Mondiale de la Santé

وعناصره الثقافية والدينية والهوياتية، إنهم أحد أهم عوامل تحقيق التضامن والتماسك الاجتماعي، فأسر كثيرة تعيش من تحويلات أفراد عائلاتها بالخارج.

إنهم يشكلون أيضا، السيد رئيس الحكومة، خزانة للأطر والكفاءات المشهود لها بالتميز والحنكة، وكل مرة نسمع أسماء تعين في مناصب عليا ببلدان المهجر.

هم أيضا أحد العناصر المهمة للرأس المال المادي بالنظر لمساهماتهم في تمويل الاقتصاد المغربي، فأول سائح في المغرب هم مغاربة العالم الذين يمثلون ثلث الحجوزات في الفنادق المصنفة.

كما أن الناتج الداخلي الخام للجالية المغربية المقيمة بالخارج يناهز 208 مليار دولار سنويا، باعتماد متوسط الدخل في بلدان الإقامة، إنهم كذلك من أكبر المساهمين في تأمين احتياطات البلاد من العملة الصعبة، والتي بلغت ما مجموعه 68 مليار درهم في 2020، أي ما يناهز 7% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يمكن من تغطية ما يناهز 50% من العجز التجاري.

ولئن كانت هذه الأرقام تعكس الوزن الاقتصادي المهم لمساهمات مغاربة العالم، غير أنها بالمقابل تكشف عن بنية تقليدية لهذه المساهمات، تهيمن فيها الاستثمارات العقارية بنسبة 41%، فيما لا يتجاوز حصة المشاريع المنتجة سوى 14% من مجموع الاستثمارات، والمسؤولية عن هذا الوضع تتحملها حكومتكم، السيد رئيس الحكومة، التي فشلت دون شك في خلق آليات للتوظيف الجماعي الخاصة بمغاربة العالم وغيرها من الآليات الكفيلة بتوجيه هذه الموارد لتنشيط الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل، بل استكانت إلى الحلول السهلة في تديير تحويلات مغاربة العالم.

والأدهى من ذلك، تسجيلنا في الفريق لتراجعات ولتخبط كبير على مستوى التديير الوزاري لقضايا الجالية، إذ نسجل عدم الاستعانة بقضاة مختصين كما كان الأمر في حكومة عباس الفاسي، كذلك عدم الاستعانة بخبراء متخصصين في حل الشكايات التي تطرح على مستوى الوزارة، قرارات يطبعها التخبط وغياب وجود وضوح وتحتاج إلى شرحها وتفسيرها للمغاربة، خصوصا ما يرتبط بقوائم الدول التي تعرف انتشارا لسلالة المتحورة أو غياب الإحصائيات الدقيقة عن الوضعية الوبائية، والتي خلفت احتجاجا للجالية المغربية، خصوصا منها المقيمة في بلدان الخليج العربي، التي يفرض عليها الحجر الصحي في فنادق على نفقتها خلال وصولها إلى المغرب.

ألا يمكن أن يكون الحجر في منازلهم بديلا عن الفنادق؟ صحيح، بالمناسبة نحن واعون بمسؤولية السلطات الصحية، ولكن كان من الممكن أن نفهم نحن كبرلمانيين حتى يمكن أن نفسر مجموعة من الأسئلة التي تطرح علينا.

إذن نحن لا بد أن نكون في صف التواصل، السيد رئيس الحكومة.

الخصوم، أيا كان عددهم ومهما كانت مواقعهم.

ولكم كان تخوفنا من تقاعس الحكومة إزاء جشع شركات النقل الجوي والبحري خلال هذه الفترة الصعبة الموسومة بالتداعيات الخطيرة للجائحة، لكن من أظاف الله لهذا البلد تواجد رئيس دولة وملك مواطن ما فتى يولي عنايته الكريمة بأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج ولكل قضايا الوطن، وكان آخرها تعليماته السامية للسلطات المعنية وكافة المتدخلين والفاعلين في مجال النقل الجوي والبحري بالحرص على اعتماد أسعار معقولة في متناول الجميع.

وبهذه المناسبة، ننوه عاليا باسم الفريق الاستقلالي بالالتفاتة المولوية السامية لتديير عملية "مرحبا" لهذه السنة، والتي أثلجت صدورنا ورسمت ملامح الفرحة على محيا أبنائنا في المهجر والعمل الجبار الذي تضطلع به مؤسسة محمد الخامس في تنظيم عملية "مرحبا"، مما جعلنا نموذجًا استثنائيا، نموذجًا يحتدى به، نموذجًا يلتف من حوله، ورأينا أن صور الملك وتحيات خاصة من مواطنين مغاربة وليس فقط مغاربة.

إذن الملك يروي لنا قصص نجاح متتالية في هذه الجائحة.

وفي هذا الصدد، السيد رئيس الحكومة، من الضروري أن ننمهم إلى خطر المضاربات في أسعار التذاكر من قبل بعض وكالات الأسفار، كما ننوه بمجهودات الخطوط الملكية وبالإجراءات العديدة التي قامت بتوفيرها من أجل تسهيل التنقل، وهنا أعيد السؤال الذي طرحه زميلي من قبل:

تري ما مصير مطار بني ملال والمدينة التي تعرف اكتظاظا كبيرا من المهاجرين في بعض الدول؟ فليس من العدل أن يبقى هذا المطار موقوفا ولا يفعل.

بالله عليكم، السيد رئيس الحكومة، ألا يستحق أن نطرح سؤالا مفعما بالحسرة، ونحن بلد تمتد سواحله على طول أزيد من 3500 كلم، ألم يلفت هذا انتباه حكومتكم الموقرة إلى حاجتنا إلى ناقل وطني في قطاع النقل البحري بعد تصفية شركة كومانااف (COMANAV³)، لن أطيل في هذا الموضوع الذي هو لوحده يستحق جلسة شهرية.

السيد رئيس الحكومة،

إن موضوع جلسة المساءلة اليوم ليس موضوعا للترف الفكري أو المزايدات، وإنما يستدعي مناقشة دقيقة لرهانات وأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذا الاستراتيجيات الكبرى، حيث تكشف الأرقام المتوفرة برسم حصيلة 2020 عن معطيات مثيرة للاهتمام، ومنها أن عدد مغاربة العالم أصبح يزيد عن 5 ملايين نسمة، موزعين على أزيد من 100 دولة.

إنهم يشكلون اليوم مكونا مهما من الرأس المال اللامادي بكل مميزاته

³ Compagnie Marocaine de Navigation

للحكومة، والتي جعلت هذا الحق معلقا إلى إشعار آخر، على خلاف ما هو منصوص عليه في الفصل 17 من دستور المملكة سنة 2011، الذي يقضي بأن يتمتع المغاربة المقيمون بالخارج بحقوق المواطنة كاملة بما فيها حق التصويت والترشيح.

وإذا كان لكم موقف آخر مما نحن بصدد بيانه، فما الذي منع الحكومة سنة 2015 من قبول مقترح قانون حزب الاستقلال الذي جاء منصفا للجالية المغربية في الخارج، لضمان مشاركتها الفعلية في الانتخابات؟ أم أنكم أوفياء للتلاعب بالكلمات وتكريس الانتزاعية وإهدار الفرص المتاحة ليس للجالية المغربية فقط بل لتعزيز المسلسل الديمقراطي في بلادنا؟

السيد رئيس الحكومة،

يبدو أنكم غير مباليين بما يقع وأنتم تحدثوننا عن إنجازاتكم وتدابيركم، وكان يجدر بكم وأنتم تقدمونها أن تمتلكوا فضيلة النقد الذاتي، لتقروا بعجزكم عن الوفاء بالتزاماتكم والاستجابة لتطلعات مغاربة العالم ومنحهم حق المواطنة الكاملة وأن تلتزموا بالمقابل بتوجيه عملكم لما تبقى من الولاية إلى تجاوز المنظور القطاعي في التعاطي مع قضايا الجالية المغربية المقيمة بالخارج، باعتبار أن الموضوع هو أفقي بامتياز والإنصات إلى همومهم ومساعدتهم على حل المشاكل والعقبات التي يكابدونها بسبب ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية.

السيد رئيس الحكومة،

ختاما، أؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، أن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وهو يقدم ملاحظاته انطلاقا من موقعه في المعارضة الوطنية الاستقلالية، يأمل أن تنكبوا على إنجاز عملية العبور والإقامة، لأننا في حاجة إلى تقوية جسور الثقة مع مغاربة العالم، بما يعزز مشاركتهم الفعلية في إنجاح النموذج التنموي المرتقب، والذي أكد تقريره الختامي على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز وتقوية الروابط الثقافية واللامادية مع مغاربة العالم، باعتبارهم مكونا أساسيا ومهما من الشعب المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

كنا نأمل كذلك أن تقدم لنا الحكومة ما يفيد انخراطها الشامل في التنزيل الأمثل للالتزامات وتعهداتها المصادق عليها في البرنامج الحكومي، لكننا اليوم وبعد الاستماع بإمعان كبير لجوابكم، السيد الوزير، نجزم بالقول أن الحصيلة الحكومية بعيدة كل البعد عن البرنامج الحكومي وعن انتظارات وتطلعات مغاربة العالم وعن السياسة العمومية المندمجة والتي من المفروض أن يحكمها التكامل والالتقائية والتنسيق بين جميع المتدخلين.

أين نحن اليوم من تفعيل المقترحات الدستورية القاضية بإشراك مغاربة العالم في المؤسسات الوطنية؟

ما مصير التزامكم، السيد رئيس الحكومة، بالإسراع بإخراج القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج؟

أين نحن اليوم من استكمال ورش الإصلاح القنصلي ومسلسل تحديث وتجويد الخدمات القنصلية والاجتماعية لفائدة أفراد الجالية المغربية بالخارج؟

وهلا أخبرتمونا، السيد الرئيس، عن حصيلتكم في الاهتمام بإشكالية السجناء المغاربة في السجون الأوروبية وضحايا الجرائم العنصرية والتي راح ضحيتها العديد من أبناء وطننا رحمهم الله، آخرها الجريمة الشنعاء بإقليم مورسيا الإسباني.

السيد رئيس الحكومة،

إن الواقع لا يرتفع، ولا يزيدنا إلا اقتناعا بقصور المنظور الحكومي وضعف اختياراته على إيجاد حلول للمشاكل والمعضلات التي تواجه مغاربة العالم، والتي تدفع العديد منهم إلى تحويل مقامهم القصير إلى جولات مكوكية، بالانتقال بين جحيم دواليب الإدارات والمؤسسات، من إدارة الضرائب والمحاكم وغيرها.

مقتضب القول أن قضايا الجالية في منظور الحكومة هو مجرد أرقام مالية وعددية، كم عدد المهاجرين؟ ما مجموع عدد التحويلات المالية؟ ما معدل الاستثمار؟ وهلم جرا، والحقيقة أنها وعلى خلاف ما تعتقدون مغارة العالم هم امتداد ومصدر قوة وفخر للوطن، وجب عليكم إيلاؤهم الاهتمام اللازم، نهجا على العناية السامية التي يولمها جلالة الملك لمغاربة العالم.

لكن، واقع حصيلتكم يكشف أن مواطنة الدياسبورا (diaspora) المغربية تبقى موقوفة التنفيذ، ومع الأسف، عرضة للمزيدات الحكومية، ومنها موضوع المشاركة السياسية للمغاربة المقيمين في الخارج، التي كنا نرتقب أن تأخذ حيزا مهما في النقاش السياسي وفي العمل التشريعي وفي نهاية الولاية التشريعية الحالية 2016-2021، سواء كمشاريع أو كمقترحات قوانين.

إن "أزمة الحقوق السياسية" تصلح عنوانا ملازما للجالية المغربية في الخارج، وهي حقوق ظلت في دائرة العدم بسبب غياب الإرادة السياسية

على لائحتين في تصنيف دول الانطلاق، تخضعان لمعايير مرتبطة بالحالة الوبائية لهذه الدول، والتعامل الاحترافي والعلمي مع واقع صحي عالمي متغير، تتنازعه الرغبة في العودة التدريجية للحياة قبل كورونا وهواجس الحفاظ على وضع صحي مستقر.

هذا التوازن واليقظة العالية الذي اعتمدته الحكومة وفعالية التنسيق بين الفاعلين والمتدخلين ما هو إلا تأكيد على استمرارها في حسن التدبير الصحي الذي ظل محط تنويه واثمين المتابعين والمواطنين وفي تنظيم عملية الاستقبال بكل مسؤولية والتزام بالتوجيهات الملكية.

هي مناسبة أيضا للإشارة إلى أهمية الطابع التفاعلي الذي طبع تعاطي الحكومة مع هذا الموضوع، من خلال التراجع عن بعض الإجراءات التي كانت مثار تساؤلات ومخاوف من جاليتنا والمتعلقة باستصدار تراخيص استثنائية للمسافرين القادمين من الدول المصنفة في اللائحة (ب).

هي مناسبة أيضا للتنويه بالتفاعل السريع للحكومة مع التوجيهات الملكية بكل جدية ومسؤولية وتوفير ميزانية مهمة لدعم تذاكر الرحلات البحرية والجوية.

وبالمقابل، لا بد من إثارة مجموعة من التوضيحات حول ما يتعلق بإجراء تحاليل (PCR) خلال الرحلات البحرية وتكليفها ومكان إجرائها وأجال التوصل بنتائجها، كيفية الخضوع لحجر صحي بالنسبة للمسافرين القادمين من الدول المدرجة باللائحة (ب)، وهو ما يتطلب الإعلان عن تفاصيله للعموم، وأولها الفنادق المرخص لها وتوزيعها الجغرافي وتكلفتها بشكل يتناسب مع إمكانيات المسافرين والقرب من وجهتهم، مع ضرورة مراقبة مدى احترام هذه الفنادق للمعايير الصحية والتسعيرات المتفق عليها.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أبان التعامل مع خصوصية عملية "مرحبا 2021" عن أهمية التنسيق المثمر الذي أطر تدبير إحدى أكبر حركات مغاربة العالم بكل ما تحمله من حمولة اجتماعية واقتصادية لبلدنا ولبلدان العبور والإقامة، في ظل إكراهات صحية وسياسية خاصة، وهو ما يستدعي المواكبة واتخاذ العديد من الإجراءات الإدارية لتيسير ولوجهم للخدمات الإدارية والمرفقية، وهو ما يدفعنا لتقديم جملة من المقترحات للمساهمة في إنجاح مرحلة استقبال المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، تتمثل فيما يلي:

- التسريع ببرمجة خطوط بحرية تنطلق من دولة البرتغال بأثمنة مناسبة والإعلان عنها وتتبع مدى الالتزام بأثمنة التذاكر المدعمة؛

- فتح مفاوضات مع الشركات المغربية لحافلات النقل الدولي حول الإشكالات التي تعترضهم في المساهمة في نقل المسافرين المغاربة بما يخفف على الرحلات الجوية؛

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية حول تدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية بالخارج في ظل الإكراهات الناتجة عن وباء جائحة كورونا.

تتزامن عملية رجوع مغاربة العالم إلى بلدهم هذه السنة مع استمرار الظرفية الاستثنائية التي أفرزتها تداعيات هذه الجائحة، والتي عطلت حركية الأشخاص عبر العالم بصفة عامة وأثرت بشكل غير مسبوق على سهولة ولوج المسافرين إلى أغلب دول العالم، ورفعت من تكاليف السفر، ومغاربة العالم لم يكونوا بمعزل عن هذه التداعيات التي استمرت للسنة الثانية وحرمت الآلاف من الأسر المغربية من الاجتماع مع ذويهم وزيارة وطنهم وأثار ذلك أيضا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على هذه الأسر وتحويلاتهم المالية للمغرب.

وفي ارتباط بالظروف الاستثنائية التي تبصم عملية "مرحبا" لهذه السنة، تتزامن هذه العودة مع شيء من الصعوبات بسبب الأزمة الدبلوماسية مع الجارة الإسبانية، وهو ما يستدعينا للتأكيد في فريق العدالة والتنمية على موقفنا الداعم للمواقف التي اتخذتها بلادنا في معالجة هذا الملف، منددين بسياسة الكيل بمكيالين، التي تنهجها الجارة الشمالية مع بلدنا ومع قضاياها العادلة، وفي مقدمتها وحدة بلدنا الترابية، رافضين في نفس السياق كل المحاولات الرامية إلى توسيع دائرة الأزمة واعتبارها أزمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وهو ما يشكل هروبا إلى الأمام في معالجة الأسباب الحقيقية للأزمة الثنائية التي ابتدأت بسلوك غير مفهوم من الجارة الإسبانية، لم يحترم العلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن استحضار المجهودات المبذولة لإنجاح هذه المحطة لصلبة الأرحام تجعلنا نشكر جلالة الملك على التفاتته النبيلة وتفاعله مع هموم الجالية وإعطاء تعليماته السامية للسلطات المعنية وكافة المتدخلين في مجال النقل للعمل على تقديم أئمنة مناسبة لتسهيل عودة العائلات المغربية بالخارج، وتوجيهاته للمعنيين بعملية استقبال الجالية وتسهيل المساطر الإدارية والجمركية والصحية خلال عملية "عبور".

نشكركم، السيد رئيس الحكومة، على النهج الذي سلكته الحكومة بمختلف قطاعاتها في التعاطي مع هذه الأزمة الصحية وتدابيرها والتوازن الذي استطعتم إقراره بين الإجراءات المتخذة لتنظيم عملية "عبور" واستقبال مغاربة العالم لهذه السنة من جهة، والاحترامات المتخذة لتحسين وطننا من التهديدات الصحية المرتبطة باستمرار فيروس "كوفيد-19" وسلالات الفيروسات المتحورة، بداية بالاعتماد

الخدمات المقدمة لهم، وتوطيد تماسكهم الاجتماعي، وضمان أمنهم الروحي والثقافي، ودعمهم كقوة فاعلة، ساهمت وتساهم في العديد من المناسبات في دعم وطنهم وتعزيز إشعاع ومكانة المغرب دوليا.

وفي الأخير، نتوجه بالتحية والتقدير لمختلف الأطر والموظفين والمساعدين الاجتماعيين، رجالا ونساء، التابعين للقطاعات الساهرة على عملية استقبال مغاربة العالم في ظروف حسنة، رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلدنا، ويمر بها العالم.

شكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا سي عبد الصمد.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد الحوالمريوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدتان الوزيران،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي، السيد الرئيس، في البداية على إثر إثارة السيد أمين الجلسة لمراسلة إخبارية تخصني، أود أن أشكر فريق الأصالة والمعاصرة على فك الارتباط بصفة ودية وحبية وأن أعبّر عن افتخاري بالعمل من موقعي الطبيعي ضمن الفريق الحركي، وأتمنى لجمع الفرق، كل من موقعه، التوفيق خدمة لهذا الوطن.

السيد رئيس الحكومة،

نشكركم على جوابكم، وفي إطار التفاعل مع توضيحاتكم، واستحضارا لواقع الجالية المغربية المقيمة بالخارج في ظل جائحة "كوفيد-19" وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وإيماننا بأهمية جاليتنا كفاعل أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات المعززة بالاقترحات التالية:

أولا، لا يسعنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلا أن نثمن عاليا التعليمات الملكية السامية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وعطفه الأبوي على مغاربة العالم، من خلال تخفيض أسعار تذاكر النقل الجوي لمغاربة العالم إلى وطنهم، وإحداث تعويض عن تنقلهم عبر الرحلات البحرية الرابطة بين موانئ فرنسا وإيطاليا والبرتغال وموانئ المملكة المغربية، وهي قرارات نالت تنويه وإعجاب الخارج والداخل، وهي إشارات يجب أن تلتقطها الحكومة

- تبسيط المساطر واعتماد التدبير الرقمي وتحسين ظروف الاستقبال بالاقنصليات، من خلال الشروع في تنفيذ مخطط إصلاح المنظومة القنصلية؛

- تسريع الخدمات الأساسية باعتماد المواعيد عن بعد، الخاصة بسحب بعض الوثائق في الحالات المستعجلة القصوى، لاسيما وثائق الحالة المدنية وجواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية؛

- التنسيق مع الجهات القضائية والجهات المكلفة بالإدارة القضائية لتسهيل ولوج مغاربة العالم للمرافق القضائية، للاستفادة من مختلف الخدمات داخل آجال معقولة وفي ظروف ميسرة؛

- اعتماد بوابة مكتب الضبط الرقمي من أجل التدبير الإلكتروني للمراسلات لتيسير وتسريع الخدمات ومأسسة منظومة مندمجة لتلقي وتتبع ومعالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج؛

- ضمان ديمومة حقيقية في الإدارات والجماعات الترابية ومختلف المرافق العمومية التي تعرف إقبالا كبيرا للجالية المغربية لقضاء مصالحها الإدارية، واعتماد آجال استثنائية في إصدار بعض الوثائق الإدارية لهم؛

- إلغاء الغرامات الناتجة عن التأخير في أداء الضرائب والرسوم من طرف مغاربة العالم بسبب غيابهم لمدة سنتين بسبب الظروف الاستثنائية المرتبطة بالجائحة؛

- تجويد خدمة البوابة الوطنية للشكايات الموجهة لمغاربة العالم؛
- اعتماد البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، بهدف مأسسة هذه التعبئة لأجل تقوية مساهماتها في مختلف الأوراش التي تشهدها بلادنا؛

- تأكيدنا بهذه المناسبة على ضرورة تمثيلية الجالية المغربية في البرلمان المغربي لما لها من كفاءات وقدرات نافعة لبلدها؛

- التصدي لبعض الممارسات التي تسيء للسياحة الداخلية، من قبيل الرفع من أسعار الإيواء بالفنادق وبمنازل الضيافة، خاصة ببعض المدن التي تعرف إقبالا كبيرا خلال فصل الصيف.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

وختاماً، إذا كانت المؤشرات تؤكد على المجهودات والإجراءات التي تم اعتمادها في هذه الولاية الحكومية وتعكس اهتماما كبيرا بمغاربة العالم، فإن ذلك أصبح يتطلب إرساء سياسة عمومية خاصة بالجالية المغربية بمؤشرات واضحة ووفق برنامج وتمويل ميزانياتي، حتى تصل مستوى تطلعات وطموحات إخواننا المغاربة في المهجر بتحسين

- مضاعفة الجهود لتحسين ظروف استقبال الجالية في القنصليات المغربية بالخارج؛

- العمل على ضمان مشاركة مغاربة العالم في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة الجيدة، تفعيلًا لفصل آخر من الدستور وهو الفصل 18؛

- ضرورة إشراك الكفاءات المغربية بالخارج في المناصب العليا وفي المؤسسات العمومية، للاستفادة من قدراتها ومؤهلاتها العلمية والتدبيرية، وفي هذا الإطار، اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أطلبكم بإفادتنا بنسبة الكفاءات المغربية خارج الوطن ضمن مجموع التعيينات الأسبوعية في المجالس الحكومية على مدى العشر سنوات الماضية؛

- دعم وتأييد جمعيات مغاربة العالم، خصوصًا العاملة في المجال الاجتماعي وفي مجال التعبئة والدفاع عن قضية وحدتنا الترابية؛

- مواصلة المجهودات الرامية إلى تعزيز الروابط بالهوية الثقافية واللغوية المتنوعة مع جاليتنا بالخارج، وفي صدارتها المكون الأمازيغي الأصل، وبالتالي ضرورة مواكبة الجهات التي ينحدر منها أغلبية مغاربة العالم تنمويًا، الريف، درعة- تافيلالت، بني ملال- خنيفرة وسوس... إلخ؛

وأخيرًا، استحضارًا لأهمية جاليتنا اليهودية المتواجدة عبر العالم، نتطلع إلى العناية بالمقابر والمعابد والمتاحف العبرية وتثمين هذا التراث المادي واللامادي، تفعيلًا لأحكام الدستور وللأختيارات الإستراتيجية لبلادنا.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله، أوله وآخره.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار للتعاطي مع موضوع بالغ الأهمية بطابع جد خاص. موضوع يحظى باهتمامنا وهم جميع المغاربة في الداخل والخارج، حيث أن موضوع مغاربة العالم لا يختلف في كونه موضوعًا محوريًا، وليس بالجانب ولا

ومختلف المؤسسات المعنية والمتدخلين والفاعلين لترجمتها على أرض الواقع وبلورة رؤية شمولية واضحة المعالم، تمتد إلى تخفيض أسعار النقل الطرقي والسككي الداخلي وكراء السيارات والإقامة في الفنادق لفائدة جاليتنا بالخارج.

ونتطلع أيضًا، السيد رئيس الحكومة، إلى أن لا ينحصر تنفيذ هذه الرؤية في الأفق الزمني الصيفي فقط، بل نأمل أن يتعداه ليشمل جميع أشهر السنة، تحفيزًا للجالية لزيارتها إلى أرض الوطن على مدار السنة.

كما نطالب الحكومة بالعمل على إيجاد حلول مناسبة لاستفادة جاليتنا بإسبانيا من هاته التحفيزات الحكيمة لصاحب الجلالة، مؤكدين بنفس المناسبة موقفنا المستنكر لما قامت به الحكومة الإسبانية من أخطاء استراتيجية جسيمة تجاه بلادنا، ونؤكد تأييدنا المطلق واللا مشروط لكل قرارات بلادنا تجاه هذه الحكومة؛

ثانيا، السيد رئيس الحكومة، نسجل للأسف ضعف التواصل مع الجالية المغربية المقيمة بالخارج في كثير من قضاياها، وضعف مواكبتها لإيجاد حلول لإشكالياتها ومشاكلها المتعددة، وتذكرونا الجدل الذي أثاره موضوع توقيع المغرب لاتفاقية التبادل الآلي للمعلومات مع بعض الدول لأغراض جبائية، وكذلك موضوع منع أفراد الجالية المغربية المقيمة ببلجيكا من الاستفادة من السكن الاجتماعي عند توفرهم على ممتلكات بالمغرب، وقبلهما تذكرونا إشكالية الضمان الاجتماعي لجاليتنا بهولندا، ومن هذا المنطلق ندعو الحكومة إلى إعطاء الأهمية اللازمة والضرورية للتواصل مع مغاربة العالم باستمرار؛

ثالثًا، كما لا يخفى عليكم، السيد رئيس الحكومة، يتمتع مغاربة العالم بحقوق المواطنة كاملة بمنطوق الدستور، خاصة في الفصل 17 منه، فهذا الأخير يضمن للجالية الحق في المشاركة السياسية والانتخابية، من خلال ممارسة حقهم في التصويت والترشح لضمان تمثيلهم في المؤسسات المنتخبة، خصوصًا التشريعية منها، ونحن في موقعنا لم نفوت أية مناسبة إلا ودافعنا فيها عن تفعيل الفصل 17 من الدستور، وفي هذا الصدد نسائلكم السيد رئيس الحكومة عن مقاربتكم لتزليل وأجراء هذا المقتضى الدستوري.

أما بخصوص مجلس الجالية المغربية بالخارج الذي أناط به الدستور مهام إبداء الآراء حول توجهات السياسات العمومية التي تمكن المغاربة المقيمين بالخارج من تأمين الحفاظ على علاقات متينة مع هويتهم المغربية، وضمان حقوقهم وصيانة مصالحهم، نسجل للأسف، السيد رئيس الحكومة، التأخر في إصلاح وتجديد تركيبة واختصاصات هذا المجلس، وهو ما نأمل تداركه في المستقبل القريب؛

رابعًا، استحضارًا لأوضاع مغاربة العالم ولإشكالياتهم ورهاناتهم، نتطلع أيضًا، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى:

- العمل على منح تحفيزات جبائية وعقارية وتبسيط المساطر الإدارية لجاليتنا للاستثمار بالمغرب؛

هذه التعليمات الصارمة والنافذة، تجاوبت معها الشركات الناقلة الوطنية باعتماد أسعار غير مسبوقه وتفضيلية، ورحب به كذلك مهنيو السياحة باعتباره إجراء سيساهم في إقلاع الصناعة السياحية التي عرفت ركودا حادا خلال هذه الفترة، حيث قررت الوحدات الفندقية أسوة بشركات الطيران اعتماد تخفيضات تصل إلى 30% لفائدة أفراد الجالية الراغبين في قضاء عطلتهم الصيفية بالمغرب.

وإذ نتمن هذه الخطوات التي تلت القرار المولوي السامي بتسهيل عودة مغاربة العالم لأحضان عائلاتهم ووطنهم، ندعو الحكومة إلى اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التي من شأنها إنجاح عملية "مرحبا 2021"، حيث حق علينا جميعا أن نساهم، كل من موقعه، لتكون هذه السنة سنة لقاء وأفراح للجميع بعد فترة صعبة عاشها العالم بفعل الجائحة ومخلفاتها.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الحمد لله، التميز المغربي يتواصل مجددا في تديره لملف الجائحة وتداعياتها بفضل تبصر وحنكة وحكمة صاحب الجلالة نصره الله وأيده، الذي يحرص دائما على حماية حقوق ومصالح شعبه الوفي، وبنفس هذه الروح الوطنية وهذه الشهامة والإنسانية العالية، نطالب الحكومة بإعادة النظر في بعض قراراتها على غرار إلزامية الحجر الصحي لمدة عشرة (10) أيام عند العودة إلى المغرب بالنسبة لأبناء الجالية ببعض البلدان المصنفة في اللائحة (ب) التي تضم 74 بلدا، على الرغم من دخول بعضها المنطقة الخضراء واستفادة هؤلاء من عملية التلقيح، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار قصر مدة إجازتهم، كما أن ظروفهم المادية والمعنوية لا تسمح لهم بزيادة مصاريف النفقات لدى الفنادق للخضوع لهذا الحجر.

السيد الرئيس،

رغم كل المجهودات التي تقومون بها في تديره هذا الملف، إلا أننا نراها لا ترقى إلى حجم التضحيات التي تقدمها الجالية المغربية المقيمة بالخارج لفائدة هذا الوطن ودورها الكبير في خدمة دينامية التنمية السوسيو اقتصادية للمملكة، ذلك أن الارتباك والتعثّر مازالا يخيم على عملية العودة إلى أرض الوطن، لينضاف ذلك إلى الاضطرابات التي صاحب تديره ملف الجالية، بدءا من عدم تجديد مجلس الجالية الذي انتهت مدة انتدابه منذ سنة 2011 وانتهاء بعدم القدرة على تنفيذ المقترحات الدستورية، عبر إقرار تمثيلية صريحة وواضحة لمغاربة العالم في المؤسسات المنتخبة، في انتظار تنزيل النموذج التنموي الجديد، الذي جعل من إشراكهم أحد مرتكزاته الأساسية ورافعة للتنمية الشاملة التي نتوخاها جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بالمكون لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي تعرفه بلادنا، شاكرين للسيد رئيس الحكومة قبوله التجاوب مع مجلسنا الموقر للجواب على هذا السؤال المحوري الهام، الذي سيمكن من تقييم عمل الحكومة في هذا الباب.

السيد الرئيس،

في سياق تعزيز قناعات حزبنا، نؤكد أن المواطنين المغاربة المقيمين خارج أرض الوطن معنيون بنفس الانشغالات والتحديات التي يعيشها المجتمع داخل الحدود. فمنذ القرن الماضي وتواجد أفراد مهاجرين داخل العائلات المغربية يعتبر تكويننا عاديا، بل طبيعيا داخل المجتمع المغربي. فكل عائلة مغربية لها امتداد خارج حدود الوطن، دون أن يشكل ذلك حلقة ضعف في تماسكها، بل على العكس من ذلك، يعتبر عاملا مقويا وداعما، سواء من الناحية المادية أو المعنوية.

لذلك، فإننا نؤمن بأن مغاربة المهجر وعلى مدى ثلاثة عقود، قد ساهموا بشكل كبير وفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، بل أكثر من ذلك، كان لهم دور محوري في بناء الصرح الديمقراطي السياسي وفي إغناء الهوية الثقافية والفنية الحديثة للمغرب.

إن المغرب أرض حضارات ومركزا لتلاقح الثقافات، مما جعله دوما منارة للتلاقي والتسامح والتعايش، وربما كان هذا هو السبب منذ عقود في ارتباط المهاجرين بوطنهم الأم، حيث يجدون أنفسهم قادرين على جلب مختلف ثقافات وعادات بلدان الاستقبال دون أن يشعروا داخل وطننا، الذي يتسع لجميع أبنائنا، بأي مظهر من مظاهر التمييز أو الرفض. ولكن، على الرغم من كل هذا وذاك، يبقى السؤال المطروح: هل وفيينا حق هؤلاء المواطنين المخلصين لوطنهم وملكهم ولعائلاتهم؟

السيد رئيس،

لا أحد يمكنه إنكار المجهودات المبذولة منذ بداية الألفية الثالثة في إطار السياسات العمومية للاعتناء بمغاربة العالم. هذه السياسات التي وجدت أساسها في العناية المولوية السامية التي يخص بها جلالة الملك رعاياه الأوفياء خارج أرض الوطن في مختلف أرجاء المعمور. وقد شهدنا جميعا مدى متانة هذه الأواصر كلما حل صاحب الجلالة في زيارة رسمية أو خاصة بدولة أجنبية مهما تمومت في العالم.

لذلك، لا بد لنا أن نستحضر هذه السنة التاريخية، بإكبار وإجلال التعليمات المولوية السامية بتسهيل عودة أبناء الجالية المغربية، عبر اعتماد أسعار في المتناول وضمان ظروف إقامة مرضية لهم، بعدما فوجئوا، بعد فتح الأجواء الوطنية، بأثمنة خيالية للرحلات الجوية والبحرية، وذلك في التفاتة مولوية سامية تكرر تتبع الشخصي والمستمر لجلالته لكل ما يخص رعاياه، خصوصا بعد ما تكبدته هذه الفئة من معاناة بسبب جائحة "كوفيد-19" التي جثمت على النفوس لسنتين متتاليتين، حرمتهم من صلة الرحم بأهلهم وذوهم بعد شهور من الحجر، وما تبعه ذلك من ضغوطات نفسية عصبية.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن عملية مرحبا لهذه السنة، بعد سنة بيضاء، تجري في ظل سياقات وطنية وإقليمية، اتسمت أساسا بالمرافعات الدبلوماسية القوية لبلادنا والقرارات المسؤولة التي تم اتخاذها دفاعا عن الوحدة الترابية وعن مغربية أقاليمنا الجنوبية في مواجهة القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسبانية، في إخلال بين بمنطق الشراكة الإستراتيجية التي تربط بلادنا بإسبانيا، وذلك باستقبالها بطريقة احتيالية وبوثائق مزورة للمدعو إبراهيم غالي بن بطوش كبير الانفصاليين، والمتابع أمام المحاكم الإسبانية بجرائم حرب واغتصاب وتعذيب.

إن خطاب الندية للدبلوماسية المغربية دحض صريح لمنطق الأستاذ والتلميذ وتأشير على زمن ولى كان يتغذى بالأوهام الاستعمارية والتعالى الأوروبي القديم، وفضح لمحاولة الهروب الإسبانية لتحويل النقاش وتحويل الموضوع من مساس بالوحدة الترابية لبلادنا إلى موضوع الهجرة. هذا الموضوع الذي جندت له الحكومة الإسبانية كل إمكاناتها بما فيها الإعلام الإسباني من مختلف مشاريعه، بلا استتوت إسبانيا بالبرلمان الأوروبي لاستصدار موقف غريب يريد من المغرب أن يظل ذلك الدركي الخدوم الأبدى لوقف تدفق الهجرة من دول جنوب الساحل.

وأبضا، الإمعان في التحرش بالمدينتين السليبتين المحتلتين سبتة ومليلية واعتبارهما ترابا أوروبا.

وخارج القواعد المهنية تحرك الإعلام الإسباني من "المونديو" (El Mundo) إلى "الباييس" (El País) في طابور وراء الحكومة للإيهام بأن الأزمة مصدرها الهجرة وليس تجاوز الحكومة الإسبانية للأعراف الدبلوماسية والمس بالوحدة الترابية لبلادنا في سياق تصالح إيديولوجي على شاكلة الموقف الموحد ليسار المتطرف واليمين المتطرف، في تذكير بالماضي الشمولي لهذا البلد في مواجهة جار جنوبي، هو بلدنا الذي استطاع أن يبني اقتصاده ويبني مجتمعه وأن يكون له مشروع مجتمعي للتنمية، جسده على الأقل مشروع النموذج التنموي الجديد وضمنه المخطط الوطني الاستراتيجي لمواصلة تنمية أقاليم الشمال، بعد استكمال جزء أساسي من البنية التحتية في الطرق السيارة، في الموانئ، في السكك الحديدية، وما يستتبعه من مواصلة إصلاح الأعطاب الاجتماعية في هذه المنطقة المحادية لمدينتي سلبتتين كطريق من بين

طرق أخرى، هي التي ترتب إن شاء الله، لاستعادة السيادة على هاتين المدينتين.

السيد الرئيس،

لقد شكلت القرارات الملكية السامية المتعلقة بتدبير عملية "مرحبا 2021" حدثا وطنيا وجهويا وقاريا، أربك حسابات الخصوم أولا، وأسعد كافة مغاربة العالم ثانيا، وعزز قيم الوطنية عند كافة مكونات الشعب المغربي ثالثا، إذ أن العناية الملكية السامية لمغاربة العالم التي أحاطت دوما زيارة الجالية المغربية إلى وطنها، كانت هذه السنة بخصائص استثنائية شجاعة، إذ أن التعليمات الملكية مست جميع الجوانب التي تهم عملية العبور من خلال اتخاذ تدابير لوجستكية وتنظيمية ضخمة لتوفير العدد الكافي من الرحلات الجوية من مختلف قارات العالم بأسعار جرد مقبولة، كانت بردا وسلاما على مغاربة العالم، وأيضا توفير خطوط بحرية من إيطاليا وفرنسا، ومواصلة النقاش مع البرتغال لخط بحري آخر في اتجاه الموانئ المغربية وأساسا ميناء طنجة المتوسط.

ونفس الشيء بالنسبة لأسعار التذاكر أيضا وبأتمنة مقبولة ومراعاة للأسر وتعداد أفرادها، ناهيك عن إجراءات مصاحبة، سواء بالنسبة للطلبة أو بالنسبة للمغاربة القادمين من لائحة البلدان (ب)، سواء ما يتعلق بـ (test PCR) وما يتعلق بالحجر الصحي، كذلك ظروف الاستقبال والعناية الخاصة داخل المطارات والبواخر، وكذلك كل التسهيلات التي تقدمها السلطات بمختلف تلوينها، وأيضا ما قامت به التمثيليات المغربية في الخارج من سفارات وقنصليات بتسهيل كل الإجراءات الإدارية المرتبطة بهذا الأمر، وليس للمغاربة فقط، بل كذلك للأجانب الراغبين في القدوم إلى بلدنا.

إن ما أقدمت عليه بلادنا من قرارات ملكية سامية ومن تجند حكومي لإنجاح هذا التصور لكفيل بأن يعطي درسا آخر للذين يحاولون أن يجعلوا من بلدنا تابعا لأوهامهم وأحلامهم.

لقد خلفت هذه الالتفاتة الملكية صدى إيجابيا في صفوف الجالية المغربية، تنضاف إلى المبادرات الملكية الكبرى لجلالة الملك لفائدة المواطنين والمواطنات المغاربة أينما كانوا، إذ ستمكن عددا من أفراد الجالية من العودة إلى أرض الوطن لقضاء فترة العطلة الصيفية بعد فترة غياب طويلة نتيجة للانتشار الواسع لفيروس كورونا وما خلفه من أزمات وإكراهات في الداخل والخارج.

السيد الرئيس،

كثيرة هي التحولات التي عاشتها الجالية المغربية خلال العقدين الأخيرين، وهي عملية "مرحبا 2021"، هي فرصة لننكب على دراسة حتى الواقع الذي تعيش فيه جاليتنا في بلدان الإقامة، خاصة الشباب الذي أصبح عرضة لاختراقات متعددة، وأيضا الاعتناء بالكفاءات الوطنية في المهجر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الهامة المخصصة للحديث عن مغاربة العالم، وبهذه المناسبة لا بد أن نثمن بافتخار التوجهات السامية والحكيمة لصاحب الجلالة حفظه الله، القاضي بتسهيل عودة مغاربة العالم إلى أرض الوطن وبالعبارة الدائمة التي يولمها، حفظه الله، لرعاياه بالخارج، حيث ستبقى هذه الالتفاتة الملكية المفعمة بالإنسانية ليوم الأحد 13 يونيو، راسخة في ذاكرة ملايين المواطنين، كما تعكس هذه المبادرة المولوية التلاحم الدائم للملك محمد السادس مع أفراد الجالية المغربية بالخارج والمواكبة المستمرة لقضاياهم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

على الرغم من الأهمية التي تولمها بلادنا لمغاربة العالم والارتباط الوثيق لهذه الفئة من المواطنين مع بلدهم الأم، فإن الإجراءات التي قامت بها الحكومة لفائدتهم ظلت على العموم محدودة، سواء على مستوى البرامج الثقافية أو التحفيزات الاستثمارية، أو في مجال تعبئة الكفاءات والخبرات، إذ أن أوجه قصور كثيرة ما تزال قائمة، وهو ما يعيق التعبئة الكاملة والشاملة للطاقات التي تتوفر عليها هذه الشريحة المهمة من الشعب المغربي، لذا فقد أن الأوان للعمل بشكل جدي وبخطى محكم ودقيق على إدماج مغاربة العالم بشكل كامل في تنمية المغرب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن التعرف على مغاربة العالم وعلى انتظاراتهم يقتضي إحداث نظام معلوماتي بهم هذه الفئة، يتضمن قاعدة بيانات تتعلق بالكفاءات والخبرات المغربية ذات القيمة المضافة العالية عبر دول العالم ووضعها رهن إشارة المؤسسات المغربية الخاصة والعمومية، بغرض تعبئة هذه الكفاءات واستقطابها لصالح المشاريع والبرامج التنموية الوطنية، وهو الأمر الذي سوف يمكن من تحويل المعارف والخبرات والافتداء بالممارسات الجيدة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية،

بالإضافة إلى ربط المغرب بالأسواق الدولية وتعزيز الولوج إلى الشبكات الدولية، ما سوف يتيح جذب رؤوس الأموال وإقامة شركات جديدة والولوج لمهارات وخبرات يفترق إليها المغرب، بهدف الرفع من وتيرة تطوير البحث والابتكار في المغرب في القطاعات ذات التقنية والتكنولوجيا العالية.

كما يجب اعتماد التمييز الإيجابي لفائدة الكفاءات المغربية في المهجر من خلال عملياتها الاستثمارية ببلادنا، عبر منح الأفضلية لمغاربة العالم بالنسبة لكل طلب عروض جديد في الخارج في حالة توفر كفاءات مغربية بالخارج في المجال المطلوب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أظهرت الجائحة مدى استعداد مغاربة العالم لدعم بلدهم الأصل في اللحظات العصيبة، فمعكس لكل التوقعات بلغت تحويلاتهم المالية رقما قياسيا، لذا فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومن أجل الاستفادة من استثمارات مغاربة العالم، والمقتصرة حاليا على تحويلات العملة الصعبة بهدف تضامني، إلى مشاريع استثمارية ذات قيمة مضافة عالية، نطالبكم، السيد رئيس الحكومة، بالعمل على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تسريع تحديث الإدارة والتخفيف من القيود التي ما تزال قائمة على مستوى الإطار القانوني والجبائي وحقوق الملكية وتمويل الشركات، مع اعتماد سياسة تواصل استباقية لتوضيح الإطار التنظيمي والإجرائي الوطني وتقديم معلومات مفيدة عن فرص الاستثمار في المغرب حسب الجهات والقطاعات، وهو ما يجب معه:

- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية المتعلقة بخلق المقاولات عن بعد (الشبكات الإلكترونية):

- تخفيف شروط مكتب الصرف فيما يتعلق بعودة رؤوس الأموال والأرباح التي تشكل عائقا كبيرا في وجه الاستثمار؛

- سن تحفيزات ضريبية كفيلة بتشجيع استثمار مغاربة العالم في المغرب؛

- تشجيع المقاولات المغربية الناشئة المؤسسة بالخارج؛

- توفير حسابات بالعملية الصعبة وذلك لتشجيع مغاربة العالم على فتح حسابات بنكية بالمغرب وإجراء تحويلات مالية؛

- تشجيع الاستثمارات المنتجة من طرف مغاربة العالم، وذلك من خلال إرساء سياسة خاصة بهم للتحفيز والمواكبة والدعم طوال عملية تنفيذ استثماراتهم.

ولتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج لخدمة ودفع قاطرة التنمية ببلادنا، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يضع اتحاداته الجهوية وفدرالياته القطاعية ولجانته الموضوعاتية، فضلا عن فريقه البرلماني بمجلس المستشارين رهن إشارة المغاربة المقاولين في العالم، خاصة ذوي المؤهلات العالية والعاملين في القطاعات المتطورة، لمواكبتهم في

إطلاق مشاريعهم بالمغرب.

السيد رئيس الحكومة،

في إطار تعزيز الأواصر الثقافية والعاطفية التي تربط مغاربة العالم بوطنهم الأم، ندعوكم إلى توطيد الروابط غير المادية مع هذه الشريحة من المواطنين، من خلال إعادة التفكير في استراتيجية العرض الثقافي الموجه لمغاربة العالم وتنويعه، فعوض الاقتصار على بعض المكونات التقليدية لرأس المال اللامادي المغربي، لابد من الانفتاح على المستقبل عبر تثمين الأدوات الرقمية واستغلال التراث التاريخي من خلال تطوير أفلام ومسلسلات عن التاريخ المغربي، وكذا استثمار إمكانات مغاربة العالم من خلال أعمال ثقافية منظمة بشراكة مع فاعلين خواص وطنيين، كما لا يجب إغفال الجالية اليهودية المغربية المتواجدة عبر العالم والتي تربطها علاقات ثقافية وعاطفية راسخة مع المغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نستمع الآن لوجهة نظر فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نود أولا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن ننوه بالمبادرة الملكية الحميدة لتسهيل عودة أفراد الجالية المغربية إلى حضن الوطن لقضاء العطلة الصيفية وعيد الأضحى المبارك وزيارة عائلاتهم، وذلك بأسعار في متناول الجميع.

مبادرة تركت أصداً إيجابية في نفوس مغاربة العالم ولدى الرأي العام الوطني وكذلك الرأي العام الدولي أيضاً، حيث تم اتخاذ حزمة من الإجراءات العملية، منها تخفيض تذاكر السفر عبر الخطوط الجوية الملكية، وإحداث تعويض عن التنقل عبر البحر وتخفيض أسعار الفنادق المصنفة، ذلك مما شجع عددا كبيرا من المواطنين على زيارة بلدهم والسفر عبر الخطوط الملكية المغربية، حيث بيعت كل التذاكر الخاصة بشهر يونيو ويوليوز خلال ساعات معدودات، وحفز القطاع السياحي الوطني لاستئناف نشاطه بعد 15 شهرا من توقفه بسبب الجائحة وما كان لها من تداعيات سلبية على الآلاف من العاملين بهذا القطاع.

وعليه، فالحكومة مطالبة ببذل المزيد من الجهود لتفعيل المبادرة الملكية لكي تشمل جميع أفراد الجالية الراغبين في زيارة بلدهم

من مختلف بقاع العالم.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نقترح عليكم اتخاذ الإجراءات التالية:

- الإسراع بتوفير رحلات إضافية على الخطوط الملكية المغربية التي أصبحت محجوزة بالكامل ووضع آلية لمحاربة المضاربة في أسعار التذاكر من طرف بعض الوسطاء؛

- وفتح باقي المطارات ببلادنا في وجه الرحلات الدولية عوض اقتصارها على الرحلات الداخلية، كما هو الشأن بالنسبة لمطار الشريف الإدريسي بالحسيمة؛

- إحداث تعويض عن التنقل لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج القادمين إلى المغرب عبر الرحلات الجوية المنظمة من قبل شركات الطيران الأجنبي على غرار التعويض الخاص بالتنقل عبر الرحلات البحرية؛

- مراجعة القرار القاضي بفرض الحجر الصحي لـ 10 أيام على المسافرين القادمين من الدول المدرجة في القائمة (ب)، وقد جاءت هذه النقطة في تدخلكم، نرجو أن تدرج على أرض الواقع في أقرب الآجال؛

- البحث عن حلول بديلة تراعي ظروف مغاربة الخارج؛

- كذلك، ضرورة التفكير في خلق بدائل مستدامة عبر الموانئ البرتغالية فيما يتعلق بالعبور من أوروبا، انطلاقا من الموانئ التقليدية إلى الموانئ المغربية التي تعتبر بين الموانئ الأضخم في العالم.

السيد رئيس الحكومة،

إن تحسين ظروف استقبال المغاربة بالإضافة إلى الجوانب اللوجستكية في ظل هذا الظرف العصيب المتمثل في تفشي جائحة كورونا، يقتضي كذلك:

- اعتماد استراتيجية تواصلية ممتدة عبر الزمن للتفاعل الآني مع اهتمامات أفراد الجالية وتجويد ظروف إقامتهم في بلدهم ومواكبتهم أثناء الإقامة لتيسير قضاء مصالحهم المتعلقة بالقضايا الأسرية والإدارية والمشاكل العقارية بالخصوص؛

- اعتماد المرونة والاستعجالية في معالجة الملفات المقدمة من قبلهم بالنظر لمدة العطلة الصيفية المحدودة، عبر إحداث شبك وحيد لتقديم الخدمات الإدارية وتبسيط الإجراءات وتسريع البت في الشكايات خلال مرحلة إقامتهم ببلدهم، وتأهيل وعصرنة الخدمات القنصلية بما يخدم سياسة القرب؛

- تمديد استفادتهم من مختلف الإجراءات التحفيزية الضريبية منها خاصة في المجال العقاري؛

- تمكين الكفاءات المغربية المهاجرة من المساهمة في المجهود التنموي ببلادنا، باتخاذ تدابير تحفيزية وخاصة في ظل الخصائص الذي

المهاجرين واستغلال ملف عملية "عبور" للضغط على المغرب لأخذ بعض المكاسب.

لكن، بفضل السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة، حيث أصدر تعليماته وأصدر قراراته في الوقت المناسب، سواء من حيث تخفيض تكلفة التذاكر أو من حيث تكثيف الرحلات، سواء الجوية أو البحرية، وما نتج عن هذا القرار الملكي الصائب هو تبديد خوف وتوجس المهاجرين المغاربة، وتحول هذا الخوف إلى فرحة وسرور، وهو ما تابعناه من خلال وسائل الاتصال ووسائل التواصل، حيث عبر المغاربة العائدون إلى أرض الوطن عن حبهم لوطنهم وعن حبهم لملكهم.

لكن اليوم، السيد رئيس الحكومة، نحن كفريق بمجلس المستشارين، نود معرفة سياستكم الحكومية المتعلقة بمواكبة هذه العملية، فهذا المهاجرين المغاربة الذين أبدوا فرحتهم وسرورهم بعودتهم إلى أرض الوطن، لا بد وأن يقضوا عطلتهم بنفس الشعور والإحساس وأن لا يقتصر ذلك فقط على عملية وصولهم، وبالتالي فحكومتكم ملزمة بمواكبة هؤلاء المهاجرين وتبسيط المساطر الإدارية وتبسيط كل ما هم محتاجون إليه.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مساءلة السيد رئيس الحكومة حول تدابير استقبال الجالية المغربية المقيمة بالخارج في ظل الإكراهات الناتجة عن وباء "كوفيد-19".

السيد الرئيس،

تتسم عملية "مرحبا" المتعلقة باستقبال المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج هذه السنة بمجموعة من المشاكل، قد تجعل هذه العملية التي يفترض أن تكون لحظة تلاحم هؤلاء المغاربة مع وطنهم ومع عائلاتهم انتكاسة تنضاف إلى الانتكاسات التي تكبدها المغاربة جراء القرارات المفاجئة دون سابق إنذار، التي دأبت الحكومة على اتخاذها منذ بداية الجائحة في السنة الماضية، كالإغلاق المفاجئ للحدود ولبعض المدن وكل القرارات التي كان يتلقاها المغاربة في منتصف الليل، مما سيزيد مخاوف مغاربة العالم خاصة فيما يتعلق بعملية العودة إلى بلدان الإقامة.

تعاني منه بلادنا على مستوى الموارد البشرية في بعض المجالات، وعلى رأسها المجال الطبي والبحث العلمي؛

- القطع مع مقارنة يحكمها الهاجس المادي والتعامل الظرفي مع قضايا مغاربة العالم وتبني مقارنة شمولية ومستدامة تضمن الالتقائية بين مختلف الإدارات العمومية والترابية، باعتبارهم مواطنين لهم نفس حقوق وواجبات إخوانهم بالداخل وتمكينهم من كافة حقوقهم المدنية والسياسية وضمان تمثيليتهم بالمؤسسات الدستورية والتشريعية وكذلك المؤسسات الحقوقية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أنا جد مسرور كرئيس للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بالمشاركة في موضوع السياسة العمومية حول موضوع هام يتعلق بعملية "مرحبا لسنة 2021" في ظل جائحة كورونا.

بداية، السيد رئيس الحكومة، أنوه باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجهودات حكومتكم خلال مدة الجائحة، فكل الإجراءات المتخذة منذ بداية الجائحة كانت لها فاعليتها على أرض الواقع، وذلك بفضل السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بدءا بإقفال الحدود، سواء الجوية، البحرية والبرية، وكذلك توفير اللقاح بكميات هامة وتوفير اللقاح للمواطنين بشكل مجاني.

وفي ظل هذه الجائحة، حقيقة الحكومة المغربية بكل مكوناتها تعاملت مع الجائحة بحكمة وريانة، إلا أنه شاهدنا ومع بداية حلول فصل الصيف على أن المغاربة المهاجرين كان قد أصابهم الخوف والتوجس حول هل بإمكان لصيف هذه السنة هل يمكنهم العودة لأرض الوطن أم لا؟

ليس فقط هذا الخوف بفعل أو بسبب الجائحة، ولكن أيضا بفعل العلاقة المتوترة مع الجارة الشمالية، التي عملت على استغلال ملف

للفساد والتسيب والمحسوبية الشائعة بها، وكذلك وضع حد لممارسات الزبونية والبيروقراطية والابتزاز، التي يتعرض لها المهاجر من طرف مختلف الإدارات المغربية ورجال الجمارك والدرك والأمن.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا الأستاذة رجاء.

الكلمة الآن - وهي الأخيرة في البرنامج - للسيد المستشار المحترم السيد عبد اللطيف أعمو، علما بأن السي عبد اللطيف أعمو سبق له أن بعث بمساهمة مكتوبة في الموضوع ستجل في محضر الجلسة وهذه نسخة معينة.

شكرا.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد رئيس الحكومة،

أظن بأنه حصر سؤال الجالية المغربية في الخارج في تدابير موسمية لمواكبة مغاربة العالم قد لا ترتقي إلى ما تتطلبه معالجة هذا الموضوع معالجة عميقة، المطلوبة، خصوصا في الظرفية الراهنة والمستوى الذي وصلته، وأنتم ذكرتم به وفصلتم فيه، وهذا يدعونا إلى التفكير بعمق في مراجعة البرنامج والاستراتيجيات القائمة، ذلك أن البقاء في حدود الكشف عن التدابير المتخذة، سواء كانت ذات طابع إجرائي أو موسمي، سيبقى دون جدوى، خصوصا أمام تنامي الوعي لدى مغاربة العالم، وعيا كبيرا بأن لديهم دورا أمام وطنهم وفي المهجر لأنهم مغاربة العالم.

فبعيدا عن الإشكاليات الظرفية وأوضاع مغاربة العالم، نحتاج إلى معالجة إذن حقيقية.

نحن في التقدم والاشتراكية ارتأينا أن نقف عند سبع (7) تحديات، واعتبرنا أنه أن الأوان للتصدي إليها، مع الأسف لم نسمعها في مداخلتكم أو من جوابكم:

- التحدي الأول المتعلق بأن الأوان للتأكد من ضرورة تمتيع مغاربة العالم بكامل حقوقهم الوطنية والدستورية، أعني مشاركتهم في الحقل السياسي، في الانتخابات البرلمانية والتمثيلية في البلاد.

- لقد أن الأوان، وهذا التحدي الثاني، لكي يجد مغاربة العالم هنا في بلدنا ما هم معتادون عليه من خدمات في بلدان الاستقبال، حتى لا يعيشوا أزمة ضمير أو يعيشوا الملل وهم يخرجون من فضاء إلى فضاء

السيد الرئيس،

لقد استقبل المهاجرون المغاربة القاطنون بأوروبا بارتياح اقتراح أئمنة معقولة لاقتناء بطائق الطائرة، رغم الصعوبات التقنية للولوج إلى المواقع المعنية بحجز التذاكر، لكنهم فوجؤوا بإعلان مسؤولي شركة الخطوط الملكية المغربية بعد بضعة أيام عن عدم قدرتها على استيعاب كل الطلبات، إضافة إلى إغلاق بعض المطارات كمطار بني ملال، ومما يزيد من معاناتهم استحالة عبور المهاجرين المغاربة القاطنين بأوروبا بشكل عام وإسبانيا بشكل خاص عبر الموانئ الإسبانية المعتادة القريبة من الشمال المغربي كميناء طريفة والجزيرة الخضراء، وإجبارهم على العبور عبر فرنسا وإيطاليا والبرتغال، وهو ما رفع تكلفة العودة إلى الوطن.

إن عدم طرح بدائل لفئات واسعة من المهاجرين المغاربة المعتادين على العبور هو حيف في حقهم، يستوجب التفكير في آليات قادرة على تدبير هذا الوضع الاستثنائي، خاصة وأن العديد من المهاجرين لم يستطيعوا زيارة المغرب لسنين.

السيد الرئيس،

إذا كان تقسيم دول العالم إلى منطقتين من حيث الوضع البوئالي وفرض قيود مختلفة على المهاجرين المغاربة القادمين من هاتين المنطقتين مفهوما، فإن إلزام المهاجرين بتوفيرهم على تحليل سلمي لتفاعل "البوليميراز المتسلسل" (PCR) رغم تلقيمهم للقاح المضاد لـ"كوفيد-19" وفرض الحجر الصحي عليهم بالفنادق لمدة 10 أيام على نفقتهم وفي فنادق معينة، غير مفهومة بتاتا، هل هو يعني ربح لفنادق بعينها؟

هذا الوضع يعد إجحافا في حق هذه الفئة من المواطنين المغاربة، قد تثنيهم عن زيارة وطنهم وصلة الرحم مع عائلاتهم وأقربائهم، كما أنها تؤكد عدم فعالية اللقاحات المستعملة في مختلف دول العالم، فكيف يعقل أن تفرض كل هذه القيود على من تلقى جرعتين من اللقاح إلا إذا كان غير فعال، خاصة ضد السلالات الجديدة.

السيد الرئيس،

إن المهاجرين المغاربة يساهمون في التنمية ببلادنا، إذ يعتبرون مصدرا هاما للعملة الصعبة، حيث بلغت تحويلاتهم سنة 2019 حوالي 68 مليار درهم، ومن المرتقب أن تصل إلى 72 مليار درهم هذه السنة، لذا يجب على الحكومة أن تعمل على تقوية الروابط بينهم وبين وطنهم، وهو ما يستدعي فرض أئمنة في المتناول لفائدتهم بشكل دائم عبر مختلف وسائل النقل وإيجاد حل لمشكل البواخر الرابطة بين أوروبا والمغرب وذلك بإعادة بناء الأسطول البحري الذي كان ضحية الخوصصة وحل مشكلة الاكتظاظ في الموانئ والانتظار الطويل عند الدخول أو المغادرة.

كما يفرض ذلك الحرص على إعادة النظر في أشكال وتيرة اشتغال الفصليات لتكون في خدمة المواطنين وصون كرامتهم ووضع حد

أشكر السيدات والسادة المستشارين على المناقشات والتفاعلات، لكن أنا أستغرب لأن فعلا هناك الكثير من الكلام الذي لا يتسق في الحقيقة، منين غادي نبداه؟ منين غادي نبدأ؟

أول حاجة أنا ما عندي مشكل يكون بعض الإخوان أو الأخوات عندهم رأي في الإجراءات الاحترازية اللي كنديروها، ولكن بلا ما تبالغوا، لأن هذه الإجراءات راها مبنية على خبرة وعلى علم، وتبين راه هنا جيت واتهمت هنا قبيل رمضان بيومين لما قررنا وضع الإجراءات الاحترازية وبدأها أو استمرار ذلك الحظر الليلي والتמיד ديالو لواحد الساعة معينة واتخاذ عدد من الإجراءات وقيل لنا كلام غليظ، وتبين بعدها بأن القرارات التي اتخذتها بلادنا بناء على توصيات اللجنة العلمية ديانا كانت صائبة في محلها، لأن دول أخرى اللي ما اخذاتش هذا المستوى ديال إجراءات الحاسمة من بعد ولات كتخبط، اضطرت تغلق من بعد أكثر من ذلك الشي اللي درنا احنا، واضطرت.. وإلى الآن راه باقي ما خرجاتش بالمناسبة إلى الآن باقي ما خرجاتش، لأن الحالة ديال الوباء إلى ارتفع أش جا ما ينزلوليك، صافي انتهي، (le mal est fait) كيفما تقولو الفرنسيين.

نفس الشيء الآن والأخ ديال الأصالة والمعاصرة إلى بغيتي تكون أخويا فاللجنة العلمية حتى أنت طبيب نعطيوك البلوزة ديك وحي حتى أنت، هادي راه خبرة أنا اللي طبيب ما كنفهمش على ذيك اللجنة العلمية، لأن أنا في تخصص وهذا في تخصص، أما اللي بعيد كاع خصو غير يتواضع، غير التواضع ما بغيناش شي حاجة أخرى.

ولذلك، لحماية بلادنا يمكن أن نتخذ الإجراءات الضرورية بطبيعة الحال الضرورية بالخبرة العلمية التخصصية الطبية والأمنية إلى كانت ضرورية غادي نتخذوها ضرورية، احنا ماشي هنا باش شي وحدين يعجبهم الحال ويقولو علينا مزيان ولا شي حاجة، احنا هنا نحملو الصحة ديال المواطنين والمواطنات.

فلذلك، أي إجراءات اتخذت، اتخذت بناء على خبرة وعلى توصية وراه هاد الشي قلتو ديال لجنة علمية اللي هي ما فيها واحد ولا جوج، يمكن واحد يكون عندو رأي كيولي شخصي واخا خبير في العمق، ولكن هادي مجموعة من الخبراء من تخصصات كلها عندها ارتباط بهاد الجائحة واللي كتدير واحد الرأي استشاري معين، واحنا كنعتمدو هذاك الرأي الاستشاري بطبيعة الحال عن طريق وزارة الصحة، هذا خصنا نكونو فيه واضحين وراه هاد الشي ما فميش اللعب، لأن نهار تطلع الحالات ولا تطلع الوفيات غتجيو تقولو الحكومة ما دارتش، هاد الشي اللي غادي أسمو..

ولكن، الآن الحمد لله جميع الإجراءات التي اتخذتها بلادنا منذ بداية الجائحة إلى اليوم، الحمد لله، في عمومها صائبة، في عمومها جيدة، ويشهد العالم على هاد القضية، العالم يشهد والحمد لله وحتى المواطنين والمواطنات تيشهدو، احنا ما عندناش مشكل مع المواطنين

آخر.

- التحدي الثالث يتعلق أن الأوان لكي يأخذوا البعد الأفقي للقضايا المرتبطة بمغاربة العالم، البعد الأفقي يجب أن يكون هو مقاربة لمعالجة هذه الأوضاع والأن بعيدون كل البعد عن هذا البعد.

- التحدي الرابع يتعلق بوجوب الانتباه إلى أن مغاربة العالم يوجدون في أزيد من 50 دولة بشكل متفرق وبكفاءات عالية ومتنوعة وأن لهم صفات خاصة تجعلهم نشيطين في كل الفضاءات التي يشتغلون بها، عكس غيرهم من المهاجرين.

- خامسا، لقد أن الأوان لتفعيل الحق الدستوري في الولوج إلى المعلومة، هذا الجانب يعانون منه بشكل كبير وبالخصوص ما يتعلق بمجال الاستثمارات الاستراتيجية والاقتصادية، ويجب الحرص على أن تكون المعلومة متاحة بشكل سلس لمغاربة العالم، الآن محرومين من هذا الحق، رغم أنه حق دستوري وهناك قانون يضمن لهم هذا.

- سادسا، أن الأوان لتوحيد وتجويد العرض الثقافي والهياتي الموجه لمغاربة العالم. اسمحو لي أن أقول لكم أنا حضرت وشاهدت عروض ثقافية هزيلة وهزيلة جدا، بل تشوه بالتراث والهوية المغربية.

- سابعا، لقد أن الأوان لكي تجد جمعيات وتمثيلات مغاربة العالم محاورا حقيقيا في مستوى تحديات المرحلة. هنا كذلك مشكل كبير تعرفونها جيدا فيها تدخلات وأصبح له اكتظاظات وانعكاسات خطيرة على قضية الإدماج.

لذلك، اليوم في حاجة إلى التزام حكومي وتشريعي، حتى البرلمان مسؤول في هذا الموضوع صريح يوفر دعم وضممان تسمح بتعبئة المكتسبات المؤسساتية بالنسبة لمغاربة العالم، ومغاربة العالم ينتظرون منكم تدبيرا حكوميا ملموسا ودقيقا يستجيب لجميع الحاجيات اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.

أنا أسف.

الكلمة لكم الآن، السيد رئيس الحكومة المحترم، للرد على ما استمعنا إليه جميعا من تعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

وحاولنا أثناء المناقشة وأيضا أثناء المشاورات نحن كان من بين الشروط، وهذا وضع كان في المذكرة ديالنا، وأكدنا على هذا الأمر، لكن كلشي دار شرط الزيادة في عدد أعضاء مجلس النواب، ونحن نرفض هذا لأن ما غيتقبلوهش المواطنين بطريقة إيجابية، غير معقول في الظرفية الحالية.. إلخ راه تقال ومعروف وواضح.

فلذلك، أنتم كما يقول لك "ضربني وبكى وسبقني وشكا"، باين المواقف في هذه القضية باينة، واللي بغا يدير شي حاجة تبيان في التعديلات التي قدمها في الانتخابات، بالعكس احنا ما دام انتوما تتجيبو غير القضية الحزبية اللي قال هاذوك 10 سنين، غادي نرجع ل 10 سنين، احنا عندنا منذ 2002، 2007، تنقدمو في اللوائح ديالنا ناس من مغاربة العالم قدمنا ماشي واحد ما شي جوج ما شي ثلاثة، ها هي الأستاذة ها هي الأستاذة كانت في إيطاليا وقدمها في اللائحة ديال البرلمان وجات كمنتخبة، فقط باش نقولو احنا كندعمو هاذو الشيء عمليا، احنا واخا ما يتدارش قانونيا احنا غادي نديره عمليا، (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون)، إلى بغاوا الناس الآخرين في اللوائح ديالهم يديروهم مرحبا، إذن هذا بالنسبة لهاد المسألة اللي هي مهمة.

نجبو للمسألة الثالثة ديال 10 سنين، أنا ما فهمتش هاذو 10 سنين أش دخلها في الحساب؟ كندستغرب هاذو القضية الحديث على حكومة ديال 10 سنين، واش كاين شي حكومة فيها 10 سنين؟ علما أن هذه الحكومة عينها جلاله الملك في أبريل 2017 وحازت ثقة مجلس النواب بالتصويت، هذه الحكومة في 2017، أي منذ 4 سنوات تقريبا، يالاه فتنا 4 سنوات ب3 أشهر ولا 4 أشهر، فهمتني؟ إذن في الحساب.

أما إن كان المقصود الحكومة اللي كبرأسها حزب العدالة والتنمية 10 سنين، هاذيك الحكومة الأولى دخلات الانتخابات كشفت الحساب لعموم الشعب، دافعت عن الحصيلة ديالها، بواها هذا الشعب في انتخابات 2016 في المرتبة الأولى بحصيلة غير مسبوق في تاريخ المغرب ب 125 مقعد لحزب واحد، أي أن المواطن أعطى الحزب تنويها أهله لرئاسة الحكومة مرة ثانية، إذن الحديث عن 10 سنوات هذا كلام فاضي، هذا عدم القدرة على مواجهة الحقائق كما هي، لأن إلى بغينا نهضرو على الحصيلة ديال هاذو الحكومة وبعض الإخوان هضرو عليها، ها البرنامج ها الحصيلة، واحنا لأول مرة في تاريخ المغرب منذ البداية درنا واحد النمط وواحد الطريقة ديال الحكامة خاصة لمتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي، ودرنا منصة، هاذو المنصة موقع يمكن تدخل فيه أي إجراء هنا يمكن تبعو وتشوفو فين وصل، هذا الإجراء تخلي عنه وهذا قليل جدا واحد 3% ديال الإجراءات، أغلب الإجراءات تم تنفيذها وكيبين إمتى تنفذات وكيفاش تنفذات المرسوم أو مشروع القانون أو إجراء أو منشور أو غيره، كلشي عندكم في الأنترنت ما كاين اللي يدوخ.

اليوم، مع الأنترنت ما كاينش فقر في المعلومة، غير اللي ما بغاش يقلب عليها، وراه إلى هزيتي هاذو الكتاب هذا اللي هو البرنامج الحكومي غادي تفتحو في أي صفحة، سمحي ليا الشفافية راه هي هاذي، الشفافية

والمواطنين، عارفين وفاهمين لأن تيشوفو الناس اللي تيموتو وتيشوفو واحد الوضعية ديال الحالة ديال الدول الأخرى كيف هي.

فلذلك، احنا نحمد الله على أنه بقيادة جلاله الملك استطاعت بلادنا وبالتعاون ديال جميع المتدخلين باش نتجنب الأسوأ صحيا، نتجنبو الأسوأ اقتصاديا ونتجنبو الأسوأ اجتماعيا، على هاذو المستويات كلها نتجنبنا الأسوأ، وبشهادة تقارير دولية، غير أخيرا "الباروميتر العربي" راه هي موجود في الأنترنت، ضربو غير "الباروميتر العربي"، صنف الدول العربية والمغرب قال لك 76% أو 86% من درجة الرضا ديال المواطن على الإجراءات التي قامت بها الحكومة في مواجهة جائحة "كوفيد-19"، وهي أعلى نسبة رضا في الدول المعنية بهاذو الباروميتر.

وأیضا (la BAD⁴) يعني البنك الإفريقي للتنمية دار واحد التقرير والتقييم لسياسة الحكومة في مواجهة الجائحة، تقييم لها وبين أن الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية اللي دارت الحكومة جنبتنا ناقص 6% من الناتج الداخلي الخام، ومكنت من الحفاظ على 71% من مناصب الشغل التي كانت ستفقد لولا تلك الإجراءات، دراسة منشورة، ضرب الأنترنت تجيك، وهكذا، من دون تقارير أخرى بطبيعة الحال راه قلنا منظمة الصحة العالمية هنأت المغرب، ولما انطلقت الحملة الوطنية للتلقيح صنف المغرب ودارت تهنئة في الموقع ديالها الرسمي في "تويتير"، في "الفيسبوك" إلى آخره بأن تهنئ المغرب، عشر (10) دول الأولى التي باشرت بسرعة وبفعالية الحملة الوطنية للتلقيح، هذه الشهادات دولية وكثيرة، يمكن نعطيكم 3، 4، 5 آخرين.

ولذلك، علاش تنبخسو الخدمة ديال بلادنا؟

تقول لي الحكومة دارت غير شوية من هاذو الشيء راه حتى الآخرين خدمو، راه أسيدي ما كاين مشكل، على الراس والعين، المهم انقذنا ما يمكن إنقاذه من هذا الأمر، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، لأن فاجأتني هو كيف لفرق تتجي تتقول لك انتوما ما اعطيتوش لمغاربة العالم باش يشاركو سياسيا، ما فتحوش لهم المجال، وهم أثناء مناقشة القوانين الانتخابية ما داروش تعديلات في هذا المجال، ما شي كلشي، كيف هذا؟

واخا طيب هاذو الحكومة كاع ما بغات، علاش انتوما توافقتمو على القاسم الانتخابي وتجمعتمو عليه وما تجمعتموش على هاذي؟ يالاه جمعوا أسيدي، تجمعتمو عليها كما تجمعتمو على القاسم الانتخابي، حيث القاسم الانتخابي فيه خطف ديال المقاعد وهذا فيه حقوق ديال الآخرين، لا اسمح لي.

دابا واضح، أنا اشتغلت في المعارضة، احنا قدمنا تعديلات كثيرة جدا لما كنت في المعارضة وقدمنا مذكرات واحنا مع هذا، ولكن دابا الآن، دابا الآن خص توافق راه خص الآخرين يدوزو ما شي أنا.

⁴ Banque Africaine de Développement

سنة:

- تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية: هاذ الشي درنا فيه برامج

عملية:

- تدارك العجز الحاصل في تأهيل واستكمال البنية التحتية

المدرسية: عندنا فيه برامج عملية وغادي نقدمو؛

- تعزيز نظام الدعم: "تيسير" درناه فعلا وتوسع دعم "تيسير"

ليشمل جميع الجماعات القروية والحضرية أيضا وهكذا..

غير باش نعطيكم بأن ذاك الشي عملي ما تذكروش بالهضرة

فقط، تذكرو بالعملي وسنرجع في الجلسة ديال 6 إن شاء الله باش

نبينو الأمور أكثر من هذا وأدق، إن شاء الله.

غادي نرجعو.. هذا بالنسبة للبرنامج الحكومي، ورد لي فيه سؤال إلى

آخره، ولكن في هذا البرنامج فيه دعم الاستثمار خاص بمغاربة العالم،

ولذلك تدارت الجهة 13 وتدارت واحد دعم خاص لمغاربة العالم

المستثمرين بـ 10% من قيمة الاستثمار في المجالات ذات الأولوية، وهاذ

الشي فعلا أخذ طريقه للتنفيذ.

غادي نجي لواحد جوج الأسئلة، أولا "كومناف" (COMANAV)،

الأستاذة اللي طرحت "كومناف" بالمناسبة لالة خديجة، "كومناف"

أنشئت سنة 1946 وجرت مغربتها بعد الاستقلال، ومع الأسف هذه

الشركة التي كانت تتوفر على أسطول بحري للبطائح والمسافرين تمت

خوصصتها في 30 ماي 2007، وباعت الدولة الحصة ديالها اللي كانت

76% بـ 200 مليون أورو، 2.2 مليار درهم، فلذلك ما يمكن تيجي لهاذ

الحكومة تسول على واحد العملية اللي تمت في ظل حكومة سابقة قبل،

واخا حسبنا 10 سنين، احنا مشينا دابا مع 10 سنين ما كاين باس.

بالنسبة للبرنامج الخاص بتعبئة الكفاءات المغربية في الخارج،

هذا تدارت فيه جهود غير مسبوق في ظل هذه الحكومة. وقد أشرت

إلى بعض من ذلك، ولكن نعاود نجي: الاستعانة بالكفاءات المغربية في

الخارج وتقوية المساهمة ديالها في الأوراش الوطنية تعطى له واحد

الاهتمام كبير، أولا من خلال اعتماد واحد البرنامج وطني لتعبئة

الكفاءات المغربية بالخارج، والي بدأ فعلا والي الهدف ديالو نعبؤو

حتى لـ 10.000 كفاءة و500.000 مستثمر مغربي في أفق 2030.

ولكن شرع فعلا في تنفيذ المرحلة الأولى في برنامج أكاديمية الكفاءات

المغربية (MRE Academy)، والي تدارت فيه لقاءات متعددة في الرباط

وفي مراكش، مكن من تعبئة 4500 من الخبراء ومن الكفاءات المغربية

للإسهام في تطوير العرض الوطني في مجال التكوين المهني وتنفيذ برنامج

مدن المهن والكفاءات.

وأیضا، أطلقت منصة رقمية، "بلادي في قلبي"، لتعزيز التواصل مع

المغاربة المقيمين بالخارج لتقوية ارتباطهم بالوطن وتعزيز إشعاع المملكة

جهويا وقاريا ودوليا، وطورت منصة أيضا لتعبئة الكفاءات المغربية في

المعلومة موجودة، واش دابا نوجدو.. أنتوما اللي خرجتولينا هاذ الشي ضروري خصني نرد عليه، أنا غادي نحلها هو البرنامج.. شكرا.

بطبيعة الحال، غادي تعرفو.. إلى فتحت البرنامج الحكومي الإجراءات أغلبها تم تنفيذها على أرض الواقع غير نفتح:

- الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، مواصلة تحسين مناخ

الأعمال إلى الرتبة 52 عالميا، تم تنفيذه؛

- تسريع دمج الهيئات العمومية المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار.

تم تنفيذه (l'AMDIE⁵)..

السيد الرئيس:

راه جاية الجلسة ديال مناقشة الحصيلة المرحلية.

نستمعو للجواب ديال السيد رئيس الحكومة.

راه أنتوما منين كنتو كتكلمو حتى واحد فيكم ما كان كيقاطعكم.

السيد رئيس الحكومة:

- تقوية في القدرات التدييرية: هذا غير غادي نجيو بالتفصيل، هاذ

الشي أنتوما اللي جبدتوه، أنتوما اللي جبدتو تنفيذ البرنامج..

من احترام المستشارين أنهم إلى قالو شي حاجة نعطيها أهمية

واهتمام بالتحفظ ديالهم حتى نجاوبهم.

- تقوية القدرات التدييرية للمراكز الجهوية للاستثمار: تم الإصلاح

ديال المراكز الجهوية للاستثمار خرجناه، تم... إلخ؛

- مواصلة تفعيل مبدأ التعويض الصناعي في إطار الصفقات

العمومية... إلخ، هاذ الشي درناه ودرنا التعويض إلى آخره ودرنا منشور

خاص على الأفضلية الوطنية؛

- وضع تحفيز مالي خاص بالمقاولات الصناعية الجديدة والناشئة

الصغيرة والمتوسطة: مختلف القوانين المالية اللي جات في هاذ 4 سنين

كلها فيها الدعم؛

- مواكبة انتقال 100.000 مقاول ذاتي للقطاع المهيكلي: وصلنا إلى

233.000 من المقاولين الذاتيين؛

- تسريع البت في المشاريع الاستثمارية المتأخرة على مستوى المراكز

الجهوية للاستثمار: هاذ الشي راه بيناه في الإحصائيات، وكان السؤال

منذ أسبوعين فقط في مجلس النواب درنا الإحصائيات كلها وغيرها.

على المستوى الاجتماعي، يمكن نجي مرة أخرى:

- تحقيق إلزامية الولوج التام للتعليم والتربية لفئة العمرية من 4

سنين إلى 15 سنة: الآن درنا عن طريق التعليم الأولي الإلزامية حتى 16

⁵ Agence Marocaine de Développement des Investissements et des Exportations

ما كاينش، ما كاين غير نهار ويومين و3 أيام ولا 4 أيام ما يمكنش تدير أكثر من أسبوع، لأن بعد أسبوع يمكن تتغير الوضعية لا الوبائية والوضعية ديال الأمور، لأن كون هاذ الفيروس وكون أعطانا وضوح في الرؤية (la visibilité) عارفين إمتي يخرخ إمتي يدخل إمتي ينقص إمتي يبدأ إمتي يخرج متحور، كون عرفنا كون ساهلة القضية، حتى احنا غادي نرمجو ونقولو هذا راه ساهل، ولكن هاذ الفيروس ما عاطيناش وضوح الرؤية، ما عرفنا منين غادي يجي، ما عرفناش إمتي غادي يدخل للبلاد.

راه بالمناسبة كنعرفوه بعد دخوله ما يمكنش نحبسوه لأنه فيروس لا يرى بالعين المجردة، يالاه كنديرو الاحتياطات والاحتياطات اللي دارت بلادنا فعلا منعت من دخول هذا الفيروس مئات المرات، هاذيك الاحتياطات منعت باش يدخل، أخرت الدخول ديالو حتى فاش دخل وأخرت الدخول ديال المتحورين، ولكن تندير إجراءات مكنتنا بمجرد ما دخل المتحور الأول اللي هو كيتسمى (Delta) اللي دخل لينا راه 20 حالة تقريبا ولا 25 حالة على ما أظن الأرقام ما بين 20 و25 حالة اللي كاينة، واستطعنا أن نحتويه بفعل السلطات الصحية بسرعة، علاش؟ لأن حاضيين لأن حابسين لأن دايرين إجراءات أخرى، أما إلى حليتي ودخلو العشرات كيف غتدير تحبس؟ وكيف غتدير تعرف؟ وكيف غتدير تحصل؟ وكيف غتديرليه الاحتواء؟! لا يمكن.

ودخل لينا المتحور الآخر، ما عرفت أشنو كيتسمى دابا حيث ما بقاوش كيسميوه بالدول، المتحور (Bêta) حتى هو دخل فيه 2 حالات، 4 حالات على ما أظن اللي تكتشفو وتحتوى بسرعة، لأن عندنا، الحمد لله، أننا دايرين إجراءات في المطارات ودايرين إجراءات في الحدود وعاسين والسلطات الصحية خدامة، ما تظنوش بأن ما كاينش خطر إذن ما غاديش يكون خطر، راه كن ما درناش هاذيك الإجراءات كاملين يمكن الأمور تتطور كما نرى الآن في دول، راه دول كبرى الآن ولات حتى هي نتيجة المتحور هذا (Delta) ولات تسد، دول كبرى وتنتج اللقاح، ورغم ذلك لم تستطع أن تمنعه.

بالمناسبة، الإخوان اللي تيقولو للقاح غير باش نعطيكم واحد المعلومة صغيرة، الإنسان اللي عندو اللي ملقح واخا 2 تلقيحات كاملة، وبعد شهر هو يحمي نفسه لأن هو عندو واحد النوع من المناعة نسبيا بطبيعة الحال، ديما المناعة فيها 76%، 84% وكذا وتسعين في المائة، ما كاينش 100%، ولكن محمي بنسبة كبيرة، ولكن هذا لا يمنع من أنه يمكن أن ينقل الفيروس، ولا يمنع أنه يمكن أن ينقل المتحور إلى غيره، خص نستحضره هذه، ماشي اللي عندو التلقيح صافي راه مفتوح له المجال لا يشكل خطرا لا على نفسه ولا على غيره، لا أبدا.

فذلك، جميع الدول رغم أن الناس ديالهم عندهم التلقيح، ولكن ما يزالون مستمرين في عدد من الإجراءات الاحترازية لحماية مواطنهم وحماية مواطنهم وحماية صحتهم، إذن هذه هي الأمور الأساسية التي أردت..

الخارج "مغرب كوم" لجرد هذه الكفاءات ومجال خبرتها تيسيرا لتعبئتها للمساهمة في الأوراش الوطنية، وأحدثت الجائزة الوطنية للكفاءات المغربية بالخارج، لكي تمنح سنويا جائزة تقديرية، تقديرا لمساهمات هذه الكفاءات في الأوراش التنموية التي يعرفها المغرب وفي إشعاعه في الخارج والدفاع عن قضاياها الإستراتيجية.

إذن هناك برامج أطلقت وبعضها لأول مرة في ظل هذه الحكومة، وهناك نتائج أولية لهذه الإجراءات والحمد لله هاذ اللقاءات اللي تدارت في المغرب جاولها المئات ديال الكفاءات ذوي مستويات عالية، وتدارت شبكة في ذلك وهم مستعدون لمساعدة بلدهم، هذا الجانب الأول.

الجانب الثاني: تقديم الخدمات القانونية، وهاذ الشيء راه حضرت عليه، حضرت على أنه هناك نظام للمساعدة القانونية، يقدم للمغاربة المقيمين بالخارج وبالخصوص اللي عندهم وضعية اجتماعية هشة، وذكرت بأنه هناك اتفاقيات عقدت، 25 اتفاقية تعقدت مع سفارات وقنصليات المملكة ومكاتب المحامين بالخارج موزعة على 13 بلد استقبال وهنا يستفيد منها عمليا هؤلاء الكفاءات، ولكن أيضا هناك واحد الخدمة خدمات قضائية للمغاربة المقيمين في الخارج بتعاون مع النيابة العامة وتعاون المجلس الأعلى للسلطة القضائية وتعاون مع وزارة العدل، وهناك 25 قاضي رهن إشارة المغربيات والمغاربة بالخارج عبر منصة رقمية، يمكن من خلالها أن يحصلوا على هذه الاستشارات وهذه الخدمة ما بين 15 يونيو و15 شتنبر، هاذي عملي.

بطبيعة الحال، راه الأمور العادية اللي كتدار كل عام ومنذ سنوات مثل فتح شبابيك خاصة وفتح مكاتب خاصة في جميع العمالات وفي عدد كبير من الإدارات... إلخ، هاذ الشيء راه كما تدار السنوات الماضية راه غادي يتفتح هاذ العام وغادي يعاود يعرف طريقو وغادي تعطى له كل الأهمية والاهتمام الضروري.

فلذلك، هاذ الشيء كيبين بأن الحكومة، على عكس ما يقول بعض الإخوان، قراراتها ليست عشوائية، قراراتها ليست مرتبكة، بل قراراتها محددة ولكن أنت أش بغيتي الوزيرة؟ أنا دابا عندي معلومات ما يمكنش نقولهم ليك علاش؟ لأن معلومات أولية فيها مفاوضات وفيها نقاش، حتى نكملو المعلومة عاد نقولها، إلى قلتها ليك وفي الآخر ما صدقاتش، نقاش مع متدخلين وكتنبعو، نهار اللي كتعلن كتعلن رسميا، ما يمكنش نعلنها قبل الوقت، كنعلمونها بعد إتمام الإجراءات والاتفاق مع جميع المتدخلين ويصدر بلاغ رسمي، واخا يكون أنا فبالي ما عنديش الحق نقولها واخا رئيس حكومة، نقول ليك راه كنستعدو فعلا وما كاين حتى شي قرار مفاجئ، هذا ديال 15 شتنبر اعلناها أسبوع قبل، بعد نقاش وتذاكرنا إمتي غنعلمو واش 10 ولا 15 نعطيو الوقت المناسب... إلخ، ودرنا بلاغ، دارتو وزارة الشؤون الخارجية وقلنا نهار 15، أش من مفاجئ؟ ما فهمتش هاذ القضية، مفاجئ؟

وقولوليا شي دولة اللي كتدير قرارات في عز كورونا في أكثر من أسبوع

السيد الرئيس:

لا، غير للتذكير وصافي.

السيد رئيس الحكومة:

لا، لا، شوف، الله يجازيكم بخير أنا قلت كلام واضح، قلت بأن هاذ اللوائح ستراجع مرتين في الشهر على الأقل وكلما استجدت معلومات جديدة، والفرق المعنية، بمعنى الجهات الصحية والجهات المعنية الأخرى اللي في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وغيرها راه هوما قيد الدراسة باستمرار، احنا صحيح توصلنا بشكايات كثيرة منهم وفيهم أصدقاء ديالي كتعرفهم وكيصيفطوليا باستمرار في "الفيديو" وفي "الواتساب" إلى آخره، كيصيفطوليا شحال من مرة وكيجتجو إلى آخره. ولكن، أنا محترم الاحتجاج ديالهم، مرحبا بالاحتجاج ديالكم، ولكن راه تنديرو الحاجة اللي فيها المصلحة، دابا (ب) راه فيها كلشي، فلذلك، بشكل عام أنا كنعقول راه الجهات الصحية والجهات ديال وزارة الشؤون الخارجية والتعاون كايين لجنة كيدرسوها هاذ الشيء، وإذا كانت الشروط والإمكانية ديال المراجعة غادي تراجع وفق المعايير التي نحمي بها صحة بلدنا وصحة مواطنينا.

شكرا جزيلًا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

شكرا لكم جميعا على المساهمة ديالكم.

أرفع الجلسة، وأفسح المجال لزميلي الأستاذ السيد عبد القادر سلامة المحترم لترؤس الجلسة التشريعية.

الملحق:

مداخلة مكتوبة سلمت لرئاسة الجلسة للمستشارين السيد عبد اللطيف أعمو والسيد عدي شجري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مستشاري حزب التقدم والاشتراكية في إطار الجلسة الشهرية لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة في محور "تدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية في الخارج في ظل الإكراهات الناتجة عن وباء

بقيت القضية ديال مطار بني ملال، صحيح أن الإخوان قالو مطار بني ملال أشارو له 2 إخوان، باش تعرفو أن كل حاجة قلتوها أعطيها اهتمام احتراماً لكم، ماشي لشي حاجة أخرى، هاذ المطار ديال بني ملال صحيح، تفتتح سنة 2014 وقامت فيه الدولة بواحد الاستثمار مهم وأيضاً تخصص له نفقات مهمة لصيانتة، وتفتحت فيه حتى خطوط دولية بالمناسبة 2 خطوط دولية تفتحت فيه، لكن مع الأسف الشديد، هاذيك الخطوط لا الدولية ولا الوطنية ما كانت تشغل إلا بأقل من 50% وأحياناً أقل بكثير من 50%، بمعنى ليس هناك طلب مهم لاستعمال تلك الخطوط من 2014 حتى 2019، في 2019 أغلق المطار.

دابا الآن هناك دراسة مستمرة للشروط الجديدة التي يمكن أن يفتح بها المطار بطريقة تمكنه من أن ينتظم في عمله ويستمر، لأنه خص يفتح ويستمر، هاذ الشيء حتى واحد ما باغي باش يكون مطار بواحد الاستثمار مهم ويتسد، حتى واحد ما باغيه، ولكن حاجة تديرها لأنها ضرورية أحياناً، إذن هذه المعلومة الأولى.

المعلومة الثانية: أنا متفق معكم، الخطوط الملكية المغربية تبذل جهوداً حثيثة لإضافة خطوط جديدة، ويمكن أن أقول بأنه راه كايين محاولات لكراء 8 إلى 10 طائرات أخرى تضاف إلى الأسطول المعلن عنه باش يمكن نرفعو العدد ديال الرحلات من المطارات المعنية إلى المطارات الوطنية، باش نرفعو الوتيرة ديال دخول مغاربة العالم إلى بلادنا في الظروف التي تحدثنا عنها وبطريقة جيدة، إن شاء الله.

إذن مرة أخرى أريد أن أشكركم جميعاً، وبغيت بالخصوص واحد القضية نخرجو من هنا ونحن نعتز ببلدنا ونعتر بجلالة الملك، نعتز بما قمنا به جميعاً، احنا غير نجمعكم معنا ما كايين باس، نعتز بما قمنا به جميعاً في سبيل الوطن إلى أن تجنبننا الأسوأ، وهذا شيء مهم.

شكرا جزيلًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

نعم؟ مرحباً..

السيد الرئيس:

بالنسبة للمغاربة الموجودين في الدول اللي كايين في اللائحة 2.

السيد رئيس الحكومة:

هاذي راه قلناها دويت عليهم، أش بغيتي نقول؟ قل لي السؤال حتى انت ونجاوبك.

"كوفيد-19".

إن حصر السؤال في تدابير موسمية لمواكبة مغاربة العالم قد لا يرتقي إلى معالجة عمق الإشكاليات المرتبطة ببلورة سياسة وطنية شاملة تهم الجالية المغربية في الخارج.

لذلك، فإن البقاء في حدود الكشف عن التدابير المتخذة، سواء كانت ذات طابع إجرائي أو موسمي، سيبقى دون جدوى، خصوصا أمام تنامي الوعي لدى مغاربة العالم وأمام سرعة التحولات الكمية والتنوعية التي تعيشونها يوميا في بلدان المهجر، وفي بلدهم الأم على حد سواء.

فالحديث عن الإجراءات المصاحبة لفتح الأجواء البحرية والجوية، إيذانا باستقبال مغاربة العالم، وتوفير أحسن الظروف وأكثرها ملاءمة للإستقبال، في خضم الأوضاع المترتبة عن توتر العلاقة بين المغرب وجيرانه، لا يمكن أن تبعدها عن عمق المعالجة، فيما يخص قطاعا حيويا ومؤثرا في المسار التنموي لبلادنا، وفق مقارنة شمولية، مندمجة وتشاركية مع مختلف الشركاء والمتدخلين.

بالفعل، لقد طفت إلى السطح، ظرفية الإعلان الحكومي عن فتح الأجواء، إيذانا بانطلاق عملية "مرحبا 2021"، انطلاقا من المبادرة الملكية بإعطاء تعليماته إلى السلطات المعنية، ولكافة المتدخلين، للعمل على تسهيل عودة الجالية إلى المغرب، وتوفير الظروف الملائمة لاستقبالها.

ولابد أن نشير هنا إلى حمولة هذه الالتفاتة، وما تحمله من إشارات ومن رسائل موجهة إلى كل المغاربة، تستدعي قراءتها في بعدها وفلسفتها، لتذكيرهم بالروح الوطنية لمغاربة العالم، والتي يرمز إليها موقفهم في الدفاع عن البلاد ومواجهة مختلف الأطماع، وكذلك الصمود وتقديم السند في زمن الجائحة.

فإذا علمنا أن عدد المغاربة المقيمين بالخارج يناهز 5 ملايين نسمة، كلها طاقات نشيطة وفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدان المهجر، وهي طاقات لها جذورها في التربة المغربية المتنوعة والغنية، وتمتد أغصانها في فضاءات إنتاجها وتفاعلها بالمهجر، وتسعى إلى جلب الخير والرخاء للبلاد، حيث تؤكد المعطيات الرسمية بأن تحويلات مغاربة العالم تجاوزت في السنة الماضية سقف 7.4 مليار دولار، (أي ما يمثل 6,5% من الناتج الداخلي الخام) وسط توقعات باستمرار هذا المنحى المتصاعد خلال العام الجاري.

ويشكل المغتربون المغاربة قوة اقتصادية ومالية مهمة، بالنظر إلى ارتباطهم القوي ببلدهم، حيث تشير بعض الدراسات في المجال إلى أن مغاربة العالم من أكثر الجاليات المتعلقة ببلادها على المستوى الدولي. مما يحتم استثمار هذه الفرصة الثمينة بشكل جيد وفعال.

السيد رئيس الحكومة،

بعيدا عن الإشكاليات الظرفية، فأوضاع مغاربة العالم تحتاج إلى

معالجة حقيقية مع مقارنة شمولية بمنظور تنموي متكامل، باعتبار مغاربة العالم قاطرة تنمية ورافعة اقتصادية واجتماعية وثقافية، بعيدا عن المجاملات ذات الطابع الاستهلاكي والحملات الموسمية الزائلة. ونحن اليوم في حاجة إلى رؤية جديدة وملائمة لاحتياجات وانتظارات هذه الشريحة المهمة من الشعب المغربي.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أحدثت جائحة كورونا، التي عرفها العالم، والمغرب جزء منه، تحولا عميقا برز في كل الاتجاهات وعلى كافة المستويات، فأظهر بجلاء دور جاليتنا في المساهمة بحماس وانخراط كبيرين في الحفاظ على مكتسبات البلاد، اقتصاديا وماليا وفي دعم التضامن الاجتماعي والانخراط الكلي في التعبئة الشمولية التي عرفتها البلاد خلال 15 شهرا الماضية.

ولم يتوانى مغاربة العالم لحظة في مواصلة جهودهم من أجل تعزيز ارتباطهم ببلدهم الأم. وهو ما ظهر بشكل جلي في مواصلة تحويلاتهم ودعم أسرهم والمساهمة في الانطلاقة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ولقد آن الأوان، للتأكيد على ضرورة تمتيع مغاربة العالم، بكامل حقوق المواطنة، تفعيلًا للمقتضيات الدستورية الصريحة في هذا الباب (الفصول 16، 17، 18، 30، 163) ولم يعد هناك من مبرر لكي يحرم مغاربة العالم من المشاركة السياسية في شؤون بلدهم الأصلي.

لقد آن الأوان، لكي يجد مغاربة العالم هنا في بلدهم، ما هم معتادون عليه من خدمات في بلدان الاستقبال، ولم يعد هناك من مبرر لكي ينظر إليهم فقط كيد عاملة جالبة للعملة الصعبة، بل كمواطنين يتمتعون بكامل مقومات المواطنة، ويمارسون حرياتهم الفردية والجماعية، مع التأكيد على المطالبة بحقوقهم وتمتعهم بالامتيازات التي تتطلبها أوضاعهم الخاصة.

السيد رئيس الحكومة،

لقد آن الأوان لكي يؤخذ البعد الأفقي للقضايا المرتبطة بمغاربة العالم بعين الاعتبار، في أفق وضع سياسات عمومية شاملة ومندمجة، قادرة على تعبئة كفاءات المهاجرين في كافة الميادين، بوضع سياسة استقطاب المغاربة العالم المتوفرين على مؤهلات عالية ويعملون في قطاعات عالية الكفاءة، كتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتكنولوجيا الحيوية، والبيوتكنولوجيا الطبية والطاقات المتجددة، ... وغيرها من الاختصاصات الدقيقة، بجانب هيكلة منظومة البحث العلمي وربطه بالأولويات الإستراتيجية للبلاد.

لكن السؤال المطروح، هو ماذا أعدنا كأرضية محفزة وجذابة لاستقطاب هذه الكفاءات؟ وهل هيئت الحكومة الأجواء لذلك، من خلال وضع إطار قانوني ومؤسسي محفز لانخراط الكفاءات العائدة، قادر على أن يوفر لهم ظروف عيش واستقرار مماثلة لوضعيتهم المهنية ببلدان الاستقبال أو يقترب منها على الأقل؟

من المنظمات الغير الحكومية وهيئات المجتمع المدني، تحاول نشر ثقافة التقارب والحوار والتعايش المشترك بين شعوب العالم، وضمها المغرب. ونستحضر هنا دور الجالية اليهودية المغربية المتواجدة عبر العالم، والتي ظلت مرتبطة ارتباطا وثيقا ببلدها الأصلي المغرب، من خلال الحفاظ على أماكن الذاكرة وتثمين تراثها المادي وغير المادي، مع الاهتمام كذلك بالأوضاع الإنسانية لجميع المهاجرين الأجانب المتواجدين فوق التراب المغربي من منطلق أن ما نتمناه لأبنائنا في بلدان المهجر من سعة عيش وكرامة، يجب أن نحرص أولا على منحه لمن يوجدون بين ظهرائنا.

كما أن نظرنا للهجرة من منظور المقاربة الاندماجية يجب أن تركز أولا على قيم الانفتاح والتوازن، لكي نساهم جميعا في خلق ديناميكية من شأنها تعزيز مساهمة جاليتنا بالخارج، والمهاجرين الأجانب المقيمين في المغرب بشكل سواء في المسار التنموي بالمغرب وتعزيز قيم السلم والتسامح والحوار مع محيطنا المباشر والبعيد.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أن الأوان، لكي لا ينظر إلى دور المهاجرين المغاربة من زاوية التحويلات المالية فحسب، رغم أهمية مساهمتهم في تحقيق توازن ميزان الأداء، فمغاربة العالم يوجدون في أزيد من 50 بلدا، وهم جسور للتواصل وسفراء فوق العادة للحضارة والتاريخ المغربيين وللمنتجات المغربية ولعاداتنا وتقاليدينا الأصيلة وهم فوق ذلك يساهمون في التقارب بين الشعوب من خلال عقد اتفاقيات شراكة في المجال الجمعي والتضامني، وهم محفزون للعديد من برامج التوأمة بين مدن الضفتين. كما يوجد عدد منهم في مواقع التسيير والتدبير السياسي في دول الاستقبال، ويساهمون كذلك في إبرام شراكات بين الشركات والمقاولات في المغرب وفي دول الاستقبال.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أن الأوان، لكي تجد الجمعيات وتمثيلات مغاربة العالم محاورا حقيقيا في مستوى تحديات المرحلة. فالدور الاستراتيجي للمجتمع المدني أكيد في تطوير السياسات التنموية، عن طريق تمويل مشاريع إنسانية أو تقديم مساعدات علمية وعملية في المغرب، وتنشيط القطاع الثالث للتنمية، الذي فصل فيه تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد. وتأتي هذه المشاريع غالبا على شكل شراكة بين جمعيات مغربية ومنظمات أو مؤسسات دولية وتعد هذه الجمعيات حلقة وصل بين المغرب ودول العالم. فالجمعيات الممثلة للمهاجرين موجودة، لكن الحوار ظل ناقصا ومبتورا.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أن الأوان، لتفعيل الحق الدستوري في الولوج إلى المعلومة، وتيسير تداولها وتحيينها، وعدم احتكارها، خصوصا في مجال الاستثمارات الاستراتيجية والاقتصادية، باعتبارها وجها من وجوه

وهل الحكومة قادرة على توفير بنيات تحتية وبحثية في مستوى المنافسة الدولية الشرسة لاستقطاب الأدمغة والكفاءات؟ وهل بنيتنا الاقتصادية والاجتماعية والترابية قادرة على تقديم عروض جذابة وتنافسية للكفاءات العالية التأهيل؟

وهل بمقدورنا تحسين الأداء الاقتصادي وتجويد الخدمات العمومية في ظل مؤسسات، كثير منها، معطوبة أو متعثرة؟

إننا اليوم في حاجة إلى التزام حكومي وتشريعي صريح يوفر دعائم وضمانات تسمح بتعبئة المكتسبات المؤسساتية والاقتصادية والإستراتيجية لبلدنا وتعزز الروابط الثقافية والأواصر العاطفية التي تربط مغاربة العالم بوطهم الأم.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أن الأوان لتوحيد وتجويد العرض الثقافي والهياتي الموجه لمغاربة العالم وفي هذا الاتجاه، تظهر جدوى فكرة إحداث وكالة مغربية للعمل الثقافي بالخارج لتوحيد مجهودات مختلف الفاعلين في هذا المجال ودعم تعبئة مغاربة العالم، من أجل نشر الثقافة المغربية في الخارج.

ولنا أن نتساءل، في ظل تعثر مسار ترسيم اللغة والثقافة الأمازيغية وإعمال طابعها الرسمي داخل المنظومة التربوية وداخل الإدارة، كيف لنا أن نقدم المثال ونؤسس لتعددية ثقافية تحترم الاختلاف وتجسد الفسيفساء المغربية الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية-الإسلامية، والأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية، وبمقوماتها الحضارية المشتركة في الأرض واللغة والتاريخ والحضارة والثقافة والعادات والتقاليد والطموح... وغيرها، إذا لم نجد كل طاقات مغاربة العالم المتوفرة في كثير من بلدان المهجر. وهي طاقات واعدة وقادرة على حمل هذا المشروع والدفاع عنه، بما يقتضيه من جرأة واعتزاز وافتخار بالذات.

وكيف لنا أن نشجع إنجاز منتجات ثقافية مغربية الجوهر بلغات بلدان الاستقبال دون السقوط في مظاهر الفلكلور والهجرة والسطحية التي طغت لعقود على المنتوج الثقافي الموجه لمغاربة العالم بشكل عام؟

السيد رئيس الحكومة،

إن الاهتمام بأوضاع الجالية المغربية بالخارج يقتضي أعمال مقارنة الإدماج الشمولي لكل مكوناته.

ويظهر أن هذه المقاربة ما زالت بعيدة المنال أو غائبة في منطلقات الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء منذ سنة 2013. هذه الاستراتيجية التي لم تكن من صنع حكومتكم، ولا من صنع الحكومة التي قبلها. ويظهر أنها هيئت من منطلقات ومفاهيم ترجع إلى ما قبل تسعينات القرن الماضي، ولم يتم تحيينها بالشكل الملائم، رغم أن هناك عددا كبيرا من المجهودات في إطار العمل غير الحكومي، من خلال عدد

حرية الإعلام

والإتصال، وبعدا تضامنيا، مرتبطا بحرية التعبير، وركيزة من ركائز الديمقراطية التشاركية والشفافية ومكافحة الفساد.

ويجب الحرص على أن تكون المعلومة متاحة بشكل سلس لمغاربة العالم، كما يجب إتاحة مختلف الخبرات العلمية في المواضيع المرتبطة بالهجرة، والتي راكمها مجلس الجالية المغربية بالخارج، وجعلها في متناول الفاعلين العموميين والمؤسسات التمثيلية والمهتمين بقضايا مغاربة العالم. هذا بجانب تسهيل ربط الصلة وخلق الشبكات بين مختلف الكفاءات من أبناء الجالية المغربية في الخارج وإحداث قاعدة بيانات لمغاربة العالم وتحيينها في ظل الطفرة الرقمية التي أجبتها أزمة وباء كورونا وتسهيل الإتصال مع حاملي المشاريع في المغرب، مع اعتماد آليات للمواكبة.

وهو ما يحتاج إلى مبادرات تواصلية منتظمة لشرح الإطار القانوني والتنظيمي والمسطري المعتمد وطنيا وتوفير المعلومات الضرورية حول فرص الاستثمار في المغرب، على المستويين الجهوي والقطاعي.

السيد رئيس الحكومة،

إن الحديث عن بلورة استراتيجية وطنية طموحة ومندمجة لفائدة مغاربة العالم تقودها وزارة مكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج منذ شتنبر 2013 هي في مبادئها الموجهة، وفي برامج عملها القطاعية والأفقية وفي نظام حكامتها قد تبدو سرابا لعدد كبير من مغاربة العالم، في غياب حكمة شفافة، تكون موضوع تتبع وتقييم منتظمين، وفي غياب منظومة تواصلية واضحة وحاملة للأليات المبتكرة والضامنة لتحقيق الأهداف المنشودة.

مما يستدعي إعادة النظر في المنهجية المتبعة والأسس التي اختارتها الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، باعتماد التحليل العلمي والموضوعي وتبني مقاربة شاملة وعرضانية تربط بين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ومغاربة العالم ينتظرون منكم تدابير حكومية ملموسة ودقيقة تستجيب بشكل فعلي وجريء للتحديات التي تطرحها قضية الهجرة، وبالخصوص الإشكاليات المرتبطة بمغاربة العالم، في حلهم وترحالهم، والتي تدمج أبعاد الروح الوطنية وروح التضامن وتعتمد مقاربة الاندماج الشمولي، على المستوى الإنساني والحقوق والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والقانوني، وكذلك على مستوى الحكامة العامة.

محضر الجلسة رقم 371

التاريخ: الثلاثاء 11 ذو القعدة 1442 هـ (22 يونيو 2021 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: خمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثالثة عشرة مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات؛

2- مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات؛

3- مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخضبة ودعائم النباتات؛

4- مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص بغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص؛

5- مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية؛

6- مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح جلسة تشريعية.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخصص هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على ستة (6) مشاريع قوانين.

وقبل الشروع في مناقشة هذه المشاريع، أود باسمكم جميعا أن نشكر رئيس اللجنة وكذلك المقرر وكذلك كافة أعضاء اللجنة، وكذلك السيد الوزير الفلاحة، الذين عملوا جميعا لإغناء الحوار والنقاش داخل اللجنة.

كما أشكر السيدة وزيرة السياحة والنقل الجوي التي ستقدم هذه المشاريع.

ونستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشاريع القوانين المتعلقة بالنباتات، وهي ثلاثة:

1- مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات؛

2- مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات؛

3- مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخضبة ودعائم النباتات.

وهذه المشاريع الثلاثة، ستتولى السيدة الوزيرة تقديمها دفعة واحدة.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مشاريع القوانين الثلاثة التي أسعد بتقديمها أمامكم اليوم، ذات أهمية بالغة، وتندرج في إطار تعزيز الترسنة القانونية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

فبعد 10 سنوات من العمل في الميدان، تمكن المكتب من تحديد أهم الصعوبات القانونية التي يمكن أن تشكل عائقا لترسيخ سياسة متكاملة للسلامة الصحية في بلادنا.

واليوم يعتبر تحيين الترسنة القانونية لقطاع السلامة الصحية أولوية كبيرة بالنسبة لبلادنا، بالنظر لمجموعة من الراهانات، أخص بالذكر منها:

- أولا، مسابقة المعايير الدولية والتشريعات المتعلقة بالسلامة الصحية والصحة النباتية واستعمال مواد مكملة فلاحية، كالمبيدات مثلا؛

- وثانيا، ضرورة مقارنة القوانين المغربية من القوانين المؤطرة لأهم البلدان المستوردة للمنتوج المغربي، لتفادي تعرضه لحواجز غير جمركية أو صحية، خصوصا بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي.

وكما سبق أن صرح به عدة مرات، فإن مكتب (ONSSA¹) كان أول لبننة تم وضعها في إطار سياسة متكاملة للسلامة الصحية ببلادنا، مدشنا بذلك مسارا ناجحا بشهادة الجميع، ويفرض نفسه كفاعل أول وأساسي في حماية وصحة وسلامة المستهلك المغربي.

¹ Office National de Sécurité Sanitaire des produits Alimentaires

غادي نبدا من هنا بالعيون.. لا أحد، لا أحد، لا أحد، لا أحد.
 إذن لا أحد يريد أن يتدخل شفهيًا.
 الآن، غادي نبدأ، غادي ننقلو إلى مرحلة التصويت على مواد هذا
 المشروع 76.17 المتعلق بحماية النباتات، يعني غادي نمشيو مشروع
 مشروع.
 المادة 1:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 2:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 3:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 4:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 5:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 6:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 7:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 8:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 9:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 10:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 11:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 12:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 13:
 الموافقون بالإجماع.
 المادة 14:
 الموافقون بالإجماع.

أول مشروع، مشروع القانون المتعلق بحماية النباتات، يروم إلى
 تشديد الإجراءات القانونية لحماية النباتات في سياق دولي صعب في
 هذا المجال، أمام احتمال دخول وانتشار بعض الآفات على الصعيد
 الوطني، كان من الضروري اتخاذ تدابير تشريعية طبقاً للالتزامات بلادنا
 على الصعيد الدولي، لاسيما الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وضرورة
 تحيين القانون الجاري به العمل حالياً، والمتكون أساساً من الظهير
 الشريف الذي يعود لسنة 1927.

على مستوى مشروع قانون منتجات حماية النباتات، فيهدف
 إلى تحيين القانون رقم 42.95 الجاري به العمل، نظراً للمستجدات
 العلمية والدولية المتعلقة بمراقبة مبيدات الآفات الزراعية وتنظيم
 الاتجار فيها، وهو يندرج في إطار الإستراتيجية الحكومية من أجل فلاح
 مستدامة ومسؤولة وضمن مستوى عال من الحماية لصحة الإنسان
 والحيوان والبيئة وتحيين التدابير والشروط المتعلقة بترخيص وبيع
 واستعمال هاذ المواد، أن لا يلحق ذلك ضرراً بحاجيات الفلاحين
 المتعلقة بضمن حماية صحة النباتات ضد الآفات ولا بتطوير وتحديث
 القطاع الفلاحي.

أما مشروع القانون الثالث، فيتعلق بالمواد المخصصة التي يهدف
 إلى ضمان تغذية النباتات وتحسينها، أو تحسين الخصائص الفيزيائية
 والكيميائية والبيولوجية للتربة.

ويهدف هذا القانون إلى سد فراغ تشريعي وتحديد شروط عرض
 هذه المنتجات في السوق واستيرادها وحياتها وتجربتها وتوزيعها،
 تماشياً مع المعايير الدولية المتعلقة بحماية صحة الإنسان وصحة
 الحيوان والبيئة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتمنى أن تحظى هذه القوانين بموافقتكم، كما كان عليه الشأن
 داخل لجنة القطاعات الإنتاجية، والتي أود أن أعتنم هذه المناسبة،
 لأتقدم بالشكر الخالص لرئيسها وأعضائها على تفهمهم وتعاملهم
 الإيجابي مع هذه القوانين، والذي أثبتوا من خلاله عن مدى انخراطهم
 وانشغالهم بالصالح العام، لضمان إنتاج تشريعي يستجيب لتطلعات
 المواطنين.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة.

أعتقد بأن التقارير الثلاثة وزعت علينا جميعاً، ورقياً وإلكترونياً..
 وزعت.

هل هناك من متدخل يريد أن يتدخل؟

المادة 15:	الموافقون بالإجماع.
المادة 16:	الموافقون بالإجماع.
المادة 17:	الموافقون بالإجماع.
المادة 18:	الموافقون بالإجماع.
المادة 19:	الموافقون بالإجماع.
المادة 20:	الموافقون بالإجماع.
المادة 21:	الموافقون بالإجماع.
المادة 22:	الموافقون بالإجماع.
المادة 23:	الموافقون بالإجماع.
المادة 24:	الموافقون بالإجماع.
المادة 25:	الموافقون بالإجماع.
المادة 26:	الموافقون بالإجماع.
المادة 27:	الموافقون بالإجماع.
المادة 28:	الموافقون بالإجماع.
المادة 29:	الموافقون بالإجماع.
المادة 30:	الموافقون بالإجماع.
المادة 31:	الموافقون بالإجماع.
المادة 32:	الموافقون بالإجماع.
المادة 33:	الموافقون بالإجماع.
المادة 34:	الموافقون بالإجماع.
المادة 35:	الموافقون بالإجماع.
المادة 36:	الموافقون بالإجماع.
المادة 37:	الموافقون بالإجماع.
المادة 38:	الموافقون بالإجماع.
المادة 39:	الموافقون بالإجماع.
المادة 40:	الموافقون بالإجماع.
المادة 41:	الموافقون بالإجماع.
المادة 42:	الموافقون بالإجماع.
المادة 43:	الموافقون بالإجماع.
المادة 44:	الموافقون بالإجماع.
المادة 45:	الموافقون بالإجماع.
المادة 46:	الموافقون بالإجماع.

الموافقون: بالإجماع.	المادة 47:
إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات"، بإجماع الحاضرين.	الموافقون: بالإجماع.
غادي ندوزو للمشروع الثاني، الذي هو يتعلق بمنتجات حماية النباتات (مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات).	المادة 48:
المادة 1:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 49:
المادة 2:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 50:
المادة 3:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 51:
المادة 4:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 52:
المادة 5:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 53:
المادة 6:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 54:
المادة 7:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 55:
المادة 8:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 56:
المادة 9:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 57:
المادة 10:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 58:
المادة 11:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 59:
المادة 12:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 60:
المادة 13:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 61:
المادة 14:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 62:
	الموافقون: بالإجماع.
	الآن غادي نعرض مشروع القانون برمته:

المادة 15:	الموافقون بالإجماع.
المادة 16:	الموافقون بالإجماع.
المادة 17:	الموافقون بالإجماع.
المادة 18:	الموافقون بالإجماع.
المادة 19:	الموافقون بالإجماع.
المادة 20:	الموافقون بالإجماع.
المادة 21:	الموافقون بالإجماع.
المادة 22:	الموافقون بالإجماع.
المادة 23:	الموافقون بالإجماع.
المادة 24:	الموافقون بالإجماع.
المادة 25:	الموافقون بالإجماع.
المادة 26:	الموافقون بالإجماع.
المادة 27:	الموافقون بالإجماع.
المادة 28:	الموافقون بالإجماع.
المادة 29:	الموافقون بالإجماع.
المادة 30:	الموافقون بالإجماع.
المادة 31:	الموافقون بالإجماع.
المادة 32:	الموافقون بالإجماع.
المادة 33:	الموافقون بالإجماع.
المادة 34:	الموافقون بالإجماع.
المادة 35:	الموافقون بالإجماع.
المادة 36:	الموافقون بالإجماع.
المادة 37:	الموافقون بالإجماع.
المادة 38:	الموافقون بالإجماع.
المادة 39:	الموافقون بالإجماع.
المادة 40:	الموافقون بالإجماع.
المادة 41:	الموافقون بالإجماع.
المادة 42:	الموافقون بالإجماع.
المادة 43:	الموافقون بالإجماع.
المادة 44:	الموافقون بالإجماع.
المادة 45:	الموافقون بالإجماع.
المادة 46:	الموافقون بالإجماع.

المادة 47:	الموافقون بالإجماع.
المادة 48:	الموافقون بالإجماع.
المادة 49:	الموافقون بالإجماع.
المادة 50:	الموافقون بالإجماع.
المادة 51:	الموافقون بالإجماع.
المادة 52:	الموافقون بالإجماع.
المادة 53:	الموافقون بالإجماع.
المادة 54:	الموافقون بالإجماع.
المادة 55:	الموافقون بالإجماع.
المادة 56:	الموافقون بالإجماع.
المادة 57:	الموافقون بالإجماع.
المادة 58:	الموافقون بالإجماع.
المادة 59:	الموافقون بالإجماع.
المادة 60:	الموافقون بالإجماع.
المادة 61:	الموافقون بالإجماع.
المادة 62:	الموافقون بالإجماع.
المادة 63:	الموافقون بالإجماع.
المادة 64:	الموافقون بالإجماع.
المادة 65:	الموافقون بالإجماع.
المادة 66:	الموافقون بالإجماع.
المادة 67:	الموافقون بالإجماع.
المادة 68:	الموافقون بالإجماع.
المادة 69:	الموافقون بالإجماع.
المادة 70:	الموافقون بالإجماع.
المادة 71:	الموافقون بالإجماع.
المادة 72:	الموافقون بالإجماع.
المادة 73:	الموافقون بالإجماع.
المادة 74:	الموافقون بالإجماع.
المادة 75:	الموافقون بالإجماع.
المادة 76:	الموافقون بالإجماع.
المادة 77:	الموافقون بالإجماع.
المادة 78:	الموافقون بالإجماع.

المادة 7:	المادة 79:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 8:	المادة 80:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 9:	المادة 81:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 10:	المادة 82:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 11:	المادة 83:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 12:	المادة 84:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 13:	المادة 85:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 14:	الآن غادي نعرض المشروع برمته:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 15:	إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات" بإجماع الحاضرين.
المادة 16:	الآن غادي ننتقلو للتصويت على مواد "مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصصة ودعائم النباتات".
المادة 17:	المادة 1:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 18:	المادة 2:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 19:	المادة 3:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 20:	المادة 4:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 21:	المادة 5:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 22:	المادة 6:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.

المادة 23:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 24:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 25:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 26:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 27:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 28:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 29:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 30:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 31:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 32:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 33:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 34:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 35:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 36:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 37:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 38:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 39:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 40:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 41:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 42:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 43:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 44:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 45:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 46:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 47:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 48:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 49:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 50:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 51:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 52:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 53:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 54:	الموافقون: بالإجماع.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم أمام أنظار مجلسكم الموقر، مشروع قانونين يهتمان العقار الفلاحي، هذا العقار الذي أصبح من الضروري تحديث إطاره التشريعي لتعزيز وتسهيل الولوج إليه وجعله أكثر انفتاحا على المستثمرين، سواء الأشخاص أو المقاولات، بما يرفع من الإنتاج والمردودية، ويحفز على التشغيل في العالم القروي مع الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي.

فمشروع القانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص، يعتبر ذا بعد اجتماعي، ولا يتوخى منه توزيع أراضي فلاحية من ملك الدولة الخاص، بل يهدف بالأساس إلى تسوية وضعية الفئة المتبقية من الفلاحين غير الحاصلين على شهادة رفع اليد، البالغ عددهم حوالي 10.000 فلاح، والذين يستغلون ما يناهز 130.000 هكتار.

ويأتي مشروع هذا القانون في سياق معالجة المشاكل التي أصبحت تثيرها بعض المقتضيات القانونية الواردة في القانون المنظم للإصلاح الزراعي، والتي تقف حاجزا أمام التصفية النهائية لهذا الملف.

وبالنسبة لمشروع القانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية، والذي يعتبر ذا طابع اقتصادي، فيهدف إلى خلق مناصب الشغل وجلب الاستثمارات وتقنيات جديدة في المجال الفلاحي، إضافة إلى الرفع من الإنتاج والمردودية للضيعات الفلاحية والحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي.

وعليه، فإن مشروع هذا القانونين سيساهمان بشكل كبير في النهوض بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية لفئات الفلاحين، من خلال توسيع فرص الاستثمار في الأراضي الفلاحية وتقوية وسائل التمويل والقروض اللازمة لإنجاز هذه الاستثمارات.

في الختام، اسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن أتقدم بالشكر الخالص إلى لجنة القطاعات الإنتاجية، رئيسا وأعضاء، على تجاوبهم وتصويتهم بالإجماع على مشروع هذين القانونين، أملا أن يحظى بموافقتكم كما كان عليه الشأن داخل اللجنة.

والسلام عليكم.

المادة 55:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 56:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 57:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 58:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 59:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 60:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 61:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 62:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 63:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 64:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 65:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 66:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض المشروع برمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخضبة ودعائم النباتات"، بإجماع الحاضرين.

الآن، غادي ننتقل إلى مشروع، جوج (2) قوانين متعلقين بالعقارات والأراضي الفلاحية أو القابلة للفلاحة وهما مشروع قانون رقم 63.18 وكذلك مشروع قانون رقم 62.19.

وغادي نعطي الكلمة للسيدة الوزيرة باش تقدمهم دفعة واحدة.

تفضلي السيدة الوزيرة.

المادة 1:	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
الموافقون بالإجماع.	شكرا السيدة الوزيرة.
المادة 2:	إذن التقريران وزعا عليكم جميعا.
الموافقون بالإجماع.	والآن غادي.. إذا لم يكن هنالك راغب في تناول الكلمة، فغادي ندوزو مباشرة إلى عملية التصويت.
المادة 3:	غادي نبدأ بمشروع القانون الأول الذي يحمل رقم 63.18 والمتعلق بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص.
الموافقون بالإجماع.	إذن غادي نعرض المادة الأولى للتصويت:
الباب الثاني:	المادة 1:
المادة 4:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 2:
الباب الثالث:	الموافقون بالإجماع.
المادة 5:	المادة 3:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
غادي نعرض الآن المشروع برمته:	المادة 4:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم لعقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية".	المادة 5:
الآن غادي ننتقلو للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري".	الموافقون بالإجماع.
الكلمة لك، السيدة الوزيرة، لتقديم المشروع.	المادة 6:
<u>السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:</u>	الآن غادي نعرض مشروع القانون برمته:
السيد الرئيس المحترم،	الموافقون بالإجماع.
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،	إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص، يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بشأن قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص".
كما تعلمون، عرف قطاع الصيد البحري خلال العشرية الأخيرة وبفضل تضافر مجهودات كافة المتدخلين، من مهنيين وبحارة وإدارة، قفزة تاريخية في مجال تدبير المصايد وهيبتها ومراقبة أنشطة الصيد وتشجيع الاستثمارات الصناعية والبحرية إلى غير ذلك، بهدف إنتاج البرامج والمشاريع المسطرة في إستراتيجية قطاع الصيد البحري "أليوتيس"، وقد كان لموظفي وأطر القطاع دور محوري في النهوض بأداة الإدارة وتجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين.	إذن وافق المجلس على هاذ المشروع، والآن أصبح قانونا.
وفي هذا السياق، وفي إطار بلورة التوجيهات الملكية السامية الداعية	ننتقل للتصويت على مواد مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية.

المادة 7:	إلى العناية والاهتمام بالعنصر البشري، تم إعداد مشروع هاذ القانون، والذي يرمي إلى تحسين وتطوير الخدمات المقدمة، لتستجيب لطموح وتطلعات جميع الفئات العاملة بالقطاع.
المادة 8:	وقد اعتمد مشروع هاذ القانون في تركيبته على فصول تجمع بين الحكامة الجيدة في التسيير الإداري واحترام مبدأ الاستقلالية المعتمدة لدى الهيئات المكلفة بتدبير الشأن الاجتماعي، وستناط بهذه المؤسسة تقديم عدة خدمات وأنشطة لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بقطاع الصيد البحري، نظرا لطبيعة الأعمال التي يقومون بها من أجل الحفاظ على الثروات البحرية.
الموافقون=14:	كما سيتمكن إحداث هذه المؤسسة من نشر روح التكافل والتعاون ودعم العلاقات الإنسانية بين مختلف الموظفين والأعوان العاملين بقطاع الصيد البحري.
المعارضون=00 (لا أحد):	
الممتنعون=7:	
إذن وافق المجلس على المادة 8 بأغلبية 14، لا أحد، وامتناع 7.	
المادة 9:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 10:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 11:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 12:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 13:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 14:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 15:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 16:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 17:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 18:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 19:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 20:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 21:	
الموافقون: بالإجماع.	

إلى العناية والاهتمام بالعنصر البشري، تم إعداد مشروع هاذ القانون، والذي يرمي إلى تحسين وتطوير الخدمات المقدمة، لتستجيب لطموح وتطلعات جميع الفئات العاملة بالقطاع.

وقد اعتمد مشروع هاذ القانون في تركيبته على فصول تجمع بين الحكامة الجيدة في التسيير الإداري واحترام مبدأ الاستقلالية المعتمدة لدى الهيئات المكلفة بتدبير الشأن الاجتماعي، وستناط بهذه المؤسسة تقديم عدة خدمات وأنشطة لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بقطاع الصيد البحري، نظرا لطبيعة الأعمال التي يقومون بها من أجل الحفاظ على الثروات البحرية.

كما سيتمكن إحداث هذه المؤسسة من نشر روح التكافل والتعاون ودعم العلاقات الإنسانية بين مختلف الموظفين والأعوان العاملين بقطاع الصيد البحري.

اسمحوا لي مرة أخرى، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون، أن أتقدم بالشكر للجنة القطاعات الإنتاجية على تجاوبهم وتصويتهم بالإجماع على هاذ المشروع، أملا أن يحظى بموافقتكم كذلك.

والسلام عليكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التقرير وزع عليكم، لا أحد يرغب في تناول الكلمة.

إذن غادي نبدأ بعملية التصويت:

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

فالمغرض من مراقبة الصحة النباتية هو منع دخول كائنات يحتمل أن تكون خطيرة والحد من انتشارها من منطقة إلى أخرى، وذلك عن طريق فحص، في مواقع الحدود، الحالة الصحية النباتية للنباتات والمنتجات النباتية المستوردة، من خلال المراقبة الصحية للمحاصيل في المناطق الداخلية من البلاد والحفاظ على جودة المنتجات الموجهة للتصدير.

إن تفاعلنا الإيجابي مع هذا المشروع قانون نابع من قناعتنا الراسخة بأنه يساير المعايير الدولية والتشريعات المتعلقة بالسلامة الصحية والصحة النباتية، ويعمل على ملاءمة القوانين الوطنية مع النصوص المؤطرة لأهم البلدان المستوردة للمنتوج المغربي لتفادي تعرضه لحواجز جمركية وصحية.

كما أن هذا المشروع سيساهم في اتباع نهج وقائي ومنع إدخال هذه الكائنات أو على الأقل محاربة انتشارها، واتخاذ التدابير الواجبة لتجنب انتشار الآفات قدر الإمكان، وذلك عن طريق وضع قائمة بالكائنات التي تتطلب اتخاذ تدابير للوقاية منها ومكافحتها.

كما أن هذا المشروع سيمكن من تشديد الإجراءات القانونية لحماية النباتات، في سياق دولي صعب، يتسم باحتمال ظهور وانتشار بعض الآفات التي من شأنها أن تلحق ضررا بالرصيد النباتي الوطني، كما يأتي طبقا للالتزامات المملكة على الصعيد الدولي في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

هذه مناسبة للوقوف على الدور الهام الذي يقوم به المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وعلى ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بدعم هذا المكتب وإيجاد موارد وبنية تحتية كافية لتشغيل نظام الرقابة أو الإشراف عليه، خاصة وأن أداء هذه الوظائف تتطلب مجهودا أكبر لتحقيق خدمات وقاية النباتات ومراقبة الصحة النباتية، ووضع التدابير التي يجب أن تمتثل لها المصانع والمنتجات النباتية المستوردة أو المصدرة أو المتداولة داخل البلد، وتنفيذ تدابير الطوارئ في حالة ظهور آفات ذات طبيعة كارثية، أو في حالة وجود مخاطر محتملة لإدخال آفات الحجر الصحي في الأراضي الوطنية.

كما أن المكتب يقوم بدور بارز في تنفيذ التزامات بلدنا بموجب الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والتي تشمل المسؤوليات المتعلقة بإعطاء شهادات الصحة النباتية عند التصدير، وإدارة مراقبة تفشي الأمراض ومكافحة الآفات، القيام بعمليات التفتيش وإجراء الفحوصات المختبرية، وإذا لزم الأمر، تطهير شحنات النباتات والمنتجات النباتية، والتأكد من سلامة الصحة النباتية للشحنات من تاريخ إصدار الشهادات إلى التصدير، وإنشاء وحماية المناطق الخالية من الآفات، وتحليل مخاطر الآفات، وتدريب وتطوير الموارد البشرية.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض المشروع برمته.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري".

شكرا للجميع.

شكرا للسيدة الوزيرة.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

(1) فريق الأصالة والمعاصرة:

1- مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة "مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات".

وهو مشروع على درجة كبيرة من الأهمية، خاصة وأن النباتات والمنتجات النباتية تتعرض بشكل دائم للهجوم من قبل الكائنات الضارة مثل الفيروسات والبكتيريا والفطريات والحشرات والأعشاب الضارة... والتي تعتبر سببا رئيسيا للخسارة في غلة المنتجات الزراعية المخصصة للغذاء أو الأعلاف.

بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

2- مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أ تدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات".

وهو مشروع يأتي من أجل تحيين القانون رقم 42.95 المتعلق بمراقبة مبيدات الآفات الزراعية وتنظيم الاتجار فيها، خاصة وأن هذا القانون أبان عن محدوديته في الاستجابة للإشكالات الجديدة المطروحة التي تهم السلامة الصحية وتحديث الممارسات المتعلقة باستعمال هذه المنتجات، كما يأتي هذا المشروع انسجاما مع التطورات التقنية التي يعرفها مجال الإنتاج الفلاحي الذي يرتبط مردوده باستعمال منتجات حماية النباتات واتباع طرق عملية لتقييم المخاطر المتعلقة بالصحة العامة والبيئة.

إن منتجات حماية النباتات تعتبر من بين أنجع الوسائل لحماية النباتات والمنتجات النباتية ضد الآفات، كما يمكن أن تستعمل بعض هذه المنتجات لمكافحة النباتات الضارة، غير أن هذه المنتجات من شأنها أن تشكل خطرا على صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة، اعتبارا لظروف استعمالها خاصة إذا تم عرضها في السوق دون خضوعها لتقييم مسبق أو دون خضوعها لمسطرة الترخيص.

لقد بدا واضحا أن هذا المشروع قانون سيساهم في تحقيق أهداف الفلاحة المستدامة، وتخويل السلطة المختصة آليات ضمان تقييم المخاطر ومراقبة الاتجار في هذه المواد والدعائم، انطلاقا من استيرادها أو صنعها إلى غاية بيعها بالتفصيل في أفق ضبط استعمالها دون أن يترتب عنها أي آثار غير مقبولة على صحة الإنسان وصحة الحيوان والبيئة.

كما أن هذا المشروع سيساهم في تنظيم عملية الاتجار مع الحرص على ألا يتم تسويق سوى المواد والدعائم المتوفرة على رخصة العرض في السوق أو المطابقة للمواصفات القياسية المصادق عليها والتي يكون تطبيقها إجباريا وألا تتم مزاولة الأنشطة المتعلقة بعملية الاتجار المذكورة إلا من قبل الأشخاص المؤهلين.

كما ينص مشروع القانون على إحداث اللجنة الوطنية لمنتجات حماية النباتات يعهد إليها الترخيص بعرض منتجات حماية النباتات والمواد المساعدة في السوق، كما ينص على صياغة مخطط وطني لليقظة في مجال منتجات حماية النباتات.

كما يهدف هذا المشروع إلى ضمان مستوى عال من حماية صحة الإنسان والحيوان والبيئة، حيث يسعى إلى تعزيز قدرات السلطات المختصة في تقييم المخاطر ومراقبة منتجات حماية النباتات في أفق الحد من استعمال المنتجات الأكثر خطورة، وتشجيع استعمال المنتجات ذات الخطر الضعيف والحث على اللجوء إلى وسائل المكافحة البديلة عوض المواد الكيميائية.

بالإضافة إلى تنظيم مراقبة الاتجار في هذه المنتجات قصد تقليص المخاطر المرتبطة بحيازتها وتوزيعها وبيعها واستعمالها مع الحرص على ألا يتم تسويق سوى منتجات حماية النباتات المرخص بعرضها في السوق، وألا تتم مزاولة الأنشطة المرتبطة بذلك إلا من قبل الأشخاص المؤهلين والمتوفرين على اعتماد يسلم لهذا الغرض.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

3- مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصصة ودعائم النباتات:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أ تدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لأبسط وجهة نظر فريقنا حول مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصصة ودعائم النباتات.

وينبغي التأكيد بداية أن أبرز أهداف هذا المشروع تتمثل في تحديد شروط استعمال ومراقبة المواد المخصصة والدعائم وسحبها في حالة عدم احترام الشروط المطلوبة، وكذا تحديد شروط تسليم رخصة العرض في السوق بعد عملية التقنين وإلى جانب تحيين هذه الرخصة وسحبها.

كما جاء هذا المشروع بمقتضيات على درجة كبيرة من الأهمية تهم شروط اعتماد ومراقبة الأشخاص الذين يزاولون أنشطة ذات صلة بالمواد المخصصة ودعائم النباتات، وكذا الشروط التي يجب أن يستجيب لها لتفويض وعنونة وتجريب هذه المواد في أفق تنظيم مزاولة مهنة التوضيب والاتجار.

من جانب آخر، يهدف مشروع هذا القانون إلى تمكين السلطة المختصة من آليات ضمان تقييم المخاطر ومراقبة الاتجار في هذه المواد والدعائم، انطلاقا من استيرادها أو صنعها إلى غاية بيعها بالتفصيل في أفق ضبط استعمالها دون أن يترتب عنها أي آثار غير مقبولة على صحة الإنسان وصحة الحيوان والبيئة.

المستفيدين الذين وافهم المنية، ولم يتمكنوا من الحصول على شهادة رفع اليد، خاصة وأن القطعة الأرضية استنادا إلى القانون الحالي تبقى خاضعة لنظام الإصلاح الزراعي ويعاد منحها إلى أحد الورثة فقط، عكس المستفيدين الذين حصلوا على شهادة رفع اليد، والذين يكون لكل وارث الحق في الاستفادة من حصته بعد وفاة مورثه طبقا لقواعد الإرث.

السيد الرئيس،

لقد أكدت المقتضيات الواردة في هذا المشروع على إعفاء الفلاحين المستفيدين من قطع أرضية فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدول الخاص قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ من أداء ما تبقى في ذمتهم من ثمن البيع المحدد بموجب عقود البيع المبرمة مع الدولة، مشيرا على أن يتم رفع الموانع والالتزامات المنصوص عليها في عقود البيع وكنائش التحملات الملحقة بها.

وحول إرجاع القطع الأرضية للدولة، يؤكد المشروع على أن يتم هذا الإرجاع مقابل تسليم المعني بالأمر الثمن المتفق عليه عند تسليم القطعة من طرف الدولة، وفي حالة عدم وجود وارث تسترجع الدولة القطعة وأموال التجيز اللازمة لاستغلالها، وتصبح القطعة غير خاضعة لمقتضيات هذا الظهير الشريف بمثابة قانون.

من هذا المنطلق، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

5- مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية، والذي يغير ويؤمن الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.645 بتاريخ 11 ربيع الثاني 1395 (23 أبريل 1975) المتعلق باقتناء العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية.

إن هذا المشروع في نظر فريق الأصالة والمعاصرة سيساهم في خلق مناصب الشغل في العالم القروي وجلب استثمارات وتقنيات جديدة في المجال الفلاحي والرفع من الإنتاج والمردودية للضيعات الفلاحية.

كما يعتبر وسيلة أساسية في فتح الطريق أمام المستثمرين لاقتناء العقارات الفلاحية الموجودة في المناطق القروية، مما سيؤدي إلى إحداث فرص الشغل، وخلق طبقة وسطى فلاحية، تزيلا للتعليمات الملكية السامية، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

السيد الرئيس المحترم،

كما يسعى إلى تنظيم عملية الاتجار مع الحرص على ألا يتم تسويق سوى المواد والدعائم المتوفرة على رخصة العرض في السوق أو المطابقة للمواصفات القياسية المصادق عليها والتي يكون تطبيقها إجباريا وألا تتم مزاولة الأنشطة المتعلقة بعملية الاتجار المذكورة إلا من قبل الأشخاص المؤهلين.

السيد الرئيس المحترم،

يحظى مجال المواد المخصصة ودعائم النباتات بأهمية كبرى، خاصة وأن هذا القطاع يصل رقم معاملاته السنوي 3 ملايين درهم وتنشط به 440 شركة، كما أنه آلية أساسية للرفع من الإنتاج الفلاحي وتطويره، وجعل القطاع الفلاحي أكثر استدامة، كما أن هذا المشروع سيساهم في تحيين المقتضيات القانونية المنظمة للاتجار في الأسمدة، وتحسين الاستعمالات الجيدة للمواد المخصصة.

لذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

4- مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص:

يشرفني أن أساهم، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 63.18 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.72.277 بمثابة قانون والمتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص، وهو الظهير الصادر بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972)، ويهدف إلى تسوية الفئة المتبقية من الفلاحين غير الحاصلين على شهادة رفع اليد البالغ عددهم حوالي 10.000 فلاح والذين يستغلون ما يناهز 130 ألف هكتار.

كما يأتي في سياق معالجة بعض المشاكل التي تثيرها بعض المقتضيات القانونية الواردة في القانون المنظم للإصلاح الزراعي، وفي مقدمتها منح الورثة حق الاستفادة من الأراضي المستغلة والتي كانت تمنح فقط لأكبر أعضاء العائلة.

لقد تعاطينا إيجابا مع هذا المشروع قانون لأننا على يقين أنه سيساهم في حل الإشكالات والصعوبات التي تعترض إدخال العديد من الأراضي الفلاحية داخل الدورة الاقتصادية، من خلال تمكين الورثة من أن يحلوا محل مورثهم، المستفيد من التوزيع، وفق قواعد الإرث، بدل استفادة وريث واحد في القانون الجاري به العمل، وذلك بغية تحرير قطاع الإصلاح الزراعي من كل قيد أو شرط.

كما أن هذا المشروع سيتجاوز العديد من المشاكل التي تقع بين ورثة

واسمحوا بداية أن أعبر لكم عن اعتزازنا بالروح الإيجابية التي طبعت أشغال هذه اللجنة الموقرة والتفاعل مع مجموع التعديلات المقدمة من قبل فريقنا، والتي كانت تهدف جميعها إلى إغناء وتجويد هذا المشروع قانون المعروض على أنظارنا اليوم.

ولا يخفى عليكم، السيد الرئيس المحترم، النفس الجديد الذي أصبح يطبع الجانب الاجتماعي بمختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية وذلك بهدف تطوير وتجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة لأطر وموظفي الإدارات العمومية ومن بينهم الموظفون والأعوان العاملون بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري، ويأتي كل ذلك في سياق العمل على النهوض بمؤسسات الخدمات الاجتماعية وتعزيز حكامتها وتديريتها وتمتعها بكل الصلاحيات المخولة لمؤسسات الأعمال الاجتماعية في العديد من القطاعات مع ما يعنيه ذلك من استقلال مالي وإداري.

خاصة وأن العديد من جمعيات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية عرفت اختلالات في أعمال مبادئ الحكامة والشفافية في التدبير المالي، كما كشفت تقارير المجلس الأعلى للحسابات، اختلالات في تسييرها وتديريتها.

وأمام هذا الوضع، فقد كان من اللازم فتح ورش إعادة النظر في هذه المؤسسات، بالانتقال إلى نموذج المؤسسة المعتمدة على معايير التدبير العصرية، من مجلس إداري ونظام محاسباتي وشفافية في التسيير والتدبير، والقطع مع منطق المقاربة الجموعية، التي كشفت عن قصور وضعف النجاعة وآليات الرقابة، ما ساهم في محدودية العمل الذي تأسست من أجله، وهو تقديم خدمات اجتماعية تهم الصحة والسكن والتخميم وتوفير مرافق وأندية لموظفي القطاعات الحكومية.

السيد الرئيس،

لقد بدا واضحا أن هذا المشروع قانون سيساهم بشكل كبير في تحسين وتطوير الخدمات المقدمة لهذه الفئة من الموظفين وأفراد أسرهم، استجابة لحاجياتهم المتزايدة وهم الذين يضطلعون بدور بارز في الحفاظ على الثروات البحرية الوطنية وسلامة البحارة العاملين بالقطاع وكذلك تحقيق استراتيجيات القطاع، مما يتعين معه تشجيعهم وتقديم كل صور الدعم والتحفيز لهم.

من أجل ذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري.

وشكرا.

(II) الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

❖ مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع القوانين التالية:

لقد تكونت لدينا القناعة بأن هذا المشروع قانون على درجة كبيرة من الأهمية، لأن من شأن المقتضيات الواردة به أن تساهم في تسهيل الولوج إلى ملكية العقار وجعله أكثر انفتاحاً على المستثمرين، سواء الأشخاص الذاتيين أو المعنويين، وذلك من أجل مواجهة الصعوبات التي تعترض الاستثمار في القطاع الفلاحي قصد الرفع من الإنتاج والمردودية والتحفيز على التشغيل في العالم القروي، مع الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي المعنية.

وقد أبانت التجربة أن تدبير هذا النوع من العقارات يعرف العديد من المشاكل، كما أن استغلاله يعاني من صعوبات كبرى على الرغم من أنه ومنذ الاستقلال، صدرت نصوصا تشريعية عديدة تتعلق بإصلاح العقار وتشجيع الاستثمار في الأراضي الفلاحية وخاصة في المدارات السقوية، إضافة إلى تنظيم استغلال العقارات الفلاحية وتقنين الولوج إلى ملكيتها.

كما أن المقتضيات المعمول بها حالياً من خلال الظهير الشريف رقم 1.73.645 بمثابة قانون لاقتناء الأملاك الفلاحية أو القابلة للفلاحة، لم تعد تتلاءم مع التوجهات الحالية لبلادنا، بحيث يحرم العالم القروي وبصفة عامة الاقتصاد الوطني من فرص حقيقية للتنمية.

إن تعاطينا الإيجابي مع هذا المشروع نابع من إيماننا العميق بأنه سيساهم في تجاوز الإشكالات القانونية المطروحة بالنسبة لتمويل اقتناء العقارات المذكورة من قبل المؤسسات البنكية التشاركية عن طريق عقد المرابحة، والتي تم استثنائها من الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية من مشروع هذا القانون.

لكن، بالمقابل فإن الحكومة المغربية مطالبة باتخاذ التدابير الكفيلة بإنجاح هذه المحطة المهمة، خاصة فيما يتعلق بتبسيط المساطر ومعالجة كل أشكال التعقيدات الإدارية من أجل توفير البيئة الملائمة للاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يُعتبر أحد دعائم الاقتصاد الوطني، بالنظر لحجم الساكنة التي تشتغل بالفلاحة وحجم الأهداف المسطرة في القطاع، خاصة برنامج الجيل الأخضر.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

6- مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري.

النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري.

هذه المشاريع، ثلاثة منها تهدف تعزيز السلامة الصحية واثنان تروم الإصلاح الزراعي وتسوية وضعية مجموعة من الأراضي الفلاحية والشركات الفلاحية، ومشروع واحد تحدث بموجبه مؤسسة للأعمال الاجتماعية لقطاع الصيد البحري.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد دأب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية التعامل الإيجابي مع كل المشاريع والمبادرات التي تدخل في إطار "مخطط المغرب الأخضر" بالتجويد والنقد والتممين، هذا المخطط الذي عرف النور إبان حكومة الأستاذ عباس الفاسي، وكما تعاملنا مع هذا المخطط نحن مستعدون في إطار تشاركي الإسهام في إنجاح مخطط "الجيل الأخضر".

فيخصوص "مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات"، فقد استنتجنا في الفريق الاستقلالي أن هذا المشروع الذي يأتي في سياق العولمة التي أصبحت تعرفها تجارة النباتات والمنتجات النباتية وارتفاع وتنوع حجم المبادلات التجارية على الصعيد العالمي، إضافة للتداول المهم للمنتجات النباتية وإدخال زراعات جديدة لبلادنا مما خلق ظهور عدة آفات وأمراض نباتية وحجرية تعتبر لبلادنا خالية منها، الشيء الذي يهدد نظام الإنتاج والتممين لبعض سلاسل الإنتاج، مما يعيق الصادرات ويحد من إبراز القدرات الإنتاجية للقطاع، وتهدد مصادر رزق الساكنة بالعالم القروي، وهذا يجعل الدولة ترصد إمكانيات مادية ولوجستيكية للتصدي لهذه الآفات فينعكس ذلك على تكلفة الإنتاج.

ويعمل هذا المشروع على إنشاء "شرطة الصحة النباتية" ويعهد إليها البحث عن المخالفات الأحكام هذا القانون، واتخاذ إجراءات خاصة لحماية المناطق المحمية"، ويحدد التدابير والشروط الواجب احترامها لاستيراد وحيازة وتسويق ونقل وتصدير النباتات والمنتجات النباتية، وإعداد مخطط وطني استعجالي للتدخل في مجال الصحة النباتية، وهذا يدخل في إطار إصلاح شامل للقوانين التشريعية المتعلقة بصحة النباتات وتفعيل جميع معايير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

لذلك، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بـ"نعم" على هذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص "مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية

1- مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات؛

2- مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات؛

3- مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخضبة ودعائم النباتات؛

4- مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص بغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص؛

5- مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية؛

6- مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بخصوص مشاريع القوانين:

1. مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات؛

2. مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات؛

3. مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخضبة ودعائم النباتات؛

4. مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص بغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص؛

5. مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية.

6. مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة

القانونية الحالية، حيث في حالة وفاة المستفيد الأصلي الذي لم يحصل بعد على شهادة رفع اليد، تمنح القطعة لوارث واحد، بدل منحها لجميع الورثة وفق أحكام الإرث، فقد فتح هذا القانون المجال أمام جميع الورثة ليحلوا محل مورثهم، مع تبسيط شروط الاستفادة من أجل تسوية الوضعية الإدارية والقانونية.

هذا ما جعل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بـ"نعم" على هذا المشروع.

بخصوص "مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية".

هذا المشروع اعتبرناه في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية جد مهم، حيث سيجعل العقار الفلاحي أداة لتشجيع وجلب الاستثمارات ويسهل الولوج إليه وجعله نفتح على المستثمرين، ويرفع الصعوبات القانونية التي ظلت تواجه الاستثمار الفلاحي، مما سيفسح المجال أمام شركات المساهمة بالأسهم باقتناء شركات التوصية العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة الواقعة كلاً أو بعضاً خارج الدوائر الحضرية، وفتح المجال أمام الأبنك التشاركية لتمويل مشاريع تهم اقتناء عقارات فلاحية في إطار عقد المرابحة، مما سيرفع قيمة العقار الفلاحي بحوالي 30%، كما يرفع من الناتج الداخلي الخام.

كما سيحقق جلب استشارات وتقنيات جديدة في المجال الفلاحي ويحافظ على الطابع الفلاحي للأراضي، ويحفز على التشغيل بالعالم القروي ويرفع من الإنتاج والمردودية للضيعات الفلاحية.

ولذلك، فإن الفريق الاستقلالي يصوت بـ"نعم" على هذا المشروع.

وبخصوص "مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري".

يؤمن الفريق الاستقلالي هذا المشروع المهم الذي يحدث بمقتضاه مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الزراعي المكلف بالصيد البحري، النهوض بالجانب الاجتماعي لهذه الفئة، وخلق أنشطة ثقافية ورياضية واجتماعية، ويدعم المنشآت الاجتماعية.

ولذلك، وبعد تجويد النص من قبل لجنة القطاعات الإنتاجية؛ فإن الفريق الاستقلالي يصوت بـ"نعم" على هذا المشروع كما عدلته اللجنة.

النباتات": إن قناعتنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بهذا المشروع الذي يعد من أولويات فلاحية مستدامة، ويهدف لتحسين الاستعمالات الجيدة للمنتجات النباتية، وينظم مزاولة مهنة التوضيب والاتجار بالتقسيم لهذه المنتجات، إضافة إلى أنه ينخرط في مشروع التوأمة المؤسسية بين المغرب والاتحاد الأوروبي تعزز من خلال استحضار أهدافه منها إقرار المصادقة على المادة الفعالة أو الواقية للنباتات من التسمم وإخضاع عرضها في السوق للتخصيص المسبق، وضع مخطط سنوي لمراقبة استعمال منتجات حماية النباتات وأثرها على الصحة، ووضع شروط جديدة لمزاولة أنشطة صنع منتجات حماية النباتات وإعادة توضيبها واستيرادها وتوزيعها بالجملة أو التقسيط والحد من استعمال المنتجات الخطيرة وتعويبها بالبدائل غير الكيميائية مع تمكين أعوان السلطة المختصة من الترسانة القانونية للقيام بالمراقبة ورصد المخالفات واتخاذ التدابير الاستعجالية لحماية صحة الرصيد النباتي الوطني.

وبذلك، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بـ"نعم" على هذا المشروع.

وبخصوص "مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصصة ودعائم النباتات".

هذا المجال الذي يحقق 3 مليارات درهم كرقم معاملات سنوي ويعد أولوية من أجل فلاحية عصرية ومستدامة، ويهدف إلى تحسين الاستعمالات الجيدة للمواد المخصصة وموادها المساعدة ودعائم النباتات، ووضع أسس لتنظيم مزاولة مهنة التوضيب والاتجار، مع تحيين القرار بتاريخ 4 نونبر 1992 المنظم للاتجار في الأسمدة، وينخرط كذلك في مشروع التوأمة المؤسسية بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

هذا، ويحدد هذا المشروع شروط تسليم رخصة العرض، ويحدد شروط اعتماد ومراقبة الأشخاص الذين يزاولون أنشطة ذات صلة بالمواد المخصصة ودعائم النباتات.

ولذلك، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بـ"نعم" على هذا المشروع.

وبخصوص "مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقاً من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص بغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص".

هذا المشروع اعتبره الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية مشروعاً ذو بعد اجتماعي حيث يهدف لتسوية وضعية 10.000 فلاح صغير، ويشكل إطاراً لمعالجة مجموعة من الإشكاليات القانونية المرتبطة بقطاع الإصلاح الزراعي، ويعالج الإشكالات الناجمة عن الوضعية

عرفا تطورا ملحوظا وأصبحت تخلق قيمة إضافية مهمة.

ومن الأمراض والآفات الأخرى التي أصابت بعض الأنواع النباتية ببلادنا سوسة النخيل الحمراء، وتريستيزا الحوامض وغيرها من الآفات الحجرية وغير الحجرية التي يرجع سبب انتشارها في الغالب إلى غياب المراقبة المطلوبة على ما يتم استيراده من نباتات ومنتجات نباتية، بالإضافة إلى التسويق والاستعمال غير المقنن للمواد المخصصة والمساعدة ودعائم النباتات.

وقد أدت هذه الأمراض والآفات في كثير من الحالات إلى التأثير الكامل للمحصول السنوي للمزروعات المصابة مما انعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على منظومة الإنتاج والتسويق، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

ونوه في هذا الإطار، الإصلاح الشامل للنصوص القانونية المتعلقة بصحة النباتات وفق والمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال، وهو ما سيمكن من تعزيز الرقابة على استيراد وحيازة وتسويق ونقل وتصدير النباتات والمنتجات النباتية.

كما ننوه بإعمال مقاربة التخطيط الاستراتيجي في مجال الصحة النباتية من خلال النص على إعداد مخطط وطني استعجالي لمكافحة المخاطر التي تشكلها الآفات التي يمكن أن تلج وتستقر أو تتكاثر على الصعيد الوطني، والذي يتضمن تقييم المخاطر المتعلقة بصحة النباتات وأثارها المحتملة ويضع منظومة عملية تمكن من تنسيق تدخلات مصالح الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والمنظمات المهنية والتعاونيات المدعوة للتدخل، ويحدد الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها والبروتوكولات التي يتعين اتباعها وكذا الموارد البشرية والمادية التي يجب تعبئتها.

ومن بين المستجدات المهمة التي تستحق التثمين كذلك، إنشاء "شرطة الصحة النباتية" التي تسهر على تقييد العاملين بهذا المجال بالتدابير والشروط المنصوص عليها في مشروع هذا القانون وإقرار مجموعة من العقوبات في حالة مخالفتها.

أما فيما يتعلق بـ"مشروع القانون رقم 34.18 المتعلق بمنتجات حماية النباتات"، والذي يحظى بأهمية خاصة نظرا لارتباطه ارتباطا وثيقا بالصحة العامة، حيث يهدف إلى وضع نظام للمراقبة والتتبع لمنتجات حماية النباتات في السوق.

ومن النقط الإيجابية التي نثمنها في مشروع هذا القانون التنصيص على إعداد مخطط وطني لليقظة في مجال منتجات حماية النباتات وإحداث لجنة وطنية لمنتجات حماية النباتات التي تتولى إبداء آراء استشارية بخصوص المصادقة على المواد الفعالة والمواد الواقية للنباتات والمواد المؤازرة والترخيص بالعرض في السوق لمنتجات حماية النباتات والمواد المساعدة، بالإضافة إلى إبداء الرأي في النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة وكل المسائل ذات الطابع التقني

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية كعادته ينخرط في كل المبادرات الإيجابية التي تروم التنمية المستدامة، ومنها "استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030" التي تدخل هذه المشاريع قوانين ضمن آليات تنفيذه.

وبذلك، فإن الفريق الاستقلالي يصوت بـ"نعم" على هذا المشروع.

(III) فريق العدالة والتنمية:

1- مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات؛

2- مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات؛

3- مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصصة ودعائم النباتات.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة مشاريع القوانين المتعلقة على التوالي بحماية النباتات وبمنتجات حماية النباتات وبالمواد المخصصة ودعائم النباتات، وهي نصوص تشريعية تحظى بأهمية بالغة لارتباطها بالقطاع الفلاحي باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يقوم على الاقتصاد الوطني، حيث يشغل أزيد من 40% من الساكنة ويساهم بحوالي 14% من الناتج الداخلي الخام، كما تشكل المنتجات الفلاحية نسبة مهمة من بين صادرات المملكة. وهو ما يستدعي بذل المزيد من الجهود لتطوير هذا القطاع وتجاوز النقائص وأوجه القصور التي اعترت تنزيل "مخطط المغرب الأخضر"، ونأمل أن تمكن استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" من ذلك وتمكن في تحقيق إنعاش فلاحي يستفيد من عائداته الفلاح الصغير والكبير على حد سواء.

ونستغل هذه المناسبة لنثمن توجه الحكومة إلى سن ترسانة قانونية حديثة تستجيب لمتطلبات التطور الذي تعرفه تجارة النبات والمنتجات النباتية، مما سيساهم في إرساء منظومة متكاملة لكل ما يتعلق بصحة النباتات.

فيما يخص "مشروع القانون رقم 76.17 المتعلق بحماية النباتات"، فنستحضر ما عرفته بعض المواسم الفلاحية من أمراض وآفات أصابت بعض الأنواع من المزروعات، من قبيل الحشرة القرمزية التي أصابت سلسلة إنتاج التين الشوكي بالكامل، علما أن إنتاج وزراعة هذه الفاكهة

4- مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص بغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص:

5- مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في مشروع القانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص الذي يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277، ومشروع القانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية، وهي مناسبة نثمن خلالها مجهودات الحكومة في سبيل دعم الاستثمار في القطاع الفلاحي بالانفتاح على الرأسمال الخاص بهدف تحقيق إنعاش فلاحي يساهم في الإقلاع الاقتصادي الذي تطمح إليه بلادنا.

فيما يخص "مشروع القانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص"، فيهدف بالأساس إلى معالجة الإشكالات التي أبانت عنها الممارسة فيما يخص انتقال استغلال الأراضي من الأشخاص المستفيدين إلى ذوي الحقوق، حيث نعتقد في فريق العدالة والتنمية أنه سيتمكن من ضمان الاستمرار في استغلال الأراضي المعنية في أنشطة فلاحية منتجة من طرف الورثة بعد وفاة المستفيد الأصلي. وندعو في المقابل إلى إيجاد حلول لتجاوز الإشكالات المرتبطة بتفتيت هذه الأراضي بين الورثة بسبب الخلافات الحاصلة بينهم، مما ينعكس بدون شك على حجم وجودة ونوعية الإنتاج الفلاحي.

أما فيما يخص "مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية"، فإننا نعتبر أن الانفتاح على القطاع الخاص الذي يتوفر على الإمكانيات المالية واللوجستية للاستثمار في القطاع الفلاحي، سيتمكن من تعبئة مزيد من المساحات المزروعة، ومن تم تحقيق إنعاش اقتصادي سيساهم لا محالة في خلق

أو العلمي المتعلقة بهذه المواد، كما يمكنها دراسة المخاطر الناجمة عن حيازة أو مناولة أو استعمال منتجات حماية النباتات أو المواد المساعدة، واقتراح الإجراءات التي تمكن من تدبير هذه المخاطر وغيرها من المهام التي لها ارتباط بمنتجات حماية النباتات، كما نثمن التنصيص على مجموعة من العقوبات المقرر على المخالفات المرتكبة في هذا المجال.

ونؤكد، في فريق العدالة والتنمية، على أهمية الدور الذي يلعبه "المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية" باعتباره مؤسسة لها اختصاصات واسعة تتعلق بمجال حماية صحة المستهلك والحفاظ على صحة الحيوانات والنباتات.

وبالنظر إلى طبيعة وحجم هذه المهام التي تتسم بالحساسية، فنسجل عدم كفاية وملاءمة الموارد المتوفرة بالمكتب، وندعو إلى تعزيزها سواء بالموارد المادية واللوجستية والبشرية الكافية والرفع من قدراتها العلمية والعملية.

كما نثير، في هذا الإطار، ما وقف عليه تقرير المجلس الأعلى للحسابات بخصوص عمل هذه المؤسسة، حيث سجل وجود ضعف في مراقبة بقايا المبيدات في النباتات والفواكه والخضروات الموجهة للسوق المحلية، على عكس المنتجات المعدة للتصدير التي تمر عبر محطات التعبئة والتي تخضع لمراقبة المبيدات الزراعية، ونستحضر ما صدر عن المكتب بخصوص احتواء النعناع المغربي لبقايا مبيدات تشكل تهديدا على صحة المستهلكين، بالإضافة إلى التحقيق الذي تم إجراؤه حول عدم مطابقة عدد من الماركات المغربية من الشاي للمعايير الصحية لاحتوائها على مبيدات بنسب خطيرة.

كما سجل تقرير المجلس الأعلى للحسابات غياب مراقبة المواد الغذائية التي تحتوي على عناصر معدلة جينيا نظرا لغياب إطار قانوني يوطر استخدام هذه المواد، بالرغم من وجود نقاش على الصعيد الدولي حول المخاطر التي قد يمثل استعمالها تأثيرا على صحة المستهلك، ونعتقد أن مشاريع القوانين التي نحن بصدد مناقشتها اليوم ستساهم في ملء الفراغ القانوني الحاصل.

أما فيما يخص "مشروع القانون رقم 53.18 المتعلق بالمواد المخصصة ودعائم النباتات"، الذي يرمي إلى وضع نظام للاعتماد والمراقبة ولتتبع المواد المخصصة والدعائم، وذلك من أجل الحد من استعمال المنتجات الخطيرة وتعويضها بالبدايل غير الكيماوية، مما سيتمكن من الحد من الخطر الذي يشكله الاستعمال غير المقنن لهذه المواد على الصحة العامة.

اعتبارا لكل ما سبق، سنصوت، في فريق العدالة والتنمية، بالإيجاب على مشاريع القوانين المتعلقة على التوالي: بحماية النباتات وبمنتجات حماية النباتات وبالمواد المخصصة ودعائم النباتات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والبناء؛

✓ إبرام اتفاقيات مع الأبنك الوطنية ومؤسسات التمويل للاستفادة من قروض استهلاكية تفضيلية؛

✓ تمكين المنخرطين وأزواجهم وأبنائهم من الاستفادة من نظام التغطية الصحية التكميلية ومن الخدمات الصحية؛

✓ توفير مرافق اجتماعية وترفيهية ورياضية وتنظيم أنشطة ذات طابع ثقافي وترفيهي؛

✓ تدبير نقل الموظفين من وإلى مقرات عملهم وإبرام اتفاقيات لتمكينهم من الاستفادة من خدمات النقل العام والخاص.

وغيرها من الخدمات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي التي من شأنها الإسهام في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي الذي هو الركيزة الأساسية في التحفيز والتشجيع على مزيد من العطاء.

وعلى اعتبار أن هذا المشروع يروم تنظيم مؤسسة حيوية من شأنها ضمان وتعزيز البعد الاجتماعي لموظفي قطاع الصيد البحري، بما ينسجم مع الأهداف التي تجعل المكون البشري في صلب الاهتمام والركيزة الأساس للسياسات العمومية في مختلف المجالات، مما سينعكس لا محالة على إنتاجيتهم والقيام بمهامهم الوظيفية على أكمل وجه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(IV) الفريق الحركي:

1- مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات؛

2- مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات؛

3- مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصبة ودعائم النباتات.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات؛

- مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات؛

- مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصبة ودعائم النباتات.

السيد الرئيس،

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على عرضه القيم خلال مناقشتنا لهذه المشاريع الهامة داخل اللجنة، وكذا تفاعله بشكل

فرص للشغل والرفع من مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام. ومن الإشكالات التي نسجلها في فريق العدالة والتنمية فيما يخص تدبير عملية تفويت العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية، كون بعض الشركات المستفيدة من هذا التفويت لإنجاز استثمارات فلاحية لا تتقيد بدفتر التحملات ولا تباشر النشاط الفلاحي الذي التزمت به في عقد البيع، ليظل العقار غير مستغل لمدة طويلة تصل في بعض الأحيان لسنوات دون أن تقوم السلطات المعنية باسترجاعه. مما يقتضي إجراء تقييم منتظم ومتابعة مستمرة وحازمة من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، للحرص على التزام الشركات المعنية بدفتر التحملات كما هو منصوص عليه في الفقرة الخامسة من الفصل الثاني من مشروع القانون.

ونؤكد في الأخير، أننا سنصوت في فريق العدالة والتنمية بالإيجاب على مشروع القانونين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

6- مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في إطار مناقشة "مشروع القانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري"، وهي مناسبة نثمن خلالها الارتقاء بالجمعية العاملة في المجال الاجتماعي بالقطاع إلى مؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي مع تدقيق وتطوير آليات اشتغالها وتوسيع الخدمات التي تقدمها، مما من شأنه أن يرتقي، بدون شك، بالدور الهام الذي تضطلع به للنهوض بالبعد الاجتماعي بهذا القطاع وتجاوز النقائص التي تعتره.

ونثمن في فريق العدالة والتنمية إحداث هذه المؤسسة بهدف تلبية طموحات وانتظارات المعنيين بخدماتها في إطار من الشفافية، عمادها إطار قانوني واضح يضبط عملها ويحدد بدقة التزاماتها تجاه الفئات المستفيدة، من خلال الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة منها:

✓ مساعدة المنخرطين على الحصول على السكن من خلال تشجيعهم على تأسيس تعاونيات سكنية وإبرام اتفاقيات مع الهيئات العامة والخاصة في منح القروض السكنية وفي تجهيز

4- مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص بغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص:

5- مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية:

6- مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشاريع القوانين التالية:

أولا: مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص بغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص:

ثانيا: مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية:

ثالثا: مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري.

السيد الرئيس،

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على عرضه القيم خلال مناقشتنا لهذه المشاريع الهامة داخل اللجنة، وكذا تفاعله مع ملاحظات واقتراحات السادة المستشارين والتي كان الهدف من ورائها إغناء وتجويد هذه النصوص التشريعية شكلا ومضمونا وإثارة كل الجوانب والأسباب التي كانت وراء تنزيل هذه النصوص.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نثمن أهداف ومقاصد ومقتضيات مشروع قانون رقم 63.18 التي جاءت لسد الفراغ القانوني ومعالجة بعض

إيجابيات مع ملاحظات واقتراحات السادة المستشارين والتي ترمي لتجويد هذه النصوص شكلا ومضمونا.

السيد الرئيس،

إن تنزيل مشروع قانون رقم 76.17 الذي يتعلق بحماية النباتات، قد حتمته ما عرفته تجارة النباتات والمنتجات النباتية خلال السنوات الأخيرة من تطور كبير نتج عنه الرفع من مستوى الأخطار الناجمة عن احتمال دخول وانتشار الآفات التي يمكن أن تسبب خسائر مهمة للنباتات عموما، وللإنتاج الفلاحي بصفة خاصة، كما حتمته أيضا هذه الوضعية على المغرب إصلاح منظومة القوانين المتعلقة بالصحة النباتية، وتحيينها للاستجابة للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بوقاية النباتات.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نثمن مقتضيات مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بحماية منتجات النباتات، إذ يعد من أنجع الوسائل لحماية النباتات والمنتجات النباتية ضد الآفات، كما أن الغرض الأساسي من هذا القانون هو سعي بلادنا إلى ضمان مستوى عالي من حماية صحة الإنسان والحيوان والبيئة، والحيلولة دون أن يلحق ضررا لحاجيات الفلاحين وبضمان حماية صحة النباتات.

أما بخصوص مشروع قانون رقم 53.18 الذي يتعلق بالمواد المخصصة ودعائم النباتات، فيمكننا القول أن هذه المواد المخصصة تستعمل بغرض ضمان تغذية النباتات أو تحسينها أو تحسين الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للتربة، كما يمكن في بعض الحالات مزجها بمواد مساعدة بغية تحسين جودتها، واعتبارا للفراغ التشريعي في مجال المواد المخصصة وموادها المساعدة، فإنه أضحى من الضروري ضبط عرضها في السوق واستيرادها وحيازتها وتجريبها وتوزيعها، وذلك انسجاما مع المعايير الدولية المتعلقة بحماية صحة الإنسان والحيوان والبيئة، وأخذا بعين الاعتبار حاجيات الفلاحين لتحسين إنتاجهم والرفع من تنافسية المنتجات الفلاحية المغربية.

السيد الرئيس،

في إطار التفاعل مع مواد مشاريع هذه القوانين، لا بد أن نثمن عاليا المجهودات المبذولة من أجل تجويد ها من حيث الدقة ومن حيث الصياغة القانونية.

وفي الأخير، وانطلاقا من أهمية هذه المشاريع وأهدافها النبيلة، فإننا في الفريق الحركي سنصوت علما بالإيجاب، أملين أن تتم مواكبتها وتحيينها كلما دعت الضرورة لذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فإننا سنصوت إيجابا عليها، آمليين أن تتم مواكبتها وتحسينها كلما دعت الضرورة لذلك.

وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير والفلاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(V) فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيد بالتدخل من جديد لمناقشة هذه المشاريع دفعة واحدة، داخل الجلسة العامة، على اعتبار أن المشاريع الخمس تجمعها وحدة الموضوع، المتعلق بحماية النباتات وتثمينها وتنظيم العمليات التجارية التي تخضع لها، إضافة إلى "مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية للقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري" الذي تم تعديله.

وفي هذا الإطار، لا بد أن نثمن، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، مستوى النقاش المستفيض والموضوعي الذي طبع النقاش داخل اللجنة المختصة، مشيدين بروح الإجماع الذي سارت عليه، منوهين بمستوى العرض القيم الذي استعرضه أمامنا السيد الوزير، مشيدين بهذه المناسبة بالعمل الوطني المتسم بنفسه بإصلاحي متواصل الذي يقوم به بمعونة أطر الوزارة، حيث جعل من هذا القطاع قطاعا منتجا للثروة ومساهما أساسيا في دعم الناتج الداخلي الوطني، مبرزا بأن هذه المشاريع تعد مشاريع تقنية بامتياز وآخر حلقة في مسلسل إصلاح شامل ومتواصل بقطاع الفلاحة، نهجته بلادنا، من "مخطط المغرب الأخضر"، وانتهاءً بـ"الجيل الأخضر".

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى مناقشة مضمون مشاريع القوانين هاته، نؤكد أنها جاءت انسجاما مع ما يعرفه قطاع الفلاحة والصيد البحري من تحول نوعي على مختلف الأصعدة، بحيث إن مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات، جاء في ظل سياق دولي يتميز بعمولة تجارة النباتات والمنتجات النباتية وارتفاع ملحوظ وتنوع حجم المبادلات التجارية على الصعيد العالمي، حيث بلغت النباتات المستوردة سنويا ما قدره 8 ملايين طن، في حين بلغت النباتات ومنتجاتها التي تتم مراقبتها سنويا عند التصدير بما يقارب 1.5 مليون طن، كما أكدت على ذلك السيد الوزير، بحيث عرفت بلادنا تداولا مهما للمنتجات النباتية، وعرفت إقبالا مهما عليها، إضافة إلى إدخال زراعات جديدة لبلادنا، يقابله ظهور عدة آفات تؤثر على تطور النباتات ونموها، كانتشار الحشرة القرمزية وغيرها من الآفات الضارة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على مردودية الفلاحين، ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الفلاحي ويهدد

المشاكل المرتبطة بالقطع الأرضية الفلاحية التي يتوفى عنها الممنوحة لهم، والتي طبقا للمقتضيات الواردة في النص الأصلي فإن تلك الأراضي إما أن يعاد منحها إلى واحد من الورثة والمتوفر على الشروط القانونية، وإما أن تسترجعها الدولة من جديد وتمنح لمرشح آخر، وما يصاحب ذلك من مشاكل إدارية تتعلق بشهادة رفع اليد، وأخرى تتعلق بالخلافات والمنازعات، وهي بالجملة، بين الورثة، وما ينتج عنه من إغراق للمحاكم والمصالح الإدارية بهكذا ملفات.

وأمام هذه الوضعية جاءت مقتضيات هذا النص التشريعي للحد ما أمكن من هذه الإشكاليات المرتبطة بالإصلاح الزراعي، وما له من بعد إنساني واجتماعي وتنموي وقانوني، كما يدخل في نطاق تبسيط المساطر الإدارية وتعزيز خلق فرص الشغل.

السيد الرئيس،

بنفس الحماس نثمن في الفريق الحركي مقتضيات مشروع قانون رقم 62.19، التي تسمح بتسهيل الولوج إلى العقار الفلاحي وجعله أداة لتشجيع وجلب الاستثمارات وتسهيل الولوج إليها، وجعلها أكثر انفتاحا على المستثمرين الخواص ووضع حد للإشكاليات القانونية ذات الصلة به، كما نثمن عاليا مرامي وأهداف هذا النص التشريعي المتمثلة في فتح المجال أمام الخواص، خصوصا شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم، باقتناء العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة الواقعة كلا أو بعضا خارج الدوائر الحضرية، وفق شروط واقعية وموضوعية في احترام تام لدفاتر التحملات، كما ننوه بكون هذا النص يفتح المجال أمام الأبنك التشاركية لتمويل اقتناء العقارات الفلاحية في إطار عقد المراجعة..

أما بخصوص "مشروع قانون رقم 93.17 الذي يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري"، فإننا في الفريق الحركي نثمن مقتضياته، آمليين أن تشكل هذه المؤسسة ملجأ ودعما وملاذا للعاملين بذات الوزارة، وأن تركز برامجه وأنشطتها في المجالات ذات البعد الاجتماعي والتعليمي والثقافي والترفيهي لكل الأعوان والموظفين والأطر العاملين بقطاع الصيد البحري، كما نتمنى أن تخصص لها الوزارة اعتمادات مهمة حتى تتمكن من تغطية كل الأنشطة المرتبطة بالتأزر والتضامن والأنشطة ذات الصلة بالترفيه والترويج على النفس، دون أن تغفل توسيع سلة الخدمات لتشمل السكن والدراسة والحج والعمرة ومنح التقاعد وغيرها للعاملين بالقطاع وذوهم.

السيد الرئيس،

في إطار التفاعل مع مواد مشاريع هذه القوانين، لا بد أن نثمن عاليا المجهودات المبذولة من أجل تجويد هذه النصوص القانونية من حيث الدقة وكذا من خلال الصياغة القانونية.

وفي الأخير، وانطلاقا من أهمية هذه المشاريع وأهدافها النبيلة،

إلى مراقبة الاتجار من خلال سن أحكام تتعلق بالتبعية والزامية الحائز بإخبار السلطة المختصة بالأنار الضارة، وإلزامها بضمان ولوج العموم إلى المعلومات المتعلقة بالرخص التي تم منحها أو تعديلها أو سحبها، مع توفير المعطيات اللازمة لها في هذا المجال، وحماية كذلك كل المعطيات المضمنة في الاختبارات والتجارب والدراسات المدلى بها عند طلب رخصة العرض في السوق، وإلى تحديد عقوبات نقدية ضد المخالفين لهذا القانون تتراوح ما بين 50.000 و1.000.000 درهم.

وبالتالي، سنكون قد قطعنا مع التدبير العشوائي والضبابية التي كنا ندبرها هذا المجال ونجعله على سكة الإصلاح والحكامة.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص، حيث نعتبره بدورنا مشروعا ذي بعد اجتماعي، يهدف إلى تسوية وضعية حوالي 10.000 فلاح صغير في مختلف أقاليم المملكة -الذين استفادوا من هاته الأراضي في الفترة الممتدة ما بين سنة 1966 و1980- مما يعني 100.000 فردا - وهو رقم مهم سينعكس إيجابا على الوضعية الاجتماعية لهاته الأسر التي تعتبر هاته الأراضي مصدر عيشها الرئيسي.

معتبرينه مشروعا ثوريا ورائدا وجريئا، سيساهم بكل تأكيد في تأهيل العنصر البشري، ويرقى بمستوى عيش ساكنة العالم القروي، بحيث إنه جاء كإطار مرجعي لمعالجة مجموعة من الإشكالات القانونية، طرحها عنوان الإصلاح الزراعي الذي جاء في مرحلة من مراحل الإصلاح، بحيث أصبح متجاوزا بعدما طرح العديد من الإشكالات التي نتجاوزها اليوم بفعل هذا المشروع الواعد الذي سيبعث الاستثمار من جديد في جزء كبير من العالم القروي، وسيضع حدا للعديد من الإشكالات الأخرى التي تؤرق بال الفلاحين المعنيين، حيث يقترح حلولا عملية لهاته الإشكالات من قبيل:

• فتح المجال أمام جميع الورثة ليحلوا محل مورثهم، المستفيد من التوزيع، وفق قواعد الإرث، بدل استفادة وارث واحد حسب القانون الجاري به العمل؛

• إعفاء المستفيدين من قطع أرضية فلاحية واقعة في مدارات غير مشمولة كليا أو جزئيا بوثائق التعمير أو ورثتهم، من أداء ما تبقى من ثمن البيع والفوائد المترتبة عن ذلك بغية الإسراع بتسوية وضعيتهم؛

• تبسيط شروط الاستفادة من أجل تسوية الوضعية الإدارية والقانونية لبعض الفلاحين المقترحين من طرف اللجن الإقليمية، خاصة بالنسبة لشروط السن الذي يحول دون التسوية القانونية؛

• تسوية وضعية الفلاحين الذين سبق اقتراح إعادة منحهم قطعاً أرضية شاغرة على إثر تخلي المستفيد الأصلي؛

كذلك التنوع البيئي ببلادنا.

من خلال قراءتنا لمقتضيات هذا المشروع، يظهر جليا إحاطته بكل الإشكالات المرتبطة بموضوع حماية النباتات، وهو ما سيمكن من إصلاح شامل للقوانين التشريعية المتعلقة بصحة النباتات وتفعيل المعايير الدولية التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية المعتمدة في هذا الإطار.

كما سيساهم في الوقاية من الأفات الضارة عبر إنشاء نظام لمراقبة صحة النباتات وإعداد مخطط وطني استعجالي للتدخل في مجال الصحة النباتية.

كما تضمن المشروع أيضا مقتضيات تحدد التدابير والشروط الواجب احترامها لاستيراد وتسويق ونقل وتصدير النباتات ومنتجاتها، وحدد لها القواعد التي يجب احترامها خلال عمليات الرصد والمراقبة والعقوبات المتخذة في حق مخالف هذا القانون.

وفي نفس السياق، يهدف هذا المشروع كذلك إلى اتخاذ إجراءات خاصة لحماية المناطق المحمية، وإنشاء "شرطة الصحة النباتية" التي تختص في البحث عن المخالفات لمقتضيات هذا المشروع.

أما فيما يتعلق بمشروع قانون رقم 34.18 الذي يتعلق بمنتجات حماية النباتات، فيهدف إلى تحسين استعمال المبيدات الفلاحية التي لها دور مهم في جودة المنتوجات الفلاحية، كما يهدف إلى تحيين القانون 42.95 المتعلق بمراقبة مبيدات الأفات الزراعية وتنظيم الاتجار فيها، مما ينسجم مع المستجدات المتعلقة بحماية النباتات.

كما يهدف هذا المشروع إلى الانفتاح على أفضل الممارسات الدولية في مجال المواد المخصصة ودعائم النباتات والانخراط في مشروع التوأمة المؤسسية بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص "مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصصة ودعائم النباتات"، نؤكد أنه جاء في ظل سياق وطني يميزه ارتفاع رقم المعاملات السنوي لهذا القطاع، حيث بلغ 3 ملايين درهم، ينضاف إليه ارتفاع عدد الشركات العاملة في هذا المجال إلى 440 شركة فاعلة كما أكدتم، رقم نعتبره داخل فريقنا مهما وإيجابيا، سيساهم بكل تأكيد في تعزيز دينامية القطاع الفلاحي وأثره على الناتج الداخلي الخام.

كما تستهدف مقتضيات هذا المشروع إلى تحديد شروط تسليم رخصة العرض في السوق بعد عملية التقييم وتحيينها وسحبها، وشروط اعتماد ومراقبة الأشخاص الذين يزاولون أنشطة ذات صلة بالمواد المخصصة ودعائم النباتات.

كما يرمي إلى تحديد شروط استعمال ومراقبة المواد المخصصة والدعائم وسحبها في حالة عدم احترام الشروط المطلوبة، وتنظيم عملية تليف وعنونة وتجريب المواد المخصصة ودعائم النباتات، إضافة

بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري"، مقرها بالرباط، كما تهدف إلى تفعيل وتنمية الخدمات الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري، حيث ستعمل بموجب ذلك إلى تنمية المنشآت الاجتماعية لفائدتهم، كما سيعمل هذا المشروع على تحسين وضعية الموظفين العاملين بهذا القطاع الحيوي والمهم وتحفيزهم من أجل الرفع من مردوديتهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بحكم قناعتنا بضرورة تامين المكتسبات وتحسينها، وإيماننا الراسخ داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بضرورة مواصلة الإصلاح، وعلى رأسها إصلاح المؤسسات العمومية والمرفق العمومي وكل القوانين الكابحة للتنمية والتطور، في أفق تأهيل العنصر البشري والبحث عن كل السبل الكفيلة لخلق الثروة، والتي جعلناها ضمن أولويات برنامجنا السياسي الذي هيأناه مع المغاربة وجعلناه خارطة طريق المستقبل وفق مسار كله ثقة وأمل في إمكانياتنا وقدراتنا كمغاربة في مواصلة الإصلاح، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، فإننا نصنف هاته المشاريع ضمن هذا الورش الواعد الذي سيعزز تميزنا المغربي، والتي لا يسعنا إلا نصوت عليها بالإيجاب لأهميتها وراهنيتها، ملتصقا من كافة الفرقاء اليوم المساهمة في إخراجها إلى حيز الوجود دون هدر المزيد من الزمن، خاصة ونحن على مشارف نهاية الدورة والولاية التشريعية معا، منوهين في هذا الإطار بشجاعتكم السيد الوزير وجرأتكم في الإتيان بمثل هاته القوانين الثورية التي ستساهم في تعزيز حصيلتكم المشرفة للقطاع على مدار 14 سنة من العمل الجبار والمتواصل، شاكرين لكم جهودكم الحثيثة لانتشال القطاع الفلاحي من الاستراتيجيات الترقيعية، والفوضى الذي طبعته لعقود من الزمن، الشكر موصول أيضا لفريق العمل الذي يشتغل إلى جانبكم بكل روح وطنية عالية، كل من السيد الكاتب العام، والسادة المديرون بكل أصنافهم ومجالاتهم، وكل أطر وموظفي ومستخدمي وزارة الفلاحة والصيد البحري.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(VI) الفريق الاشتراكي:

1- مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات؛

2- مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات؛

3- مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصصة ودعائم النباتات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

• التشطيب على جميع التحملات المسجلة في الرسوم العقارية الموزعة على المستفيدين، من طرف المحافظين على الأملاك العقارية، دون تقديم طلب الحصول على شهادة رفع اليد.

كل هاته الإجراءات التي نعتبرها جريئة وشجاعة قطعت مع التردد الذي طبع تدبير هذا الموضوع، حيث سيساهم في تسوية واستقرار وضعية الفلاحين مالكي الأراضي المعنية بهذا المشروع، وسيفتح آفاقا واعدة للاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بـ"مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية"، فهو مشروع له أهميته الخاصة على اعتبار أنه سيجعل العقار الفلاحي أداة لتشجيع وجلب الاستثمارات وجعله أكثر انفتاحا على المستثمرين وتسهيل الولوج إليه.

كما سيمكن هذا المشروع من رفع الصعوبات القانونية التي ظلت تواجه العقار الفلاحي منذ عقود، ومن بين هذه الصعوبات حصر الولوج إلى اقتناء العقار الفلاحي فقط في الأشخاص الذاتيين أو شركات الأشخاص، وذلك عبر فتح المجال أمام شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، باقتناء العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة الواقعة كلا أو بعضا خارج الدوائر الحضرية، وفتح المجال أمام الأبنائك التشاركية لتمويل مشاريع تهم اقتناء عقارات فلاحية في إطار عقد المراجعة.

وبالتالي سنكون داخل فريق التجمع الوطني للأحرار من الداعمين له، حيث سعينا من داخل هذا المجلس الموقر منذ سنوات إلى المطالبة به، على اعتبار أنه كان مقترحا يصطدم مع أعداء النجاح، ولا يسعنا إلا أن نشكركم على هذا المشروع الذي سيعزز من قدرات القطاع الفلاحي، وسيوفر له الأدوات والآليات الضرورية لمزيد من الإقلاع خصوصا لدى الفلاح الصغير والمتوسط، بحيث سيضعه على سكة التنمية.

كما سيحدد هذا المشروع أيضا شروط اقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم للعقار الفلاحي، وسيفتح ورش إصلاح كافة الترسنة القانونية التي سيتم تعديلها للملائمة مع مقتضيات هذا المشروع.

وأخيرا، فيما يخص مشروع قانون رقم 93.17 الذي يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري، فإنه جاء انسجاما مع الورش الوطني الذي فتحتته الأمانة العامة للحكومة لتعزيز مبادئ الحكامة والشفافية، كمبدأين دستوريين، داخل جمعيات الأعمال الاجتماعية لموظفي الإدارات العمومية، بإقرار أنظمة (les fondations)، وهي مؤسسة عمومية لا تهدف إلى الربح وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تحمل اسم "مؤسسة النهوض

على المنتجات النباتية، والبحث على استعمال المنتجات البديلة عوض الكيماوية، كما مشروع قانون رقم 53.18 الذي يهدف إلى تمكين السلطة المختصة من آليات ضمان وتقييم المخاطر ومراقبة الاتجار في المواد الخصبية ودعائم النباتات، لضبط استعمالها دون ترتيب أي أثر سلب على صحة الإنسان والحيوان والبيئة.

السيد الرئيس،

إن الغاية من هذه المشاريع تجعلنا نصوت بالإيجاب لإنجاح ورش الإصلاحات الكبيرة والهامة التي تعرفها بلادنا في المجال الفلاحي، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة للنهوض بالفلاحة المغربية، عبر تعزيز روح المبادرة لدى الشباب بالعالم القروي وتشجيعهم وتحفيزهم على خلق المقاولات الفلاحية، لخلق ديناميكية في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر" لتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، للحفاظ على العيش الكريم لآلاف الفلاحين الصغار الصامدين في وجه التقلبات المناخية والجفاف وجائحة كورونا، وخلق المقومات القانونية والمؤسسية لتفعيل سياسة عمومية ناجعة وفعالة في مجال السلامة الصحية للأغذية، ووضع إطار قانوني لثورة فلاحية جديدة ومتجددة. والسلام عليكم.

4- مشروع قانون رقم 63.18 بتغيير وتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص؛

5- مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون:

- مشروع قانون رقم 63.18 بتغيير وتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص؛

- مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية.

وهي نصوص تهدف تجويد وتحديث النصوص القانونية المعمول بها والمتجاوزة، والتي تعود لعهد الاستعمار، على اعتبار أن مشروع قانون رقم 63.18 جاء لمعالجة بعض المشاكل التي أثارها القانون رقم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات؛

- مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات؛

- مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصبة ودعائم النباتات.

وهي نصوص جاءت بمجموعة من المستجدات، سواء على مستوى الأهداف والآليات، أو على مستوى الإجراءات والتدابير، تهدف لتحسين وتحسين المنظومة القانونية المتعلقة بالنباتات، وبالصحة النباتية، في إطار الالتزام بالمعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بوقاية النباتات واحترام القواعد المنظمة للتجارة الدولية فيما يخص تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية، خاصة فيما يتعلق بتجارة النباتات والمنتجات النباتية للرفع من كفاءة المنظومة الإنتاجية والحفاظ على تنافسية المنتجات الوطنية وحمايتها من الأخطار الناتجة عن دخول وانتشار الآفات التي تتسبب في خسائر للنباتات وللإنتاج الفلاحي، وهو ما جعلنا نتفاعل بشكل ايجابي مع هذه المشاريع، كآليات لضبط ورصد الآفات ومراقبتها ومحاربتها، نظرا لارتباطها بطبيعة المواد المستهلكة من طرف المغاربة، ولإرساء أسس نظام مراقبة الصحة النباتية ومنع دخول وانتشار الآفات والوقاية منها، ومكانتها لضمان الحماية اللازمة للنباتات والمنتجات النباتية، وفرض الالتزامات التقنية والإدارية الواجب اتباعها من طرف المنعشين لقطاع إنتاج النباتات وتجارة المنتجات النباتية، لقطع الطريق أمام المتطفلين على القطاع وأمام عملية التهريب للمنتجات غير خاضعة لشروط الجودة، يتم تداولها في الأسواق دون تقييم مسبق ودون ترخيص، حيث تشكل خطرا على صحة الإنسان والحيوان والبيئة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي ننوه بالمقتضيات الجديدة التي يحملها مشروع القانون رقم 76.17 كإجابات واضحة حول سؤال الجودة بالنسبة للمواد الغذائية المستهلكة، خاصة أمام تزايد الحاجة والمطالب بمراقبة جودة المواد المستهلكة ذات الأصل النباتي والحيواني من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية، الذي نطالب بالمناسبة بتوسيع صلاحيته وتمكينه من آليات العمل ومدته بالأطر البشرية، تتوفر على تكوين أكاديمي في مجال السلامة الصحية للنباتات والحيوانات والمنتجات الغذائية في جميع مراحلها، بدءا من المواد الأولية حتى وصولها للمستهلك، لتحقيق الولوج لتغذية آمنة كحق لكل مواطن، وكذلك مشروع القانون رقم 34.18 الذي ينسخ ويعوض القانون رقم 42.95 المتعلق بمراقبة مبيدات الآفات وتنظيم الاتجار فيها، لضمان مستوى عالي من الحماية للإنسان والحيوان والبيئة، عبر تعزيز قدرات السلطات المختصة للحد من استعمال المنتجات التي تشكل خطرا

أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، من أجل مناقشة مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري.

هذا المشروع الذي نرى أنه مشروع مهم ومهم فئة عريضة من موظفي الدولة وأعوانها، هذه الفئة التي عانت ولا تزال من التهميش واللامبالاة الذي مورس عليها منذ سنوات من قبل القطاع الوصي، خصوصا في مجال الخدمات الاجتماعية والطبية والترفيهية وغيرها من الخدمات المنصوص عليها في المادة الثانية والرابعة من هذا المشروع.

ورغم أن مشروع القانون المتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية جاء متأخرا، فإن شغيلة القطاع تأمل في أن يكون لبنة أولى من أجل إصلاح مجال العمل الاجتماعي بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري، من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية للموظفين عبر الدعم الاجتماعي على مستوى التطبيب والاستشفاء وعلى مستوى السكن، بمنح التسهيلات الضرورية بشروط تفضيلية، وعلى مستوى القروض من أجل السكن، ودعم الأبناء على مستوى تشجيع تدرّسهم، ناهيك عن الاستفادة من دعم خاص بالحج، وكذا مجموعة من القضايا المتعلقة بالترفيه والرياضة، وكل ما له علاقة بالشأن الاجتماعي، على غرار باقي مؤسسات الأعمال الاجتماعية بقطاعات أخرى.

إضافة إلى أن الأدوار التي ستقوم بها هذه المؤسسة من شأنها تحسين وتجويد الوضع الاجتماعي للموظف والاعوان بقطاع الصيد البحري، مما سيخفف عليه بعض الأعباء التي كانت وما زالت تثقل كاهله.

نحن اليوم بصدد مناقشة "مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري"، وباسم فريق الاتحاد المغربي للشغل نشتم هذا المشروع ونتمنى من خلال مناقشة ودراسة هذا النص، أن يكون استجابة فعلية لتطلعات كل الموظفين والموظفين، وأن تكون هذه المؤسسة في مستوى المؤسسات الاجتماعية الرائدة في هذا المجال والتي تقدم خدمات جليّة للموظفين والأطروالمستخدمين.

ولأجل ذلك، وللإسهام في إغناء هذا المشروع ولتجويد النص القانوني بما يخدم مصالح الموظفين ويرسخ أسس ومبادئ ومسااطر التدبير الشفاف والحكامة الجيدة، لدينا ملاحظات نود تسجيلها:

- ضمان تمثيلية حقيقية للموظفين في مجلس التوجيه والتتبع للمؤسسة ومنع هيمنة أي طرف عليها، بما يحقق الحكامة الجيدة ويضمن فعالية المؤسسة في الاستجابة للخصائص المهول الذي يشهده القطاع في مجال الخدمات الاجتماعية؛

- التخفيف من المتاعب التي يواجهها موظفو وأعوان القطاع:

06.01 الذي عمل على تحرير قطاع الإصلاح الزراعي، وتقديم حلولاً لإشكالات قانونية مرتبطة بالإصلاح الزراعي ولتبسيط المساطر الإدارية والتسريع بالأحكام القضائية ذات الصلة لإنهاء الصراعات العائلية بين ورثة المستفيدين الذين وافتهم المنية وتسوية الفئة المتبقية من الفلاحين غير الحاصلين على شهادة رفع اليد، وفتح المجال أمام الورثة ليحلوا محل مورثهم، المستفيد من التوزيع، وفق قواعد الإرث بدل استفادة وارث واحد، وتسهيل شروط الاستفادة، وتسوية الوضعية الإدارية والقانونية للحالات العالقة، وإعفاء المستفيدين من الالتزامات المترتبة عن ذلك، في إطار النهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين الصغار والعمال المزارعين.

السيد الرئيس،

أما بخصوص "مشروع القانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية"، الذي يهدف إلى خلق مناصب الشغل، خاصة في العالم القروي، وجلب الاستثمارات، وإدخال التقنيات الحديثة في المجال الفلاحي للرفع من الإنتاجية والمردودية بالنسبة للضيعات الفلاحية، وتوسيع فرص الاستثمار في الأراضي الفلاحية، والرفع من قيمة العقار الفلاحي، وتقوية وسائل التمويل والقروض اللازمة لإنجاز هذه الاستثمارات التي ظلت رهينة بمجموعة من المساطر الإدارية المعقدة، ومجموعة من الإشكالات التي تحول دون الولوج للاستغلال الأفضل للعقار الفلاحي، وتعييق وتيرة الاستثمارات التي من شأنها أن تحدث دينامية اقتصادية واجتماعية كبيرة وتنمية العالم القروي وتعزيز فرص التشغيل وخلق الثروة، مما سينعكس بشكل إيجابي على المنظومة الفلاحية ببلادنا، بما يحقق عدالة اجتماعية ومجالية بين جهات المملكة كهدف من أهداف المشروع التنموي الجديد.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن ننوه بهذين المشروعين اللذان سيمكنان شريحة واسعة من الفلاحين من الارتباط بالأرض واستغلالها بشكل أفضل وفي ظروف مريحة، وخلق فرص للعيش الكريم للفلاحين الصغار وأسرههم، والحد من الهجرة نحو المدن التي تخلق مجموعة من المشاكل، تكلف ميزانية الدولة الشيء الكثير.

والسلام عليكم.

(VII) فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1) مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

والتضحية العائلية، ولأجل تشجيع وتحفيز هذه الفئة لبذل المزيد من الجهود وتحسين ظروفهم الاجتماعية بهدف تحقيق الرضا الوظيفي المنشود.

وختاماً، فإننا نثمن نص المشروع، ونطالب بالتعجيل بإخراج "مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري" للوجود، وسنصوت في فريق الاتحاد المغربي للشغل بالإيجاب على نص المشروع.

• إعادة النظر في إجبارية العمل في أيام العطل وأيام العيد، وذلك من أجل القيام بتلقي تصريحات المنتوج البحري؛

• إعادة النظر في إجبارية العمل في أيام العطل وأيام العيد، وذلك من أجل تتبع ومراقبة المنتوج؛

• إعادة النظر في إجبارية العمل في أيام العطل وأيام العيد، وذلك من أجل القيام بعمليات البحث وإنقاذ الأرواح البشرية في البحر.

إلى غير ذلك من الأعمال الصعبة التي تتطلب الصبر وقوة التحمل